الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع:.....2020

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)

تخصص " إدارة مالية "

إعـداد الطالبتين:

بلحلو حليمة

سيار عائشة

تحت إشراف الأستاذة:

بوفنش وسيلة

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
وليد لطيف	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
وسيلة بوفنش	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
إبراهيم رحيم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه، نحمده عز وجل أنه وهبنا التوفيق والسداد، ومنحنا الرشد والثبات لإعداد هذا البحث الذي نرجو أن يكون ذخرا في ميزان الحسنات يوم القيامة؛

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتورة بوفنش وسيلة لقبولها الإشراف على هذا العمل وعلى توجيهاتها وإرشاداتها طيلة مدة إنجازه؛

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع، ومن دون شك أن إنتقاداتهم البناءة وملاحظاتهم القيمة ستكون لنا بمثابة دافع ومحفز للتحسين والتجديد؛

وفي الأخير نشكر كل من تلقينا منهم علما نافعا أو عملا مفيدا لمواصلة مشوارنا، كما نشكر كل الأساتذة الذين تمدرسنا على أيديهم.

الإهداء

الحمد الله الذي هداني ويسر لي أمري وأنار لي دربي ووفقني لإنجاز هذا العمل.

بكل حب واحترام أنحني تواضعا لأهدي ثمرة جهدي إلى من أعدل في تربيتي وكان وراء نجاحي، إلى من علمني الصبر ومعنى التحدي والأمل والثقة **أبي** العزيز أطال الله عمره،

إلى من تقف كلمات الحب خاشعة أمامها التي علمتني الأخلاق الفضيلة وسهرت الليالي لراحتي إلى مدرسة الإيمان ونبع الحنان ووصية الرحمان **أمي** الحبيبة حفظها الله ورعاها،

إلى من أشعر بروعة الحياة معهم، إلى من قضيت معهم أحلى الأوقات حلوها ومرها أختي **مليكة** وزوجها **بشير** وبناتها **ليندة ،آية دارين وأريج**.

أخي **هشام** وزوجته **دنيا** وابنته **جنان وايمان**.

إخوتي **حكيم وأيمن**.

وإلى صديقتي التي عشت معها أحلى أيام في الجامعة **عائشة**.

حليمة

الإهداء

الحمد الله الذي هداني ويسر لي أمري وأنار لي دربي ووفقني لإنجاز هذا العمل.

إلى روح أختي الطاهرة **فاطيمة** رحمها الله

بكل حب واحترام أنحني تواضعا لأهدي ثمرة جهدي إلى من أعدل في تربيتي وكان وراء نجاحي إلي من علمني الصبر ومعنى التحدي وغرس في نفسي وقلبي الأمل والثقة **أبي** العزيز أطال الله عمره.

إلى من تقف كلمات الحب خاشعة أمامها التي ربتني على فضيلة الأخلاق وسهرت الليالي لراحتي، إلى المدرسة الإيمان وبر الأمان ونبع الحنان ووصية الرحمان **أمي** الحبيبة حفظها الله ورعاها.

إلى من لا أشعر بروعة الحياة إلا معهم إخوتي : **مريم ، غلام و سيد علي** .

إلى صديقتي التي عشت معها أحلى أيام الجامعة **حليمة**.

عائشة

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال دراسة قياسية لبيانات سنوية باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة خلال الفترة 1990-2018، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن النمو الاقتصادي وبعض متغيرات السياسة النقدية الداخلة في تكوين النموذج القياسي، والمتمثلة في معدل الفائدة، معدل التضخم، بالإضافة إلى تأثير معدل الفائدة إيجابا على النمو الاقتصادي في حين أثر معدل التضخم سلبا عليه، وقد ظهرت هذه النتائج متوافقة مع النظرية الاقتصادية، ومؤيدة لبعض الدراسات التطبيقية المماثلة.
الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، تكامل مشترك، منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، الجزائر.

Abstract: This study aims to demonstrate the impact of monetary policy on economic growth in Algeria, Through an econometric study of annual data using autoregressive distributed lag approach during the period 1990-2018, The study found a long-term equilibrium relationship between GDP growth as an indicator of growth The economic and some monetary policy variables included in the econometric model, represented by the interest rate, the rate of inflation, in addition to the effect of the interest rate positively on economic growth while the rate of inflation negatively affected it. The latter results go hand in hand with the economic theory, and are supportive of some similar applied studies.

Key words: Monetary Policy, Economic Growth, cointegration, autoregressive distributed lag approach, Algeria.

فهرس المحتويات

الفـهرس	الصفحة
البسملة	–
الشكر	–
الإهداء	–
ملخص	–
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية.	
تمهيد	8
المبحث الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها	9
المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية	9
المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية في ظل مدارس الفكر الاقتصادي	10
الفرع الأول: السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي	10
الفرع الثاني: السياسة النقدية في الفكر الكينزي	15
الفرع الثالث: السياسة النقدية في الفكر الحديث	17
المبحث الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية	19
المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية	19
الفرع الأول: الأهداف الأولية	19
الفرع الثاني: الأهداف الوسطية	19
الفرع الثالث: الأهداف النهائية	20
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية وتقييمها	21
الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية	21
الفرع الثاني: تقييم أدوات السياسة النقدية	23
المبحث الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسات الأخرى	25
المطلب الأول: قنوات انتقال السياسة النقدية	25
الفرع الأول: قناة سعر الفائدة	25
الفرع الثاني: قناة سعر الصرف	26

الفرع الثالث: قناة الائتمان	26
الفرع الرابع: قناة أسعار السندات	26
المطلب الثاني: علاقة السياسة النقدية بالسياسات الأخرى	27
الفرع الأول: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية	27
الفرع الثاني : علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية	27
خلاصة الفصل الأول:	29
الفصل الثاني: النمو الاقتصادي.	
تمهيد	31
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	32
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي	32
المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي	32
الفرع الأول: الموارد الطبيعية	32
الفرع الثاني: الموارد البشرية	33
الفرع الثالث: رأس المال	33
الفرع الرابع: التخصيص وتقسيم العمل	34
الفرع الخامس: البيئة الاقتصادية	34
الفرع السادس: التقدم التكنولوجي	34
المطلب الثالث : أنواع النمو الاقتصادي	34
الفرع الأول: النمو الطبيعي	34
الفرع الثاني: النمو العابر	35
الفرع الثالث: النمو المخطط	35
الفرع الرابع: النمو الاقتصادي المكثف	35
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	36
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية	36
الفرع الأول: نظرية أدم سميت	36
الفرع الثاني: نظرية دافيد ريكاردو	37
الفرع الثالث: نظرية " طوماس مالتوس"	39
الفرع الرابع : نظرية "كارل ماكس"	39
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية	40

الفرع الأول: نموذج "سولو"	41
الفرع الثاني: نظرية مراحل النمو لروستو:	43
الفرع الثالث: نظرية جوزيف شومبيتر	44
المطلب الثالث: النظرية الكينزية	45
المطلب الرابع : النظرية الحديثة	46
الفرع الأول: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد	47
الفرع الثاني: نموذج بول رومر (نموذج أثر الخبرة وانتشار المعرفة):	48
الفرع الثالث: نموذج النمو الداخلي لقطاعين: (نموذج وزاري –لوكاس 1988):	49
المبحث الثالث: مقاييس ومحددات النمو الاقتصادي	51
المطلب الأول: مقاييس النمو الاقتصادي	51
الفرع الأول: معيار متوسط الدخل	51
الفرع الثاني: معيار الدخل القومي الكلي	51
الفرع الثالث: معيار الدخل القومي الكلي المتوقع	51
الفرع الرابع : المعدلات النقدية لنمو	52
الفرع الخامس : المعدلات العينية للنمو	52
الفرع السادس: مقارنة القوة الشرائية	52
المطلب الثاني : محددات النمو الاقتصادي	53
الفرع الأول: رأس المال المادي	53
الفرع الثاني: رأس المال البشري	53
الفرع الثالث: مدى توفر الموارد الاقتصادية	53
الفرع الرابع: التقدم التكنولوجي	53
الفرع الخامس: التخصيص وتقسيم العمل والحجم الكبير الإنتاج	54
خلاصة الفصل الثاني	55
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر.	
تمهيد	57
المبحث الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر	58
المطلب الأول: الإطار القانوني للسياسة النقدية وأدواتها في الجزائر	58
الفرع الأول: الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر	58
الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر	62

المطلب الثاني: تحليل الوضعية النقدية في الجزائر	65
الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر	65
الفرع الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر	68
الفرع الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي	71
المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر	73
المطلب الأول: التجربة التنموية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018	73
الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990- 1999	73
الفرع الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):	74
الفرع الثالث: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009):	75
الفرع الرابع: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):	77
الفرع الخامس: برنامج النمو الجديد (2016-2019):	79
الفرع السادس: نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2019):	80
المطلب الثاني: خصائص ومؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر	80
الفرع الأول: خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر	80
الفرع الثاني: تطور مؤشرات قياس النمو الاقتصادي في الجزائر	81
المطلب الثالث: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر	85
المبحث الثالث: الدراسة القياسية	87
المطلب الأول: الطريقة والأدوات	87
الفرع الأول: منهج الدراسة	87
الفرع الثاني: متغيرات الدراسة ومصادرها	87
المطلب الثاني: النتائج ومناقشتها	88
الفرع الأول: اختبار استقرار السلاسل الزمنية	88
الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL	89
الفرع الثالث: تقييم النموذج إحصائيا وقياسيا	92
خلاصة الفصل الثالث	96
خاتمة عامة	98
قائمة المراجع	103

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	تطور معدل إعادة الخصم لدى البنك الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990-2018.	62
2	تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة 2001-2018	64
3	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018	66
4	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018	69
5	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2018	71
6	تطور معدلات سعر الصرف خلال الفترة 1990-2018	72
7	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	74
8	مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)	76
9	مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	77
10	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018	82
11	تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 1995-2018	83
12	مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2017	85
13	نتائج اختبار جذر الوحدة للاستقرارية **ADF**	88
14	نتائج التقدير وفق طريقة ARDL	90
15	نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)	91
16	اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك (Bounds test)	92
17	اختبار الارتباط الذاتي LM Test (2)	93
18	**اختبار عدم ثبات التباين ARCH (2)**	93

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	تغير المستوى العام الأسعار بتغير كمية النقود المعروضة	11
2	نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى	89
3	نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي	94
4	نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي (CUSUM)	94
5	نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)	95

مقدمة عامة

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، نظرا للدور الذي تؤديه في تحقيق أهداف المجتمع جنبا إلى جنب مع السياسات الأخرى، فهي تهتم بدراسة العلاقة القائمة بين الجانب النقدي والجانب الحقيقي للاقتصاد، من خلال اتخاذ المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها، وهذا ما يتضح من خلال سعيها إلى التحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع الأهداف المحددة، والتي تعد أساسا حلولا لمشاكل اقتصادية كالتحكم في كل من معدلي البطالة والتضخم، والعمل على إيجاد حلول لأي اختلال قد يعرفه ميزان المدفوعات، ومن ثم تحديد قيمة العملة المحلية بما يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية.

من هذا المنطلق، عملت الجزائر كغيرها من دول العالم على تحقيق استقرارها الاقتصادي بالاعتماد على السياسة النقدية، فتم إصدار قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990 الذي أسس بحق لسياسة النقدية لها أهدافها وأدواتها، فضلا عن منحه بنك الجزائر استقلالية موسعة في تنفيذ سياسته النقدية، والتي شهدت عدت تطورات، فقد انتقلت من سياسة انكماشية خلال الفترة التي تميزت بعجز في السيولة إلى سياسة توسعية خلال الفترة التي تميزت بفائض في السيولة، وذلك بهدف بلوغ جملة من الأهداف الاقتصادية في مقدمتها تحقيق النمو الاقتصادي.

فالجزائر عرفت أوضاعا اقتصادية صعبة تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، والعجز عن سداد خدمات الديون، فضلا عن معدلات التضخم العالية وتبعا لذلك تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية واستخدمت ضمن آليتها السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم، والعمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وغيرها من الآثار المترتبة عن هذه السياسة.

إشكالية البحث

اختلفت المدارس الاقتصادية حول دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي وحدود هذا الدور إلا أن هناك اتفاق على أن السياسة النقدية في مضمونها الأساسي هي التحكم في عرض النقود وإدارته على النحو الذي يضمن المحافظة على استقرار الأسعار، وتحقيق معدل نمو حقيقي أمثل، والذي لا يتعارض مع مقتضيات الاستقرار النقدي، ولا يسمح إلا بارتفاع طفيف في مستوى الأسعار.

وانطلاقا من العرض السابق تتمثل إشكالية بحثنا في التساؤل التالي:

ما مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017؟

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أدوات السياسة النقدية المعتمد عليها من طرف بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية؟

- ما مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر؟
- ما هو واقع النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات البحث

انطلاقا من الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- للسياسة النقدية تأثير ضعيف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.
- اعتمد بنك الجزائر على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية في إدارتها بعد إصلاح قانون النقد والقرض.
- لم تمكن السياسة النقدية المطبقة في الجزائر من تحقيق الاستقرار النقدي لعدم تمكنها من التحكم في العرض النقدي.
- تواجه الجزائر مشاكل تنموية كبيرة حالت دون مساهمة القطاعات الإنتاجية المختلفة في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.
- وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل وطردية بين معدل النمو الاقتصادي ومتغيرات السياسة النقدية في الجزائر.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث من خلال تبيان الدور الهام والفعال الذي تؤديه السياسة النقدية في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الجزائر بعد تراجع الإيرادات النفطية في الأسواق العالمية.

أسباب اختيار البحث

لقد تم اختيار موضوع هذا البحث بناء على عدة أسباب، وهي:

- ارتباط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه.
- احتلال السياسة النقدية مكانة هامة نظرا للدور الذي تقوم به في التأثير على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- المساهمة في إثراء البحث العلمي في هذا المجال، من خلال تحليل ومناقشة بعض جوانب هذا الموضوع، بالاعتماد على دراسة قياسية تبحث في أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف البحث

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

- التعرف على المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية وتطورها.

- توضيح أهداف السياسة النقدية، أدواتها، قنواتها وعلاقتها بالسياسات الأخرى.
- تبيان أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تعرف على واقع النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الكمية.

منهج البحث

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الإطار النظري للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى المنهج الكمي للإجابة على الإشكالية المطروحة، والمتمثلة في تبيان أثر السياسة النقدية عل النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990-2018.

الدراسات السابقة

حظي موضوع بحثنا بعدة دراسات اقتصادية تناولت محاور هامة ومختلفة منه، فيما يلي عرض لبعضها:

- أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2016 بجامعة بسكرة تحت عنوان: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات – دراسة حالة الجزائر 1990-2014 – للباحثة حاجي سمية التي هدفت من خلال دراستها إلى تبيان دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات من خلال نموذج قياسي، حيث تطرقت في دراستها إلى دور السياسة النقدية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات بصورة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي أفرزتها الاختلالات في ميزان المدفوعات على الاقتصاد الجزائري، والوسائل المختلفة التي انتهجتها السلطات النقدية لمعالجة هذه الاختلالات، وقد توصلت الدراسة إلى التأثير المباشر لسعر الصرف على ميزان المدفوعات ومعدل الخصم، وأن السياسة النقدية ساهمت في معالجة اختلال ميزان المدفوعات بشكل نسبي لاعتماد الجزائر على مصدر وحيد وهو الصادرات النفطية، وأن السياسة النقدية ساهمت في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، مما أدى بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، الأمر الذي نتج عنه تراجع حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما خفض من حدة ارتفاع الأسعار المحمية، و من ثم تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، بالإضافة إلى الاعتماد على سعر الصرف، نظرا لانعكاس تغيراته على المعاملات الخارجية وقيمة الصادرات والواردات، كما توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة داخليا أدى إلى إقبال المتعاملين الأجانب على إيداع الأموال بالبنوك الوطنية، مما أدى إلى دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة، مما ساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

- أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2016 بجامعة باتنة بعنوان: دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010 – للباحث طويل بهاء الدين الذي

هدف من خلال دراسته إلى تحديد دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة قياسية، بالإضافة إلى التنبؤ المستقبلي بإمكانية تفعيل السياسات المالية والنقدية في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2011–2020، وتوصلت الدراسة إلى تميز السياسة المالية المنتهجة بارتفاع النفقات العامة من سنة لأخرى بما نسبته 21.82%، وكذلك الشأن بالنسبة للإيرادات العامة التي نمت بمعدل 17.67% ، بالإضافة إلى توافق تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر ورغبة السلطة النقدية في التحكم بالتضخم، وكذا أخذ السياسة النقدية الطابع التوسعي إثر تعاظم الكتلة النقدية نتيجة ارتفاع مقابلاتها النقدية وخاصة القروض للاقتصاد، كما تم من خلال الدراسة القياسية إثبات الدور الذي تقوم به السياسات المالية والنقدية في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، فقد ساهمت هذه السياسات التوسعية في بلوغ معدل 2.66 % في المتوسط.

- مذكرة ماجستير نوقشت سنة 2003 بجامعة بسكرة بعنوان فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة– دراسة حالة الجزائر للباحثة مدوخ ماجدة التي هدفت من خلال دراستها إلى إبراز دور السياسة النقدية في الجزائر خاصة في فترة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ومعرفة مدى نجاعة الإجراءات المتخذة والتركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن، والتعرف على أدوات و وسائل السياسة النقدية التي اعتمدت عليها الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تحتل مكانة بارزة إلا أنها أقل فعالية في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة بسبب الاختلالات الكمية والمالية والنقدية، وبالنسبة للجزائر فإنه لا يمكن الحديث عن سياسة نقدية حقيقية إلا بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 ، حيث شرعت الجزائر في تنفيذ برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، والتي شكلت فيه السلطة النقدية وبالتالي السياسة النقدية عنصرا أساسيا، فتم تحديد أهداف هذه السياسة والأدوات المستخدمة لتحقيقها بالتوافق الكمي مع السياسة المالية.

- مقال منشور في مجلة الباحث الاقتصادي التي تصدر عن جامعة سكيكدة سنة 2016 بعنوان تأثير السياسة النقدية عمى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2014 للباحثين حوحو فطوم وعيساوي سهام، وقد هدفت الدراسة معرفة العلاقة بين السياسة النقدية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2014 بالاعتماد على نموذج قياسي لنمذجة العلاقة الاقتصادية بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى مساهمة السياسة النقدية في زيادة معدلات النمو في الجزائر.

- مقال منشور في مجلة دراسات اقتصادية التي تصدر عن جامعة الجلفة سنة 2016 بعنوان: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980– 2015) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ardl) للباحثة مداني حسيبة التي هدفت من خلال دراستها إلى تحديد أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980–2015، بالاعتماد على

أداة حديثة متمثلة في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لتقدير العلاقة في المدى القصير و الطويل، حيث تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر عن النمو الاقتصادي والعرض النقدي و معدل إعادة الخصم كمؤشرين عن السياسة النقدية، وتوصلت الدراسة إلى أنه للسياسة النقدية أثر ايجابي ضعيف نسبيا على النمو الاقتصادي في الجزائر، و يمكن لهذا الأثر أن يصبح أكثر فعالية على النمو الاقتصادي بمنح الاستقلالية التامة لبنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية، بالإضافة إلى خلق التكامل بين السياسة النقدية والمالية، والعمل من خلالهما على تحقيق تنويع الاقتصاد الوطني واستغلال الموارد المتاحة لتحقيق النمو الاقتصادي.

خطة البحث

من أجل الإلمام بالموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول هي:

- **الفصل الأول:** يخصص هذا الفصل لدراسة الإطار النظري للسياسة النقدية، من خلال توضيح تعريف السياسة النقدية، تطورها، أهدافها وأدواتها، بالإضافة إلى قنوات انتقال السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسات الأخرى.
- **لفصل الثاني:** يتم في هذا الفصل التعرف على النمو الاقتصادي من خلال توضيح ماهيته، النظريات المفسرة له، مقاييسه ومحدداته.
- **الفصل الثالث:** يتضمن هذا الفصل الجانب التطبيقي الذي تم التطرق فيه إلى واقع كل من السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وكذا أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 -2018.

في الأخير نقوم بوضع خاتمة عامة لهذا البحث تتضمن ملخصا عاما للفصلين النظري والفصل التطبيقي والنتائج التي أمكن استخراجها من حيثيات الدراسة، والتي اعتمدنا عليها في إبداء بعض الاقتراحات.

مجال البحث وحدوده

بعد الانتهاء من الجانب النظري الذي خصصناه لدراسة الإطار النظري لسياسة النقدية والنمو الاقتصادي تمت دراسة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وحدد مجال الدراسة من سنة 1990 إلى سنة 2018.

مصادر البحث

اعتمد إعداد هذا البحث على مصادر متنوعة وبلغات مختلفة، تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي، وهي تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر وغير مباشر، تشمل الكتب أطروحات دكتوراه، مذكرات الماجستير، المجلات، الدوريات، الجرائد، الملتقيات، مواقع الانترنت.

صعوبات البحث

خلال إنجازنا لهذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل فيما يلي:

- صعوبة الحصول على البيانات الضرورية لإتمام البحث.
- انجاز البحث في سنة جامعية تميزت بانتشار فيروس كرونا المستجد الذي تسبب في غلق المكتبة والجامعة، ومن ثم صعوبة جمع المادة العلمية من جهة، وصعوبة الاتصال بالأستاذة المشرفة والتنسيق الكافي معها من جهة أخرى.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد

تعد السياسة النقدية إحدى أهم السياسات الاقتصادية وأوجه تدخل الدولة بشكل مباشر في النشاط الاقتصادي، والتي بدأ الاهتمام بتطبيقها أثناء الأزمات النقدية، وقد ظهرت بظهور البنوك المركزية وتطورت إثر وضع مختلف النظريات التي اهتمت بدراسة النقود باعتبار هذه الأخيرة محور عمل السياسة النقدية بدءا بالنظرية الكلاسيكية ثم الكينزية مرورا بالنظرية النقدية المعاصرة، وقد تركزت أهم أفكار كل هذه النظريات حول ما إذا كان للنقود تأثير على النشاط الاقتصادي، وعن كيفية هذا التأثير إن وجد وكيفية معالجة المشاكل التي تنجم عن سوء تطبيق السياسات النقدية من تضخم وكساد وغيرها خاصة بعد أزمة الكساد التي حدثت سنة 1929، والتي أدت إلى ظهور الفكر الكينزي الذي قام بنقد الفكر الكلاسيكي، ولتحقيق أهداف السياسة النقدية يتولى البنك المركزي التخطيط لها والإشراف على تنفيذها من خلال تبنيه إستراتيجية تساعده على التحكم فيها، وذلك بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف النهائية مرورا بالأهداف الوسيطة والأولية المساعدة على ذلك، الأمر الذي يستوجب الاعتماد على أدوات السياسة النقدية المختلفة والمنسجمة مع بقية أدوات السياسات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بالسياسة النقدية بشكل وثيق، كون نجاح هذه السياسات متوقف على مدى التنسيق بين هذه الأدوات.

من هذا المنطلق يتم من خلال الفصل التطرق إلى السياسة النقدية نظريا من خلال دراسة العناصر التالية:

- المبحث الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها.
- المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية وأدواتها.
- المبحث الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسات الأخرى.

المبحث الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها

تعد السياسة النقدية إحدى السياسات الاقتصادية العامة التي تعتمد عليها الدولة بالإضافة للسياسات الأخرى كالسياسة المالية، التجارية وسياسة الأجور والأسعار للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تأثيرها على المتغيرات المحورية المكونة له كالاستثمار والدخل.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

للسياسة النقدية عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

- السياسة النقدية: هي مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بغرض تحقيق أهداف اقتصادية معينة كالاستخدام الكامل.[1]
- السياسة النقدية هي جميع القرارات والإجراءات النقدية التي تتخذها السلطة النقدية بغض النظر عن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها سواء كانت نقدية أو غير نقدية، كما أنها تشمل جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير على نظام النقد.[2]
- السياسة النقدية: هي الأداة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على عرض النقد والتحكم به، لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية.[3]
- السياسة النقدية: هي ما تتخذه الحكومة من إجراءات للتأثير بصورة فعالة على حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة، ودائع وسندات حكومية، والتي تستخدم لمراقبة عرض النقود من طرف البنك المركزي، وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.[4]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن السياسة النقدية هي: مجموعة من الأساليب التي تتبعها السلطة النقدية وبالخاصة البنك المركزي، بهدف التأثير على السيولة النقدية المتاحة للتداول وسعر الفائدة.

---

[1] الخيكاني نزار كاضم والموسوي حيذر يونس،2015، السياسات الاقتصادية، دار اليازوري العلمية للنشر وتوزيع، الأردن، ص 13.

[2]– النسور إياد عبد الفاتح، 2015، المفاهيم النظم الاقتصادية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 256.

[3]– الخيكاني نزار كاضم والموسوي حيذر يونس،2015، ص 13.

[4]– النسور إياد عبد الفاتح، 2015، ص256.

المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية في ظل مدارس الفكر الاقتصادي

تطور مفهوم السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية عبر مراحل زمنية متعاقبة وهو ما نبينه في هذا المطلب.

الفرع الأول: السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي

يمكن توضيح مفهوم السياسة النقدية ودورها في الفكر الكلاسيكي من خلال ما يلي:

1. فرضيات النظرية الكلاسيكية

لقد جاءت الفروض الكلاسيكية حول دور النقود في الاقتصاد إيمانا منهم بوجود نظام اقتصادي يسوده التوافق بين العلاقات الحقيقية في الاقتصاد دون تدخل السلطة العامة، ويمكن إيجاز أهم فرضيات النظرية الكلاسيكية فيما يلي:

أ. ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل

أكدت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية أنه ليس للنقود دور في تحقيق التوازن الاقتصادي، كونها تؤدي وظيفة واحدة في الاقتصاد وهي وسيط للتبادل، [1] وتسند في ذلك إلى قانون "ساي" الذي مفاده أن العرض يخلق طلبا مساويا له، مما يعني عدم وجود فائض في الإنتاج، وبالتالي استحالة وجود بطالة في المجتمع، وأن الإنتاج يخلق معه إنفاقا مساويا له، حيث أن العرض الكلي دائما يساوي الطلب الكلي وزيادة أحدهما على الأخر تكون مؤقتة وطارئة سرعان ما تزول في إطار المنافسة التامة، حيث تؤدي قوى السوق إلى التوازن الاقتصادي في ظل مرونة كل من الأجور والأسعار.[2]

ب. ارتباط تغير المستوى العام الأسعار بتغير كمية النقود المعروضة

تفترض النظرية النقدية الكلاسيكية بأن التغيرات التي تحدث في المستوى الأسعار هي إجراءات تخص النقود المعروضة، فانخفاض المعروض النقدي سوف يجعل الأسعار تنخفض بنفس المقدار وزيادة المعروض النقدي تجعلها ترتفع بنفس المقدار على افتراض ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، وثبات سرعة تداول النقود.[3]

---

[1]– الدعمي عباس كاضم، 2010، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق أوراق المالية، دار صفاء للنشر وتوزيع، الأردن، ص 26.

[2]– ضياء معيد موسوي، 1993، الإصلاح النقدي، دار الفكر، الجزائر، ص ص 79– 80.

[3]– الحلاق سعيد سامي و العلجوني محمد محمود، 2010، النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار اليازوري العلمية للنشر وتوزيع، الأردن ص 83.

ويمكن توضيح الفكرة السابقة من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (01): تغير المستوى العام الأسعار بتغير كمية النقود المعروضة.

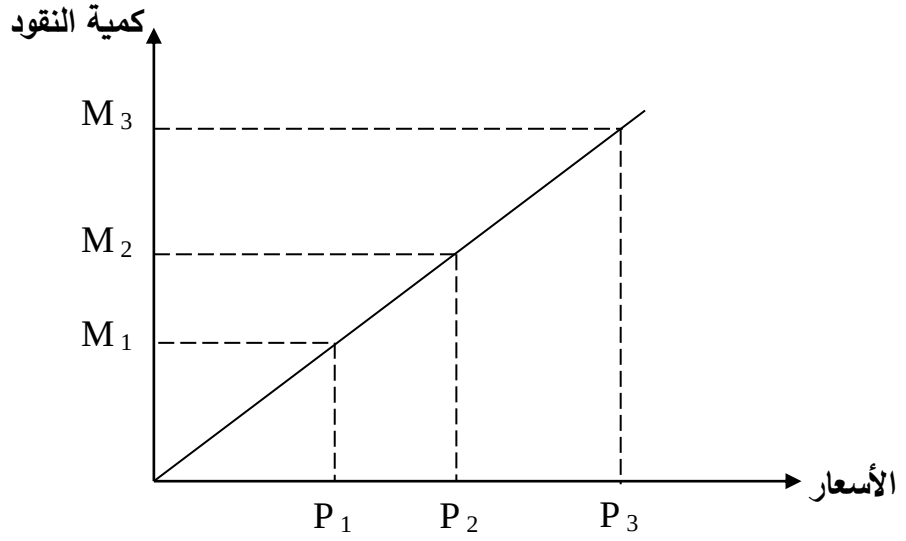

المصدر: الدعمي عباس كاضم، 2010، ص 84.

يبين الشكل التوضيحي بأن مستوى الأسعار (p) يتحدد بكمية النقود المعروضة في السوق (M)، ويوضح بأنه عندما كان عرض النقد يساوي (M) كان مستوى الأسعار يساوي (p)، وعندما ارتفع النقد إلى (M_2) زاد مستوى الأسعار بنفس مقدار زيادة عرض النقد إلى (P_2)، وكذلك فإن انخفاض عرض النقد إلى (M_1) جعل مستوى الأسعار ينخفض أيضا بنفس المقدار، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين قيمة النقود والمستوى العام للأسعار.

ج. ثبات سرعة تداول النقد

يقصد بسرعة تداول النقد متوسط عدد المرات التي يتم فيها تداول النقود في المعاملات المختلفة خلال فترة زمنية محددة، أو هي متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة نقدية من يد إلى أخرى في تسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة، وقد تطرق التحليل الكلاسيكي إلى توضيح العوامل المؤثرة في سرعة تداول النقود كدرجة كثافة السكان، تقدم وسائل المواصلات، تطور عادات المجتمع المصرفية ومستوى تطور النظام المصرفي.[1]

[1]– الدعمي عباس كاضم، 2010، ص ص 84-85.

2. صور النظرية النقدية الكلاسيكية

تتمثل صور النظرية النقدية الكلاسيكية فيما يلي:

أ. معادلة المبادلة والتبادل

لقد وضع الاقتصادي الأمريكي "فيشر" (1947 –1867) معادلة ملخصها أنه إذا افترضنا ثبات كل من سرعة دوران النقد وحجم المبدلات الحقيقية فإن التغير في كمية النقود المتداولة يقابلها تغير في نفس الاتجاه وبنفس نسبة في المستوى العام للأسعار.[1]

ويمكن توضيح ذلك رياضيا كما يلي:[2]

$$MV = P*Q \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

M: كمية النقود.

P: مستوى العام للأسعار.

V: سرعة تداول النقود.

Q: كمية المبادلات.

ويمكن صياغة المعادلة بشكل أخر حيث أن المستوى العام للأسعار يتحدد بكمية النقود المعروضة (M) وسرعة تداول النقود (V) وكمية المبادلة (Q) على النحو التالي:

$$P = M*V / Q \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

إن الجانب الأيمن من المعادلة رقم (1) يمثل الطلب النقدي (D) الذي يساوي القيمة النقدية للمبادلات، والتي تساوي كمية المبادلات (Q) مضروبة في المستوى العام للأسعار (P)، بينما يمثل الطرف الأيسر منها العرض النقدي (S)، وهو عبارة عن تدفق النقدي خلال فترة زمنية معينة؛ أي كمية النقود مضروبة في سرعة تداولها.

$$D= P*Q \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

$$S= M*V \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

وعند الوضع التوازني فإن عرض النقود يساوي الطلب على النقود حيث:

$$D=S$$

$$P*Q = M*v$$

$$P = M *V / Q$$

وتفترض النظرية الكلاسيكية ثبات سرعة دوران النقد (v) وكمية المبدلات من السلع والخدمات (Q) ، وعليه فإن المستوى العام للأسعار (P) يتحدد بالمتغير (M) الذي يعبر عن النقود المعروضة

[1]– عجمية محمد عبد العزيز و العقات مدحث محمد ، 2005، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية لبنان، ص 132.

[2]– الدعمي عباس كاضم، 2010، ص 86.

في السوق، ولذلك فإن أي تغير في كمية النقود المعروضة في السوق سوف ينعكس بالضرورة في المستوى العام للأسعار، غير أن تغيير عرض النقد عند مستوى التشغيل الكامل في الاقتصاد سوف لن يؤثر على مستوى الدخل الحقيقي، ولكنه سيرفع مستوى الأسعار، ويؤدي إلى التضخم الاقتصادي.

ب.معادلة الأرضية النقدية – معادلة كمبردج

عندما كان "فيشر" مهتما بنظرية الطلب على النقود بالولايات المتحدة الأميركية كان عدد من الاقتصاديين الكلاسيكين في جامعة كمبردج بلندن يدرسون نفس النظرية مثل مارشال وتلميذه بيجو، وهي صورة أخرى للنظرية الكلاسيكية [1] تبين العلاقة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها وبين الدخول النقدية للأفراد، حيث أن هناك نسبة نقدية من الدخل يحتفظ بها الأفراد للإنفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وهناك نسبة أخرى يحتفظون بها في صورة أصول مالية، ويرى مارشال أن ارتفاع ميل الأفراد للاحتفاظ بالأرصدة النقدية كنسبة من دخولهم النقدية مع ثبات كمية النقود يؤدي لانخفاض الدخل النقدي وانخفاض ميل الأفراد للاحتفاظ بالأرصدة النقدية كنسبة من دخولهم النقدية ومع ثبات كمية النقود يؤدي لارتفاع الدخل النقدي،[2] ويوضح ذلك بأن الوضع التوازني يفترض تساوي عرض النقود مع الطلب عليها كما في المعادلة (5)، وإذا تم افتراض أن الطلب النقدي (التفضيل النقدي)(L) هو لأغراض داخلية (L_1) لتمويل نفقات الاستهلاك الجاري، وكذلك لأغراض خاصة للحصول على الأصول المالية (L_2)، أي أن:

$$D = L_1 + L_2 \quad \text{.....(8)}$$

كما أن التفضيل النقدي لأغراض داخلية هو نسبة من الدخل النقدي (Y)

حيث:

$$L_1 = KY \quad \text{.....(9)}$$

حيث:

K : تمثل النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية، وأن التفضيل النقدي للأفراد للأغراض المالية يساوي نسبة من القيمة النقدية للأصول المالية التي يمتلكها الأفراد (A) بحيث:

$$L_2 = KA \quad \text{.....(10)}$$

وبتعويض المعادلتين (9) و (10) في المعادلة رقم (8) ينتج:

$$D = KY + K A$$

حيث أن كمية النقود المعروض (M) تساوي الطلب على النقود(D)

$$M = Ky + KA$$

[1]– عجمية محمد عبد العزيز والعقات مدحث محمد، 2005، ص 134.

[2]– ناظم محمد النوري الشهري، 2013، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار نرهان للنشر والتوزيع، الأردن، ص 250.

و إذا ما تم استبعاد الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها لأغراض مالية كنسبة من دخلهم النقدي تصبح المعادلة الأخيرة كما يلي: [1]

$$M = KY$$

بمعنى أن k=M/Y؛ أي أن الطلب على الأرصدة النقدية يساوي الأرصدة اللازمة لشراء السلع والخدمات مضروبة في الدخل النقدي، ولأجل ذلك يرى مارشال أن البديل عن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية هو إنفاقها على شراء السلع والخدمات، وأن تخليهم عن شراء السلع والخدمات سيؤدي إلى زيادة عرضها وبالتالي انخفاض أسعارها.

وتعتبر k عن نسبة كمية النقود V لكنها منسوبة إلى الدخل.

أي أن:

$$K= 1/V$$

و بناءا على ما سبق فإن:

$$M = 1/V * K$$

$$MV = Y$$

كما أن الدخل النقدي يعبر عنه بالمعادلة:

$$Y = P*Y$$

حيث:

Y_1: الدخل القومي الحقيقي.

P : المستوى العام للأسعار.

لذلك فإن:

$$MV = PY_1$$

و كذلك:

$$Y_1 = MV / P$$ [2]

وبذلك يرتفع الدخل النقدي بارتفاع المستوى العام للأسعار مع ثبات كمية النقود المعروضة ويستمر الدخل النقدي بارتفاع حتى تتساوى النسب الحقيقية والمرغوب فيها بين الأرصدة النقدية المتاحة والدخل النقدي.[3]

ج. أوجه التشابه والاختلاف بين معادلتي المبادلة والأرصدة

[1]- الحلاق سعيد سامي و العلجوني محمد محمود، 2010، ص ص 87- 88.

[2]- الحلاق سعيد سامي و العلجوني محمد محمود، 2010، ص ص 88- 89.

[3]- ناظم محمد النوري الشهري، 2013، ص 257.

تتفق المعادلتين في أن العلاقة بين الطلب على النقود والمعروض منها يحددان التوازن الاقتصادي؛ لأن العلاقة تحدد المستوى العام للأسعار بصورة مباشرة بحسب ما قرره فيشر في معادلة المبادلة أو بصورة غير مباشرة وفق ما قرره مارشال في معادلة الأرصدة النقدية بينما تختلف المعادلتين في كون معادلة فيشر أقرت بوجود علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، في حين أقرت معادلة مارشال بوجود علاقة بين كمية النقود والدخل النقدي، بحيث يتأثر المستوى العام للأسعار بالتغيرات النقدية التي تؤثر في حجم الإنتاج، كما اهتمت معادلة فيشر بتحليل التغيرات التي تحدث في عرض النقود وأهملت التغيرات المتعلقة بالطلب على النقود، في حين اهتمت معادلة مارشال بالتغيرات التي تحدث في جانب العرض والطلب على النقود. [1]

3. الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

من بين الانتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية نذكر ما يلي:

- افترضت النظرية الكلاسيكية ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، حيث أن الإنتاج يعد مستقلا تماما عن التداول النقدي، لأن النقود تؤدي وظيفة واحدة وهي وسيط للتبادل، بالإضافة إلى تغير الأسعار على أساس التغيرات في كمية النقود المعروضة، وكذلك التغير في الأسعار بالنسبة للسلع والخدمات على أساس تغير العوامل الحقيقية وليس النقدية.[2]

- افترضت النظرية بطريقة تلقائية العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار، ولكن هناك عوامل أخرى تحدد مستويات الأسعار مثل تغير توزيع الأرصدة النقدية للأسعار.

- افتراض ثبات سرعة دوران النقود، فلقد أُثبت عكس ذلك، فيمكن تغير سرعة تداول النقود في الأجل القصير والطويل، حيث تعتمد سرعة تداول النقود على التوقعات والتأثيرات النفسية للأفراد، وتطور عادات المجتمع

الفرع الثاني: السياسة النقدية في الفكر الكينزي

جاءت هذه النظرية لتفسير أزمة الكساد بعدما عجزت النظرية التقليدية (الكلاسيكية) عن إيجاد حل لها.

1. فرضيات التحليل الكينزي

عجز التحليل التقليدي عن تفسير أزمة الكساد العالمية، فقام كينز بوضع فرضيات تختلف تماما عن النظرية التقليدية، وكان له الفضل في إنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار بسبب أزمة الكساد التي حدثت سنة 1929، حيث وجه اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة)، وبحث عن العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني، وأوضح أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود وسبب ذلك يرجع إلى دوافع مختلفة منها الاحتياط والمضاربة، وقد وضع كينز نظرية عامة للتوظيف

[1]– الحلاق سعيد سامي و العلجوني محمد محمود، 2010، ص 89.

[2]– الحلاق سعيد سامي و العلجوني محمد محمود، 2010، ص 89.

تتميز عما سبقها من نظريات العمالة بمعالجة كل مستويات التشغيل ورفض قانون "ساي" فعمل على تحديد معالم سياسة اقتصادية جديدة ينبغي أن تتبع ليصل الاقتصاد إلى الوضع التوازني وتحقيق التوازن في الدخل الوطني، ولتحقيق ذلك يرى أنه من الضروري تدخل الدولة.[1]

أ. بناء النظرية الكينزية

تقوم النظرية الكينزية على مبادئ وأسس تختلف عن النظرية التقليدية وللوقوف على النظرية نرى أنه من الضروري مناقشة مفهوم مدى حيادية النقود والعلاقة بين الاستثمار والادخار والدخل، وفي الأخير تحليل مفهوم سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال.

ب. مدى حيادية النقود

يعتبر التحليل الكينزي النقود عنصرا غير حيادي، بحيث يؤثر تغيرها على مستوى الإنتاج والدخل والعمالة، وبالتالي فهو يفصل التحليل النقدي عن التحليل الاقتصادي العيني، وأن توضيح أثر تغير كمية النقود على النشاط الاقتصادي ككل يمكن برهنته والاستدلال به إما بالزيادة أو بالنقصان في كمية النقود.

ج. أثر زيادة كمية النقود على سعر الفائدة

عندما يقوم البنك المركزي بزيادة كمية النقود عن طريق تدخله في السوق المفتوحة مشتريا للأوراق المالية ينتج عنه حدوث انخفاض في سعر الفائدة.

د. أثر انخفاض سعر الفائدة على الاستثمار

بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى فإن ارتفاع كمية النقود ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار؛ أي أن العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار هي علاقة عكسية.

هـ. أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل

إن العمل على القيام بالمزيد من الاستثمار من شأنه يزيد في حجم الدخل الوطني.

و. أثر تخفيض كمية النقود

إن انخفاض عرض النقود عن المستوى التوازني من الدخل الوطني يمكن تحليلها بنفس المنهجية السابقة، فإذا عمل البنك المركزي على تخفيض عرض النقود فإن الأعوان الاقتصادية لا تستطيع الاحتفاظ بكمية النقود التي بحوزتها عند سعر الفائدة الجاري (مرتفع نسبيا)، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، الأمر الذي يترتب عنه انخفاض مستوى الدخل الوطني الذي ينتج عنه انخفاض في مستوى الاستثمار.[2]

2. نظرية الاستثمار والدخل والادخار

أهتم " كينز" في تحليله للدخل على مفهوم الاستثمار، ويمكن توضيح العلاقة بين الدخل والادخار والاستثمار من خلال المعادلات التالية:

[1]– بن علي بلعزوز، 2008، محاضرات في نظريات والسياسة النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ص ص 33–35.

[2]– بن علي بلعزوز، 2008، ص 46.

$$Y = Q \quad \ldots\ldots\ldots\ldots^{(1)}$$

$$Y = C + S \quad \ldots\ldots\ldots\ldots^{(2)}$$

$$L = Y - C \quad \ldots\ldots\ldots\ldots^{(3)}$$

$$Y = C + S \ldots\ldots\ldots\ldots^{(4)}$$

$$S = Y - C \quad \ldots\ldots\ldots\ldots^{(5)}$$

$$S = L \quad \ldots\ldots\ldots\ldots^{(6)}$$

حيث:

Y: الدخل.

L: الاستثمار.

S: الادخار.

Q: الإنتاج.

C: الاستهلاك.

ومنه نجد الاستثمار = الادخار.

3. الكفاية الحدية لرأس المال

عرف كينز الكفاية الحدية لرأس المال بأنها تعادل سعر الخصم الذي يجعل القيمة السنوية المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول مساوية لتكلفة إحلال هذا الأصل.[1]

4. الانتقادات الموجهة لنظرية الكينزية

من بين أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية نذكر ما يلي:

- يقر التحليل الكينزي بأن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط، وهو الطلب على النقود لأغراض السيولة النقدية، ويهمل عوامل أخرى مهمة كالدخل مثلا.

- أوضحت النظرية الكينزية العوامل المحددة لها في الأجل الطويل، وبالتالي اهتمت بالعلاقة بين الدخل والاستهلاك في فترة محددة من الزمن دون أخذ عامل الزمن بعين الاعتبار.

- لم يشر كينز إلى التغيرات في مستوى الدخل التي تؤثر على سعر الفائدة.[2]

<u>الفرع الثالث: السياسة النقدية في الفكر الحديث</u>

وضعت هذه النظرية بعد النظرية الكينزية لمعالجة الخلل في هذه الأخيرة باقتراحها بعض الحلول وتسمى أحيانا بمدرسة شيكاغو(chucago school) وتزعمها الاقتصادي ميلتون فريدمان (Milton Fridman)، [3] فبعد ظهور أزمة التضخم الركودي بعد الحرب العالمية الثانية، والتي لم يعهد لها مثيل

[1]– بن علي بلعزوز، 2008، ص 46 .

[2]– الحلاق سعيد سامي و العلجوني محمد محمود، 2010، ص 89.

[3]– حداد أكرم وهدلول مشهور، 2008، النقود ومصارف مدخل تحليلي ونضري، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 120.

في تاريخ الرأسمالية، والتي عجز التيار الكينزي عن مواجهتها وتجاوزها [1] تبنى فريدمان التحليل الكلاسيكي في نظريته للطلب على النقود ولكن بتمعن وشمولية أكثر فرضتها التطورات الاقتصادية منذ عهد الكلاسيك لكنه لم يهمل التحليل الكينزي بل أخذ بعضا من جوانبه،[2] حيث يرى أن النقود يتم الاحتفاظ بها حالها حال أي سلعة معمرة أخرى، وبالتالي فإن الاحتفاظ بالنقود يرتبط بتكلفة الاحتفاظ بها وكذلك بالمنافع التي تتولد نتيجة الاحتفاظ بالنقود هذه كما يلي: [3]

1. ارتباط الاحتفاظ بالنقود بسعر الفائدة

ارتفاع سعر الفائدة يعني كلفة أكبر للاحتفاظ بالنقود وبالعكس في حالة انخفاض سعر الفائدة كما أن توقع سعر الفائدة أكبر يدفع للاحتفاظ بالنقود بصورة أكبر في حين أن توقع سعر فائدة أقل يدفع الأفراد للاحتفاظ بالنقود بصورة أقل.

2. ارتفاع المستوى العام للأسعار

يعني انخفاض قيمة النقود انخفاض القوة الشرائية، في حين أن انخفاض المستوى العام للأسعار يعني ارتفاع قيمة النقود، وهو ما يحفز على زيادة الاحتفاظ بالنقود، وقد تم اعتبار عرض النقد في هذه النظرية محددا؛ أي أن السلطة النقدية (البنك المركزي) هي التي تحدد كمية النقود؛ أي عرضها في الاقتصاد تبعا لما تراه مناسبا في إطار سياستها النقدية، أما بخصوص العوامل التي تأثر على تحديد الطلب على النقود باعتبارها أحد مكونات الثروة كونها تمثل كلفة الفرصة البديلة المضحى بها في الحالة التي يتم الاحتفاظ بالنقود، وبالتالي فإن هذا الاحتفاظ بالنقود كأحد الأصول التي تتكون منها الثروة تعتمد على العائد الذي يتم توقعه من جراء ذلك بالقياس إلى العائد الذي يتم توقع الحصول عليه من الاحتفاظ بالأصول الأخرى للثروة من غير النقود، وارتباط ذلك بعوامل عديدة منها الدخل الدائم، الدخل الجاري ومكونات الثروة البشرية وغير البشرية.

[1]– الخيكاني نيزار كاضم والموسوي حيدر يونس، 2015 ، السياسات الاقتصادية، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الأردن، ص 32.

[2]– حداد أكرم وهدلول مشهور، 2008، ص 120.

[3]– فليح حسن خلف، 2006، ص ص 156-166.

المبحث الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية

تسعى السلطة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف تمس جوانب تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لوضعها الاقتصادي، وهو ما يوجب الاعتماد على الأدوات السياسة النقدية المناسبة في ضوء هيكل وظروف الاقتصاد.

المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة، والتي تنقسم إلى أهداف أولية أهداف وسطية وأخرى نهائية.

الفرع الأول: الأهداف الأولية

تعتبر الأهداف الأولية متغيرات يحاول البنك المركزي التحكم فيها لتؤثر على الأهداف الوسطية وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين إحداهما تسمى المجاميع الاحتياطية أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد.[1]

1. المجاميع الاحتياطية النقدية

تعرف القاعدة النقدية المجاميع الاحتياطية على أنها الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات، وتتكون القاعدة النقدية من زاوية استخدامها من العملة في التداول والاحتياطي النقدي للبنوك التجارية.

2. ظروف سوق النقد

يقصد بها قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة من معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار فائدة، وشروط الاقتراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة من يوم إلى يومين ما بين البنوك، وهذه المجموعة تحتوي على معدل الأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

الفرع الثاني: الأهداف الوسطية

تعتبر الأهداف الوسطية متغيرات تسمح مراقبتها وتنظيمها لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وتعرف على أنها مجاميع تمثل مجموعة من سلوكات تؤثر فيها السلطة النقدية، وتتميز بالاستقرار عموما، كما يجب أن تكون علاقتها بالأدوات النقدية وثيقة وواضحة، حيث تؤثر الأدوات على الأهداف الوسطية بسرعة، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي: [2]

[1]– باري سجيل، 1998، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة النظر النقديين، دار المريخ، السعودية، ص ص 293–294.

[2]– وسام ملاك، 2000، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل، لبنان، ص ص 195– 196.

1. سعر الفائدة

الفائدة هي السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض، وقد ثبتت البنوك المركزية أسعار الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، أما فيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة فهو غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة النقدية، لأن مستوى الأسعار يعتبر أحد المحددات الهامة لسلوك كل من الأفراد والمشروعات ويجب على السلطة النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة.

2. معدل الصرف

وهو مؤشر هام يعبر عن الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، وذلك من خلال الحفاظ على هذا المعدل حتى يكون قريب من مستوى يكافئ القدرة الشرائية.

3. المجمعات النقدية

هي مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة تعكس قدرة الأعوان المقيمين على الإنفاق، ويرتبط عدد المجمعات بطبيعة الاقتصاد، ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية.

الفرع الثالث: الأهداف النهائية

تهدف السياسة النقدية بصفة عامة إلى التأثير على المتغيرات الاقتصادية المتمثلة أساسا في استقرار الأسعار، وتعرف هذه الأهداف بالمربع السحري المتمثلة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، العمالة الكاملة، تحقيق معدلات العالية من النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يلي:

1. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار

من الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية التركيز على تحديد معدل التضخم منخفض مع تجنب التقلبات الدورية كهدف ثاني لتحقيق كفاءة الاقتصاد الكلي.[1]

2. العمالة الكاملة

يعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل مع السماح بمعدل منخفض من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الدينامكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي، وتساعد السياسة النقدية على تحقيق هذا الهدف من خلال تقوية الطلب الفعال فعندما تقوم السلطة النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة ويزداد الاستثمار فتنخفض البطالة وبالتالي يزداد الاستهلاك ومن ثم زيادة الدخل.[2]

3. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

سعر الصرف له دور بارز في وضع ميزان المدفوعات، فضلا عن دوره في التأثير على معدلات التضخم والنمو الحقيقي كأداة ربط ما بين الاقتصاد المحلي والعالمي، ولهذا عادةً ما يتم استخدامه كأداة

[1]– الخيكاني نيزار كاظم والموسوي حيدر يونس، 2015، ص 15.

[2]– مفتاح صالح، 2005، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف والأدوات)، دار الفجر لنشر والتوزيع، مصر، ص 121.

مناسبة لتحسين وضعية ميزان المدفوعات، عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، بغرض تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات.

4. تحقيق معدلات العالية من النمو الاقتصادي

تساهم السياسة النقدية في تحقيق معدل عالي للنمو الاقتصادي بشرط توفر عوامل أخرى غير نقدية، كتوفر الموارد الطبيعية والقوى العمالة، وتوفر العوامل والظروف السياسية والاجتماعية الملائمة ولذلك دور السياسة النقدية يجب أن يعمل على تنسيق هذه العوامل بشرط تطبيق سياسة مالية غير مناقضة لدور السياسة النقدية.[1]

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية وتقييمها

تستخدم السلطة النقدية أدوات معينة للتأثير على المعروض النقدي يطلق عليها أدوات السياسة النقدية، والمتمثلة في الأدوات الكمية، النوعية والأدوات الأخرى، ويتم تقييمها من خلال السيطرة على العرض النقدي بالتحكم في الائتمان.

الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية

يضم الفكر الاقتصادي مجموعة من الأدوات يمكن للسلطة النقدية استخدامها لتحقيق أهدافها وتنقسم إلى الأدوات الكمية والنوعية والمشتركة.

1. الأدوات الكمية للسياسة النقدية

وتتألف من ثلاث وسائل:

أ. سعر إعادة الخصم

يقصد بسعر إعادة الخصم السعر أو الفائدة التي يأخذها المصرف المركزي من المصارف التجارية عندما تلجأ إلى إعادة خصم الأوراق التجارية القصيرة الأجل التي بحوزتها أو الإقراض بضمان الأوراق المالية الحكومية من أجل حصولها على موارد جديدة لتدعيم احتياطاتها النقدية.[2]

ب. عمليات السوق المفتوحة:

تعتبر السوق المفتوحة أهم أدوات السياسة النقدية، نظرا لأهميتها في التأثير على الرصيد النقدي وتؤدي مشتريات البنك المركزي من السوق المفتوحة إلى زيادة الرصيد النقدي، وبتالي زيادة عرض النقود وتؤدي مبيعاته إلى انخفاض الرصيد النقدي، وبالتالي انخفاض العرض النقدي. [3]

---

[1]– الخيكاني نيزار كاظم والموسوي حيدر يونس، 2015، ص 18.

[2]– حداد أكرم وهدلول مشهور، 2008، ص 185.

[3]– يقيق ليلى اسمهان، 2014–2015، آلية تأثير السياسية النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 26.

ج.نسبة الاحتياط القانوني

جرى العرف للنظام المصرفي الحديث على أن تحتفظ البنوك التجارية بنسبة معينة من ودائعها لدى البنك المركزي، وهذه النسبة تعتبر حد أدنى لما يحتفظ به البنك من أرصدة سائلة لمقابلة السحب من المودعين، فإذا رأى البنك المركزي أن البنوك التجارية تجاوزت حد التوسع في النشاط الاقتصادي بما يهدد بظهور موجة التضخم، فإن البنك المركزي يستطيع تخفيض نسبة التضخم، وذلك برفع نسبة الاحتياطي القانوني، وحينئذ تضطر البنوك التجارية إلى تخفيض حجم الائتمان إما بالتشدد في منح القروض، أو استدعاء القروض تحت الطلب، [1] أما إذا أراد البنك المركزي أن يحدث توسعا في النشاط الاقتصادي فإنه يخفض من هذه النسبة، وبالتالي تتوسع البنوك التجارية في منح القروض.[2]

2. الأدوات النوعية للسياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي الأدوات الكيفية أو النوعية للتأثير على الاتجاه الائتماني وليس حجمه الكلي، وهذه الأدوات كثيرة نذكر منها:

أ. سياسة تأثير القروض

وهو إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف البنوك إلى الزبائن، فعلى البنوك أن تحترم نسبة معينة عند الارتفاع السنوي للقروض التي تمنحها للزبائن، وهكذا من سنة لأخرى يجب أن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة النسبة المعينة التي حددتها السلطة النقدية، وفي حالة تجاوزها تطبق عليها عقوبات.[3]

ب.السياسة الانتقائية للقروض

تهدف هذه الأداة إلى توجيه القروض إلى القطاعات التي تعتبرها السلطة النقدية أكثر نفعا للاقتصاد الوطني، بحيث تأخذ هذه السلطات القرارات الضرورية بإعطاء بعض التسهيلات إلى القروض الخاصة بهذه القطاعات.

ج.وضع حدا أقصى لأسعار الفائدة

قد تتنافس البنوك التجارية بغرض زيادة الودائع، فتمنح الفوائد على الودائع التجارية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعر الفائدة ارتفاعا كبيرا، ولذا فإن البنك المركزي قد يضع حدا أعلى للفوائد التي تمنح على الودائع الجارية، ولا يمكن للبنوك التجارية أن تتخطاه، وهذا الحد يكون قابلا للتغيير حسب الظروف الاقتصادية، فينخفض في حالة الرواج ويرتفع في حالة الكساد.[4]

---

[1] بلوفي محمد، 2012-2013، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر ، ص ص 28-29.

[2]- العصار رشادة والحلبي رياض، 2010، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 156-157.

[3]- خبابة عبد الله، 2008، الاقتصاد المصرفي، النقود والإلكترونية، البنوك التجارية والسياسة النقدية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن ص 209.

[4]- حسين عوض الله زينب، 1994، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعية، لبنان، 856.

3. الأدوات الأخرى (المشتركة)

توجد العديد من الوسائل الأخرى التي يمكن أن يستخدمها البنك المركزي لتوجيه السياسة النقدية نحو تحقيق أهدافه المسطرة من بين هذه الوسائل: [1]

أ. الإقناع الأدبي

وهو أداة يحاول من خلالها البنك المركزي إقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون الحاجة إلى إصدار تعليمات رسمية واستخدام أدوات رقابة قانونية.

ب. الإيداع المسبق للإسترداد

تفرض هذه السياسة على المستوردين وضع المبلغ اللازم لتسديد ثمن إيراداتها في شكل ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة.

ج. الرقابة على شروط البيع بالتقسيط

يؤدي نظام البيع بالتقسيط إلى زيادة الاستهلاك بصفة عامة لحصول كل فرد على السلع التي يرغب بها، لكن البنك المركزي يتدخل لوضع شروط منح هذا الائتمان أو ما يسمى بالائتمان الاستهلاك بحيث أن المستهلك يدفع نسبة يحددها البنك المركزي من قيمة السلعة والباقي يكون في شكل دفعات لمدة معينة، وفي حالة الانتعاش يقوم البنك المركزي برفع هذه النسبة أو التقليص من مدة القسط والعكس في حالة الكساد

الفرع الثاني: تقييم أدوات السياسة النقدية

1. تقيم الأدوات الكمية للسياسة النقدية

رأى فريدمان أنه ليس من الضروري استعمال الأدوات الثلاثة عندما تستطيع أي واحدة أن تؤدي وظيفتها كاملة، لأنه ناشد تحسين أداء البنوك المركزية في السيطرة على عرض النقود، إلا أن استعمال أدوات السياسة النقدية يتطلب أحيانا الجمع بين أداتين أو أكثر للتحكم في عرض النقود والائتمان، وخاصة التنسيق بين عمليات السوق المفتوحة وسياسة معدل إعادة الخصم، فعندما يرغب البنك في تخفيض الائتمان من أجل محاربة التضخم يتدخل البنك المركزي كبائع للأوراق المالية فتقابله البنوك التجارية مشتريا لها، وهو ما يخفض احتياطاتها، فتضطر البنوك التجارية إلى إعادة الخصم وذلك حتى يضمن نجاح سياسته فترتفع أسعار الفائدة على القروض وعلى السندات فيؤدي إلى انخفاض سيولة البنك، وبالتالي انخفاض ائتمان البنوك، أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يقوم بالجمع بين سياسة السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم، فيتدخل مشتريا للأوراق المالية، وهذا ما يجعل احتياطات البنوك التجارية في حالة جيدة.

[1]- بن علي بلعزوز، 2004، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 130.

إن سياسة تغير النسبة القانونية للاحتياطي النقدي تعد من الأدوات المباشرة للبنك المركزي للتأثير في الائتمان المصرفي، وهذه السياسة أكثر فعالية في الحد من موجة التضخم كما هو عليه الحال في الركود الاقتصادي. [1]

2. تقييم الأدوات النوعية للسياسة النقدية

إن استعمال الأدوات الكيفية في الدول المتقدمة يختلف عن الدول النامية، فالدول المتقدمة تعتمد على هذه الأدوات عندما يرتفع الطلب على الاستهلاك نتيجة وفرة الإنتاج، في حين تستعمل الدول المتخلفة هذه الأدوات للحد من توجيه القروض لزيادة الاستهلاك، وهذا ما يجعل هذه الأدوات ذات فعالية عند الاستعمال في المجلات المحددة لها، فمن إيجابيات سياسة تأثير القروض أنها تسمح بمراقبة المصدر الأساسي لخلق النقود وبالتالي الكتلة النقدية، لكن هذا المبدأ يعاب عليه أنه لا يسمح إلا بمراقبة مصدر واحد من عرض النقود، وهو مصدر القروض لاقتصاد، و يهمل جزء أخر كقروض الخزينة، وهذه الأدوات تكون مفيدة في الدول التي تطبق النظام الاقتصادي الموجه وغير مفيدة في النظام الرأسمالي، أما في الدول النامية فتكتسب هذه الأدوات أهمية كبيرة نتيجة لندرة رأس المال، وبالتالي استعمال الأموال فيما يخدم المشاريع ذات أولية كقطاع الفلاحة، وتجنب تمويل القطاعات غير المنتجة والمستهلكة. [2]

3. تقييم الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

لعل أول آلية يمكن للبنك المركزي استخدامها هي توجيه الانتقاد والإقناع، فبالنظر إلى العلاقات التي تربطه بالبنوك التجارية يستطيع الاجتماع بالمسؤولين فيها، ويمكن عن طريق المفاوضة والإقناع الوصول إلى نتائج، ومن الأساليب الأخرى التركيز على نوع معين من الائتمان والقروض ومثال ذلك تسهيل منح الائتمان للتصدير أو المشروعات المنتجة، كذلك قد تضع البنوك المركزية سياسة تنفيذ الائتمان الاستهلاكي (البيع بالتقسيط مثلا) عن طريق فرض حد أدنى للدفعة الأولى وتخفيض عدد الأقساط. [3]

[1]– الشناوي إسماعيل أحمد ومبارك عبد المنغم، 2002 اقتصاديات النقود والبنوك المالية، دار الجامعية، مصر، ص ص 343–344.

[2]– حسين عوض الله زينب، 1994، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعية، لبنان، ص 858.

[3]– عبد الرحمان أحمد يسرى، 2003، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الجامعية، مصر، ص 79.

المبحث الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسات الأخرى

تنتقل السياسة النقدية إلى الاقتصاد عبر عدة قنوات بهدف التأثير فيه وتوجيه مساره إلى الهدف المراد الوصول إليه، وفي هذا المبحث نتطرق إلى أهم هذه القنوات التي تتمثل في قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف وقنوات الأسعار والائتمان، وكذا علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية والمالية.

المطلب الأول: قنوات انتقال السياسة النقدية

تنتقل السياسة النقدية إلى الاقتصاد عبر عدة قنوات بهدف التأثير فيه وتوجيه مساره إلى الهدف المراد الوصول إليه، في هذا المطلب نذكر أهم هذه القنوات التي تتمثل في قناة سعر الفائدة، قنوات الأسعار والائتمان.

الفرع الأول: قناة سعر الفائدة

السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة من وجهة نظر كينز، وتؤدي السياسة النقدية التقليدية إلى رفع سعر الفائدة الذي يقوم بدوره كصلة بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي من خلال ثلاث روابط، وهي:

- **الرابطة الأولى:** تتمثل في العلاقة بين العرض النقدي وبين سعر الفائدة.
- **الرابطة الثانية:** وتتمثل في العلاقة المفترضة بين سعر الفائدة والإنفاق على الاستثمار.
- **الرابطة الثالثة:** وتتمثل في العلاقة المفترضة بين الإنفاق الاستثماري ومستوى الطلب الكلي.

ويرى فريدمان أن التغير في العرض النقدي الحقيقي يؤثر على سعر الفائدة من خلال أربعة أثار جزئية، وهي: [1]

- **أثر السيولة:** وهو انخفاض فوري لسعر الفائدة قصيرة الأجل نتيجة الزيادة في العرض النقدي.
- **أثر الدخل:**ارتفاع الدخل الحقيقي نتيجة الزيادة الجديدة في الطلب على السلع والخدمات، وهذه الزيادة في الدخل الحقيقي تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، وهذا الارتفاع يسمى أثر الدخل.
- **أثر مستوى الأسعار المتوقع:** يمكن أن تتسبب الزيادة في المعروض النقدي في ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يسبب زيادة في الطلب على النقود، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة.
- **أثر التضخم المتوقع:** فمع ارتفاع المستوى العام للأسعار يتأثر معدل التضخم، والذي يعد من مكونات سعر الفائدة، وفي المقابل سيوافق المدينون على دفع علاوة التضخم ضمن سعر الفائدة ولاسيما إذا كانو سيقومون باستخدام الأرصدة النقدية الحقيقية في شراء عقارات قد ترتفع قيمتها على الأقل بنفس معدل التضخم، وهو ما يعني أن أثر التضخم المتوقع يرفع سعر الفائدة الأساسي.

[1]– قدي عبد المجيد، 2006، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 77.

الفرع الثاني: قناة سعر الصرف

يحظى سعر الصرف اليوم بمكانة خاصة في السياسة النقدية، ويمكن مناقشة سعر الصرف وفق ثلاث مدا خل كما يلي: [1]

1. **تأثير سعر الصرف على أسعار الواردات**

يؤدي انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع أسعار الواردات، وهو ما ينعكس على المستوى العام لأسعار المستهلكين، وهو ما يعني ارتفاع معدل التضخم بشكل مباشر وغير مباشر عن طريق رفع أسعار السلع الوسيطة.

2. **تأثير سعر الصرف على صافي الواردات**

يؤدي سعر الفائدة المنخفض إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية، وبالتالي زيادة المنافسة وتحسن الميزان التجاري، وهذا بدوره سيحفز الطلب على المستوى الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

3. **أثر سعر الصرف على صافي الثروة**

يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة قيمة صافي الموجودات من النقد الأجنبي، وهو ما يؤثر على رصيد الميزان بين جانبي الموجودات والمطالب الأجنبية.

الفرع الثالث: قناة الائتمان

يظهر دور هذه القناة في السياسة النقدية عندما تمارس السلطة النقدية سياسة تقليدية مما يجبر المصارف على تخفيض قروضها، وتتكون قناة الائتمان من مجموعة من العوامل التي توزع أثار تغير سعر الفائدة الناتج عن تغير العرض النقدي، ومن ثم فهي ليست قناة مستقلة وإنما آلية تحسن أوضاع قناة الائتمان تهتم بعلاوة التمويل الخارجي، وهذه العلاوة هي الفرق بين تكاليف الأرصدة المتولدة خارجيا سواء من خلال إصدار سندات أم حقوق الملكية، وبين تكاليف الأرصدة المتولدة داخليا من خلال الاحتفاظ بجزء من الأرباح وأي تصرف يقوم به البنك المركزي على سعر الفائدة.[2]

الفرع الرابع: قناة أسعار السندات

تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين هما:[3]

1. **القناة الأولى**

يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة المالية بالمحفظة الاستثمارية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة وبيعها مما يؤدي

[1]– قدي عبد المجيد، 2006، ص 78.

[2] قدي عبد المجيد، 2006، ص 78 .

[3]– أحمد شعبان ومحمد علي، 2007، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك، الدار الجامعية، مصر ، ص 122.

إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر " توبين "، وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار، ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام.

2. القناة الثانية

يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية، والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الأفراد، ومنه الحد من الاستهلاك، وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

المطلب الثاني: علاقة السياسة النقدية بالسياسات الأخرى

تعمل السياسة النقدية على تحقيق أهداف متعددة بمساعدة عدة سياسات، وهنا تتولد العلاقة بين السياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية والمالية.

الفرع الأول: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية

يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة القواعد والوسائل والإجراءات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أهداف الاقتصاد القومي، وتهدف السياسة الاقتصادية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي .[1]

ومن أهم أهداف السياسة النقدية هو تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي في ظل النمو المتوازن، فهناك ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي والنقدي، ويظهر ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية الخاصة بالبطالة والتضخم وانخفاض قيمة العملة، وبذلك يمكن للسياسة النقدية لو توافرت لها الظروف الاقتصادية أن تحقق نوعا من الاستقرار الداخلي، فالسياسة النقدية تستخدم أحد أدواتها لامتصاص فائض القوى الشرائية في سلع والخدمات، وأيضا تستطيع التأثير على سعر صرف العملة الوطنية بالقدر الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات، وبذلك تكون السياسة النقدية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لمحاربة التضخم، وأيضا لحماية عملتها الوطنية من التدهور حتى تقضي على اختلال بين التيار النقدي والسلعي.[2]

الفرع الثاني : علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية مجموعة من القرارات التي تتخذها الدولة بشأن اختيار الحاجات العامة وتحديد الموارد اللازمة لإشباعها.

إن السياسة المالية والنقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة والتنسيق بينها أصبح ضرورة ملحة، ذلك أنهما قد يتعارضان مع بعضهما بصورة تضعفهما، كما تمنع السلطات الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، ولهذا لا يمكن الفصل بين السياستين لكونهما مرتبطتين، فتمويل العجز

[1]– بن دعاس جمال، 2007، السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي والوضعين ،دار الخلدونية، الجزائر ، ص 96.

[2]– ساكر محمد العربي، 2005، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، جامعة بسكرة، الجزائر ، ص 126.

في الميزانية عن طريق الإقراض من البنك المركزي يؤثر في سيولة الاقتصاد، فالحاجة إلى الإيرادات المالية قد تلجأ الحكومة إلى زيادة المعروض النقدي أو زيادة سلة التداولات، وهذا ما يؤدي إلى زيادة التضخم، وهذه الزيادة تقلص من القيمة الحقيقية لجميع الأصول النقدية والمالية، وهو ما يعرف بضريبة التضخم.

خلاصة الفصل الأول:

تم التعرض في هذا الفصل إلى السياسة النقدية التي تعني التدابير والإجراءات النقدية التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على حجم الائتمان، وتبين من خلال هذا الفصل أن هذه الإجراءات والتدابير المتخذة تسطر لها أهداف أولية ووسطية ونهائية، ويتم انتقال أثر السياسة النقدية لبلوغ هذه الأهداف عبر عدة قنوات التي تتمثل في قناة سعر الصرف، قناة سعر الفائدة، قناة الائتمان وقناة أسعار السندات، وتعتبر هذه القنوات همزة وصل بينها وبين أدوات السياسة النقدية، ولتحقيق أهداف السياسة النقدية تقوم السلطة النقدية بوضع أدوات تحت تصرف البنك المركزي لغرض مراقبة عرض النقود والتأثير على سيولة البنوك التجارية، وقد تعددت هذه الأدوات واختلفت بحسب نوعية تدخل السلطة النقدية، فمنها ما يسمى بالأدوات الكمية المتمثلة في عملية السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم وكذا الأدوات النوعية التي تتمثل في سياسة تأثير القروض، السياسة الانتقائية ووضع حد أقصى لسعر الفائدة، حيث تهدف هذه الأدوات إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان الموجه إلى القطاعات الاقتصادية المرغوب فيها، والأدوات الأخرى المتمثلة في الإقناع الأدبي، الإيداع المسبق للاستيراد والرقابة على شروط البيع بالتقسيط.

كما تم من خلال هذا الفصل التطرق إلى علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية وتبين وجود ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي والنقدي، ويظهر ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية، وكذا علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية التي تمكن الدولة من تنفيذ مخططاتها التنموية من خلال تحديد مصادر الدخل وكيفية إنفاقها.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول، باعتباره أحد المقاييس الهامة لتقييم أدائها التنموي وعاملا هاما لتحقيق استقرارها الاقتصادي، وكذا أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي فيها، لذلك أصبح النمو الاقتصادي من الموضوعات البارزة والمهمة في الدراسات الاقتصادية سواء القديمة منها والحديثة، فقد اهتم الاقتصاديون عبر مختلف المدارس ومراحل الفكر الاقتصادي بموضوع النمو وتفسير حدوثه، ومعرفة محدداته، ونتيجة لهذه الجهود البحثية والنظرية والتطبيقية المعمقة والمتواصلة وضعت عدة نظريات اقتصادية عبر الزمن، والتي تضمنت تفسيرات مختلفة لحدوث النمو، كما قامت بتحديد العوامل المؤثرة عليه.

في هذا السياق، اهتم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بعملية النمو وتوجه إلى البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل، في حين اهتمت المدرسة الكينزية الذي تعد مساهمتها أكثر دقة وموضوعية بتفسير النمو الاقتصادي وتحديد محدداته، واعتمدت هذه المدرسة على منهجية جديدة في تحليل ظاهرة النمو الاقتصادي حيث قامت بوضع عدة نماذج كمية مفسرة للنمو الاقتصادي، وقد أدت إسهامات رواد هذه المدرسة لاسيما الإسهامات الهامة للاقتصاديين البريطاني " روري هارود" والأمريكي " افسي هارود" إلى ظهور ما يعرف بنموذج "هارد– دومار" الذي يعد من أبرز النماذج التي فسرت النمو الاقتصادي ومتطلبات حدوثه وأكثرها استخداما في بناء خطط التنمية في الدول النامية، بالإضافة إلى نموذج "سولو " الذي يعد من أهم الإسهامات في تاريخ الفكر التنموي وذلك بإدخاله عنصر التكنولوجيا في نموذجه، مما أدى إلى ظهور نظريات حديثة تناولت موضع النمو الاقتصادي وحددت مقاييسه المختلفة والعوامل المساعدة على تحقيقه.

ونظرا لأهمية موضوع النمو الاقتصادي سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى جانبه النظري من خلال دراسة العناصر التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية النمو الاقتصادي.
- **المبحث الثاني:** النظريات المعتمدة في النمو الاقتصادي.
- **المبحث الثالث:** مقاييس ومحددات النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من بين المفاهيم التي حظيت باهتمام المفكرين الاقتصاديين إذ أصبح هدف كل دولة بلوغه باعتباره معيارا يعتمد عليه في تصنيف الاقتصاديات وأساسا لتقيم الأداء الاقتصادي، لذلك يتم التطرق في هذا المبحث إلى تعريفه، عناصره وكذا أنواعه.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي تعاريف عدة نذكر منها:

- النمو الاقتصادي هو: زيادة قدرة وقابلية الاقتصاد في بلد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفر.[1]
- النمو الاقتصادي هو: زيادة مستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.[2]
- النمو الاقتصادي هو: زيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي. [3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النمو الاقتصادي هو: حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي فيما يلي: [4]

الفرع الأول: الموارد الطبيعية

وهي ما يمكن استغلاله من الموارد التي زودتنا بها الطبيعة كالتربة الماء وما في باطن الأرض وغيرها مع الأخذ بعين الاعتبار كمية ونوعية هذه الموارد، ويشترط في هذا العامل الاستغلال حيث أنه لا قيمة لأي مورد طبيعي لا يمكن استغلاله لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمعات، ولتحقيق هذا الشرط أي الاستغلال يجب توفر مستوى معين من الطلب على السلع التي يمكن إنتاجها من هذا المورد، كما يجب أن تكون كلفة هذا المورد لتحويله إلى سلع أو الخدمات قابلة للاستهلاك أقل من الأرباح التي يمكن الحصول عليها من هذا التحويل، وتمتاز الموارد الطبيعية في كثير من الأحيان بعدم ثباتها وتغير كمياتها ونوعياتها، حيث يمكن لبعض الموارد أن لا تتجدد ويمكن لبعضها أن يزداد نتيجة تطويرها، وهذا التطوير يحتاج إلى توجيه الجهود في وقت ما إلى البحث والدراسة لتطوير الموارد، وذلك على حساب التضحية

---

[1] هوشيار معروف، 1999، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ص12.

[2] عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، 2007، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعية، مصر، ص 73.

[3] بردش سعيد، 2007، الاقتصاد الكلي، دار العلوم لنشر، عمان، ص 22.

[4]– حمدان محي الدين، 2009، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، الجزائر، ص ص 8–10.

ببعض الموارد، وما ينتج عنها من سلع استهلاكية في المدى القصير في سبيل الوصول لمورد متطور وجديد على المدى البعيد.

الفرع الثاني: الموارد البشرية

يتمثل هذا العامل بشكل رئيسي في عدد السكان في بلد ما، ولهذا العامل أهمية كبرى في تحديد معدل النمو الاقتصادي، حيث يدخل كمكون رئيسي في معادلة الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر على النمو الاقتصادي والمعادلة التالية توضح ذلك:

معدل الدخل الحقيقي = الناتج القومي الإجمالي الحقيقي / عدد السكان.

ويلاحظ من المعادلة أن عدد السكان هو المحدد لما يمكن أن يكون عليه معدل الدخل الحقيقي اعتمادا على مقدار الناتج القومي الإجمالي، فإذا ازداد عدد السكان بدرجة لا تتناسب مع الزيادة في مقدار الناتج القومي الإجمالي الحقيقي قل الطرف الأيسر من المعادلة، وبالتالي انخفض معدل النمو الاقتصادي أما إذا بقيت الزيادة في عدد السكان بحدود أقل من الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي فإن معدل النمو الاقتصادي سيرتفع، و تفترض الزيادة في عدد السكان الزيادة في القوى العاملة وبالتالي الإنتاج، وهذا ما يؤثر بدوره على إنتاجية العمل التي يمكن استخدامها لقياس كفاءة الاستغلال، وتخصيص الموارد لتحويلها إلى سلع وخدمات وتتأثر إنتاجية العمل بمجموعة من العوامل يمكن اعتبارها عوامل مؤثرة في معدل النمو الاقتصادي أهمها:

- معدل ساعات العمل في الأسبوع الواحد.
- المستوى التعليمي للفرد الذي ينجز العمل.
- المهارة الفنية والخبرة المكتسبة للفرد الذي ينجز العمل.
- كمية ونوعية المصادر المتاحة في إنجاز العمل.
- مستوى التنظيم والإدارة في العمل.
- كمية ونوعية التكنولوجيا المستخدمة في العمل .
- طبيعة العلاقات الإنسانية في العمل .

الفرع الثالث: رأس المال

وهو ما يسمى برأس المال الحقيقي، ويمثل مجموع السلع التي تستخدم في الإنتاج، والتي سبق إنتاجها من قبل، ويمكن التميز بين رأس المال الثابت الذي يتكون من السلع المعمرة، ورأس المال المتداول الذي يتكون من مخزون المواد الخام والمواد النصف مصنعة وغيرها من السلع التي تمت عليها بعض التحويلات كي تؤدي خدمتها الإنتاجية، وعليه فإن رأس المال في علم الاقتصاد يقصد به وسائل الإنتاج، وإن عملية تراكم رأس المال تساعد على النمو الاقتصادي، حيث أنه كلما زادت التضحية بالاستهلاك الحالي وزاد استخدام الموارد الاقتصادية في تكوين رأس المال ترفع الطاقات الإنتاجية بدرجة أكبر، والتي تساعد بدورها على تحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي ممكنة.

الفرع الرابع: التخصيص وتقسيم العمل

إن مبدأ التخصيص وتقسيم العمل الذي ندى به "أدم سميت" منذ سنة 1776 يعتبر مهما في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن تقسيم العمل والتخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من المدخلات، وهو ما يسمى اقتصاديا بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعمل، والحاجة إلى تقسيم العمل ستكون أقل في الدول الاقتصادية النامية كما ذكر "أدم سميت " نظرا لمحدودية حجم الأسواق في هذه الاقتصاديات، مما يعني تقليل حجم عمليات الإنتاج، فكلما توسع حجم السوق وزاد التقدم التكنولوجي للدولة يزداد التخصص في الإنتاج، وتقل التكاليف بزيادة حجم الإنتاج.

الفرع الخامس: البيئة الاقتصادية

إن وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتما لتعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي دولة، ويقصد بالبيئة الاقتصادية مجموع العوامل التي تساند تحقيق أهداف النمو الاقتصادي.

الفرع السادس: التقدم التكنولوجي

تساهم الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانيات الإنتاجية، أو في تقرير مستوى الإنتاج المتاح، إذ تؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهي تعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية، وهي المهام التي يقوم بها المنظم، ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجلات البحث والتطوير.

المطلب الثالث : أنواع النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي خمسة أنواع هي:[1]

الفرع الأول: النمو الطبيعي

وهو عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعة في مسارات تاريخية، وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، وتتخلص في أربع عمليات:

- **العملية الأولى:** وهي عملية التباعد في التقديم الاجتماعي للعمل بالانتقال من المرحلة الزراعية إلى الصناعة اليدوية أو الصناعة الكبرى.
- **العملية الثانية:** وهي عملية تراكم أولى لرأس المال، وكانت في بادئ الأمر مركزة على خدمة التجارة الخارجية للدولة لتتحول بعد ذلك إلى الصناعة.
- **العملية الثالثة:** وهي عملية سيادة الإنتاج السلعي والانتشار الواسع للعمليات الإنتاجية ليس بالهدف إشباع الحاجات المنتج نفسه، وإنما بهدف المبادلة في السوق، فمن خلال المداخل المحققة يتم اقتناء سلع الاستهلاك.

[1]– عريقات حربي محمد موسى، 2006، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 268.

- **العملية الرابعة:** من العمليات الخاصة بسيادة السوق وتكوين السوق الداخلي، بمعنى تشكيل سوق محلي يتكفل بالتمهيد لسوق وطني مشترك.

الفرع الثاني: النمو العابر

وهو النمو الذي يحدث نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة تكون في الغالب خارجية سرعان ما تزول وعندما تزول هذه العوامل يزول النمو، ويتصف النمو العابر بأنه لا يملك صفة الثبات والاستمرار، وهذا النمط هو الحالة العامة التي تتميز بها معظم البلدان النامية، كالتحسن المؤقت أو المفاجئ في تجارتها الخارجية.

الفرع الثالث: النمو المخطط

وهو النمو الذي يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع، وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط أيضا بفاعلية التنفيذ ومشاركة الأفراد في عمليات التخطيط في كافة المستويات.

الفرع الرابع: النمو الإقتصادي المكثف

في هذا الصنف يفرق بين نمو الدخل و نمو السكان، وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى النمو المكثف، وهو ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

حظي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، وتم تناوله من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين الذين قاموا بوضع عدة نظريات تعكس كل واحدة منها الظروف الاقتصادية السائدة.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

تعد المدرسة الكلاسيكية من أهم المدارس من حيث إسهاماتها الواضحة والمتكاملة على الأقل في زمنها، حيث أنها تضمنت أراء كل من "أدم سميت" و"دافيد ريكاردو" المتعلقة بالنمو الاقتصادي بالإضافة إلي المفكرين الآخرين الذين اهتموا بالبحث في أسباب زيادة معدل النمو الاقتصادي في المدى البعيد، ومن رواد هذه المدرسة نذكر:

الفرع الأول: نظرية أدم سميت

اهتم "أدم سميت'' في كتابه ثروة الأمم سنة 1776 بمشكلة التنمية، وقام بوضع مجموعة من الأفكار الأساسية التي تتحكم في التحليل الاقتصادي، وتتضمن أفكاره ما يلي: [1]

1. تقسيم العمل

يرى "أدم سميت" بأن العمل مصدر لثروة الأمم، وتقسيمه وهو وسيلة لزيادة الإنتاجية، ولقد اهتم "أدم سميت" بتحديد العوامل التي تحقق النمو الاقتصادي، ومن أكبر إسهاماته فكرة زيادة عوامل الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص، وتحقيق مزايا عديدة من جراء تقييمها منها:

- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.
- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العملية الإنتاجية.

فتقسيم العمل يوفر وفرات خارجية والتحسن في مستوى التكنولوجيا، والتي ينجم عنه تخفيض في تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، ولهذا فإن التخصص يسهل مهمة تراكم رأس المال.

2. حرية التجارة الدولية

يرى " أدم سميت " أنه كلما كان السوق ضيقا وأسلوب الإنتاج كبيرا كان لابد من توسيع حجم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع، وهذا من خلال إيجاد عملاء للسلع المنتجة محليا في الدول الأخرى، فتوسع الأسواق أداة مهمة، والتجارة الحرة تقود إلى التوزيع الكفء للموارد خاصة في ظل تنظيم السوق نفسها بنفسها.

[1]– عجمية محمد عبد العزيز والليثي محمد علي، 2004، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها سياستها، الدار الجامعية، مصر، ص ص 69–75.

3. **تراكم رأس المال**

يري " أدم سميت " أن عامل تراكم رأس المال يؤثر على النمو الاقتصادي، وأن مصدره هو ادخار الطبقة الرأسمالية، وكذلك يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار وبالتالي على الاستثمار، وبعبارة أخرى تراكم رأس المال يتوقف على رغبة الأفراد في الادخار بدلا من الاستهلاك؛ لأن عامل الادخار يعتبر عاملا مهما في تراكم رأس المال، وهذا الأخير يؤدي إلى النمو الاقتصادي، ولا يعتبر "أدم سميت " القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، غير أنه يعتبره قطاعا أساسيا في عملية النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: نظرية دافيد ريكاردو

عمل "دافيد ريكاردو " على تعميق أفكار المدرسة الكلاسيكية وجعلها أكثر قوة، ويعتبر "ريكاردو" من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية بعد " أدم سميت " وارتبط أسمه بالعديد من الأفكار الاقتصادية، أما فيما يتعلق بأفكاره حول عملية النمو فإنه يرى أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية، لتوفيرها الغذاء للسكان وجاء هذا الافتراض عند "ريكاردو" نتيجة لإعطائه أهمية كبيرة لدور التقدم التكنولوجي متأثرا بالفترة التي عاشها في إنجلترا التي تميزت بضعف استخدام التقدم الفني والتكنولوجي في الزراعة واستخدامها الكبير في الصناعة، وقسم " ريكاردو " المجتمع إلى ثلاث طبقات وهي:

1. **الطبقة الرأسمالية**

تعتبر هذه الطبقة ضرورية لعملية النمو الاقتصادي لأنها توفر رأس المال الثابت للعمليات الإنتاجية وتمنح أجورا للعمال ومستلزمات هذه العملية، حيث أن هذه الطبقة تستهلك جزءا قليلا من دخلها والباقي يتحول للادخار الذي يعتبر أساس تراكم رأس المال، وهذا بدوره يضمن تحقيق عملية النمو.

2. **العمال**

تعتمد هذه الطبقة في عيشها على الأجور المدفوعة من الرأس مال مقابل العمل الذي يبذلونه في العملية الإنتاجية، وتنفق طبقة العمال كل دخلها على الضروريات، ويرتبط عدد العمال بمستوى الأجور وحسب" ريكاردو " هناك مستوى طبيعي للأجور الحقيقية يتوقف عنده عدد السكان عن زيادة والنقصان فحينما ترتفع الأجور عن هذا المستوى تنخفض الوفيات نتيجة تحسن مستوى المعيشة.[1]

3. **ملاك الأراضي**

تعتبر هذه الطبقة غير منتجة، ويحصل ملاك الأراضي على مداخيلهم عن طريق الريع الذي يدفع مقابل استخدام الأراضي المملوكة لهم، كما أن هذه الطبقة تنفق كامل دخلها على الاستهلاك الترفي، وبناءا على التقسيم الطبقي للمجتمع يتم تحديد كيفية توزيع الدخل القومي، حيث يوزع على أصحاب الأراضي الريع بينما يحصل العمال على الأجور، ويحصل الرأس ماليون على الربح، وتتفق طبقتي الملاك والعمال دخلهما على الاستهلاك، في حين تكون الأرباح مصدر الادخار، وبالتالي كلما كان توزيع الدخل القومي لصالح الرأسماليين كلما استمر المجتمع في النمو الاقتصادي والتطور.

[1]– فليح حسن خلف، 2006، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجدار للكتاب العالمي، الأردن، ص ص 111–112

ووفقا لركاردو فإن عملية النمو والتراكم المستمر لن تدوم، لأن عملية التوزيع ستميل مع مرور الوقت لصالح طبقة الملاك على هيئة ريع، ويفسر ريكاردو ذلك بأنه في البداية يكون عدد سكان المجتمع قليلا وينتج عن ذلك ارتفاع في الأجور والأرباح، وزيادة معدل التكوين الرأسمالي، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج فيرتفع الطلب على العمال، ومن ثم يرتفع الأجر، ويزداد عدد السكان، ومع زيادة السكان على مساحة المحدودة من الأراضي يلجأ المجتمع لاستغلال الأراضي الأقل جودة، وهو ما يؤدي لارتفاع الأجور الأمر الذي يحد من الأرباح، ويتناقص حتى تصل الأرباح للصفر، كما أن معدل الربح يتجه نحو الانخفاض باستمرار الزيادة في التكوين الرأسمالي بسبب المنافسة بين الرأسماليين، وانخفاض الأرباح يؤدي لانخفاض التراكم الرأسمالي الذي يعتبر المحرك الأساسي لعملية النمو، ونتيجة لذلك يتجه الاقتصاد نحو الركود لانخفاض الحصة من الأرباح وزيادة حصة كل من الريع والأجور، وهكذا يتحكم في فكر "ريكاردو" عاملان أساسيان هما: تراكم رأس المال والنمو السكاني، فعندما يتزايد النمو السكاني بمعدل أكبر من معدل تراكم رأس المال فإن المجتمع سينتهي لمرحلة الركود، والحل الوحيد هو تحديد عدد السكان، وهنا فرق" ريكاردو" بين مجتمعين كلاهما متخلف، إلا أن المجتمع الأول يتميز بوفرة الأرض الزراعية الخصبة، ويعاني من الفقر والتخلف وانعدام الأمن في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استغلال الموارد المتوفرة، ويتسم
هذا المجتمع بتزايد السكان وهنا يقول "ريكاردو " يجب أن تكون هناك حكومة قوية ذات سياسة فعالة للقضاء على التخلف وتعمل على استقرار الأمن، بالإضافة إلى زيادة تراكم رأس المال بمعدل أكبر من معدل الزيادة في السكان، أما المجتمع الثاني فهو المجتمع الفقير المتأخر الذي يعاني من ازدحام سكاني، وبالتالي فإن تنمية هذا المجتمع أصعب من المجتمع الأول، ولا ينجح في علاجها زيادة تراكم رأس المال لأن ذلك سيزيد عدد السكان، فيزداد الوضع سوء، والحل هو أن يرافق الزيادة في رأس المال نقص في عدد السكان، عن طريق السكان أنفسهم أو عن طريق السلطات الحاكمة.

وبناءا على ما سبق فإن "ريكاردو" يولي العوامل غير الاقتصادية أهمية في عملية النمو الاقتصادي كالعوامل الفكرية والثقافية والأجهزة الإدارية وغيرها، بالإضافة لأهمية الاستقرار السياسي الناتج عن وجود حكومة قوية، وشجع "ريكاردو" حرية التجارة، لأنها تقوم بتمويل النمو الاقتصادي في المجتمع، وتساعد على تصريف الفائض من الإنتاج الصناعي، كما أن التجارة تساهم في إنجاح مبادئ التخصص وتقسيم العمل بين الدول، وبالتالي تنمو المجتمعات المصدرة والمستوردة لاستغلالها هذه الموارد المتوفرة استغلالا أمثل.[1]

[1]– الحبيب فايز، 1985 ، نظرية التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود، الأردن، ص ص 28–29.

الفرع الثالث: نظرية " طوماس مالتوس"

لا تعتبر أفكار "توماس مالتوس " حول النمو الاقتصادي أقل شأنا منها لدى أدم سميت، إذ أبرز أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي وبين أنه وجب أن يزيد نمو الناتج في الاقتصاد المحلي على نمو عدد السكان حتى يكون هناك نمو إيجابي وليس مجرد نمو ظاهري، ويعتبر" مالتوس" أول من أدرج النواحي الأخلاقية والعوامل الدينية ضمن عوامل النمو، حيث أن التمسك بتعاليم الدين يؤثر على الأفراد ويدفعهم إلى العمل والجد، وبالتالي ارتفاع إنتاجية عنصر العمل، كما أكد على أهمية عامل الاستقرار السياسي في الدولة بحكم أنه يخلق الأمان والاطمئنان لدى الأفراد ويزيد تركيزهم على العمل، وأكد " مالتوس " أن النمو السكاني يكون تأثيره إيجابيا على النمو الاقتصادي إذا كان يخلق زيادة في الطلب الفعال، وللوصول إلى معدلات عالية من النمو الاقتصادي بين " مالتوس " أنه يوجد معدل للادخار الذي لا يؤثر سلبا على الاستهلاك من جهة، ويعتبر مقابل أقصى مستوى للاستثمار من جهة أخرى، وهو المعدل الأمثل للادخار، ولكن زيادة معدل الادخار عن هذا المستوى يؤدي إلى الحد من الإنفاق الاستهلاكي بشكل يحول دون نمو جانب العرض، وبالتالي الحيلولة دون تطور مستوى الاستثمار، كما أشار إلى أنه وبحكم ثبات عامل الأرض فإن الزيادة السكانية تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية لعنصر العمل، وبالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي وعلى هذا الأساس فهو يدعو إلى استغلال العامل التكنولوجي الذي من شأنه تحسين ورفع إنتاجية عنصر العمل.[1]

الفرع الرابع : نظرية "كارل ماكس"

تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير الذاتي للتاريخ التي تستخلص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته، فقد تعاقبت على الإنسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض، وتعكس مراحل التطور الاقتصادي، أما النظام الاقتصادي الذي ركز ماركس اهتمامه عليه فهو النظام الرأسمالي، والذي يرى أنه يحتوي على كل أنواع المتناقضات الداخلية والتي تحول في ظنه دون تحقيق عملية التنمية، بل تجعل عملية التنمية ذاتها مستحيلة، ومن هنا يظهر أن نظرية التطور الرأسمالي عند "ماركس" تقوم على التحليل انتقادي لعملية الإنتاج والتراكم في هذا النظام، فهذه التناقضات تعمل على انهيار النظام الرأسمالي ليحل محله النظام الاشتراكي، وفي ظل هذا النظام الجديد اللاطبقي سوف تستخدم القوى الاقتصادية التي تعزز النمو استخداما كاملا، وسوف يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة عن ذلك، كما رأى "مالتوس" أن التسيير الرأسمالي للاقتصاد بهدف تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة؛ أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الخاص بها، وحتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة والوصول إلى الإنتاج الموسع، بهدف خفض تكاليف الإنتاج، ويؤدي ذلك

[1]– حمدي باشا رابح، 2006– 2007، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ص 11.

إلى تركز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين، وبالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة، وينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية.[1]

هذا، وقد وجهت عدة انتقادات للنظرية الكلاسيكية رغم الأفكار والتحليلات التي جاءت بها حول النمو الاقتصادي منها: [2]

- عدم قدرة النظرية الكلاسيكية على توقع انتشار الثروة التكنولوجية بالرغم من أن مفكري المدرسة الكلاسيكية أشاروا في بعض أرائهم إلى الدور الذي يقوم به التقدم التقني في الرفع من مستوى الإنتاجية.
- إعطاء أهمية أقل للتقدم التكنولوجي.
- التقدم الفني يطبق في القطاع الصناعي دون القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة، وقد أظهر الارتفاع في المستوى التقني في الدول المتقدمة عكس ذلك؛ أي أن هناك زيادة في الإنتاج الفلاحي، وبالتالي تحقيق فائض في الموارد الزراعية يمكن تصديره إلى الخارج.
- تجاهل الطبقة الوسطى.
- إهمال القطاع العام.
- عدم واقعية مفهوم عملية النمو، حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت مستمر.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

سيطر فكر المدرسة الكلاسيكية الجديدة على الاقتصاد الحديث وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حينما أصبحت مشكلة النمو والتراكم الرأسمالي تشكل محور اهتمام الحكومات والاقتصاديين، وقامت أبحاث مفكري هذه المدرسة على الافتراضات التالية: [3]

- رفض معظم النيوكلاسيكيين قبول فكرة سيادة حالة الركود، والتفاؤل بالتقدم التكنولوجي ومرونة الطلب على الاستثمار.
- أن التقدم التكنولوجي ومعرفة الموارد يزيد من تكوين رأس المال، ويعد التقدم التكنولوجي عاملا مشجعا على نمو الدخل الوطني، لأن التحسن في معدات الإنتاج يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج.
- أن المنافسة التامة داخل الاقتصاد والتغيرات في الأسعار (مرونتها) تجعل المستثمرين يستجيبون لهذه التغيرات نتيجة إدخال تغيرات في الأسلوب الإنتاجي.
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وهما العمل ورأس المال.

---

[1]– حمدي باشا رابح، 2006، ص ص 11–12.

[2]– عجمية محمد عبد العزيز والليثي محمد علي، 2004، ص ص 69–75.

[3]– فليح حسن خلف، 2006، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الأردن، ص ص 127–128.

- أهمية عملية تكوين رأس المال بالنسبة للنمو، خاصة مع إمكانية الاستبدال بين رأس المال والعمل في ظروف زمنية معينة، وهذا يعطي إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل.
- اعتماد الاقتصاد على بضاعة واحدة، وأن الاستهلاك يعتبر هدفا للإنتاج وليس العكس.

وقد وضع المفكرون النيوكلاسيكين عدة نماذج للنمو الاقتصادي نذكر منها:

الفرع الأول: نموذج "سولو"

يعتبر نموذج "روبرت "سولو" من أهم الأعمال لتفسير النمو الاقتصادي خلال القرن العشرين، وكان هدف" سولو" تقديم حل للمشكلة التي واجهت "هارد –دومار"، حيث وصل بطرق مختلفة إلى إجابة تقليدية بسيطة مفادها :

معدل الادخار القومي = معامل رأس المال الناتج * معدل نمو القوى العاملة

كما كانت كتابات" هارد" بصفة خاصة مليئة بادعاءات غير مبلورة بأن النمو المتواتر يمثل في أي وضع نوعا من التوازن الذي يتسم بعدم استقرار كبير، وأي انحراف صغير عن هذا الوضع سيكون مصيره التضخم المتناهي بعملية بدأت وكأنها تعتمد أساسا على تعميمات غامضة في شأن سلوك التنظيم، حيث أدخل "سولو" نمط إنتاجي إضافي (عنصر العمل) ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي لمعادلة النمو، وحاول "سولو" تطوير النموذج لتفسير النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث قام باختبار الفرضية التي قبل بها معظم الاقتصاديين، والتي مضمونها أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي لزيادة إنتاجية ساعة العمل، وأنه مع تراكم رأس المال ترتفع حصة كل عامل من رأس المال مع مرور الوقت.[1]

وقد قام "سولو" باختبار هذه الفرضية بناءا على التغيرات السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة خلال الفترة 1909–1949 من خلال تحليل نمو الإنتاج في ساعة العمل الواحدة إلى جزئيين منفصلين: [2]

- الجزء الأول: مرتبط بزيادة رأس المال الموظف لكل ساعة عمل.
- الجزء الثاني: الجزء الذي لا يمكن أن يؤدي لزيادة رأس المال.

وجاءت النتائج مفاجئة للعديد من الاقتصاديين حيث أظهرت النتائج أن 12.5% فقط من تغير الإنتاجية على المدى الطويل يعود لزيادة رأس المال الموظف، أما الجزء الأخر من النمو الإنتاجية يعود لما سماه" سولو" بالتحول التقني، حيث يمثل التحول التقني الجزء المتبقي من النمو الذي لا يؤدي إلى زيادة استخدام رأس المال، ويمكن أن يحتوي هذا الجزء على العديد من العوامل، إلا أن التطورات التكنولوجية كان لها دور أكبر في ذلك الوقت. [3]

[1]– شحدة بدر وحمدان سعيد، 2012، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، فلسطين، ص ص 28–29.

[2]– أبو شرارة وعلي عبد الفاتح، 2010، الاقتصاد الدولي، نظريات و السياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 40–41.

[3]– قريشي محمد، 2010، علم الاقتصاد والتنمية، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 89–90.

وحسب النظرية النيوكلاسيكية للنمو يكون النمو الناتج من واحد أو أكثر من العوامل الثلاث:

- الزيادة الكمية أو النوعية في عنصر العمل عن طريق تطوير التعليم والنمو السكاني.
- الزيادة في عنصر رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار.
- التحسينات التكنولوجية.

ويؤكد نموذج" سولو" على أهمية الادخار والاستثمار، بالإضافة لشرحه لمساهمة المصادر المختلفة لنمو الناتج، والتي يمكن توضيحها من خلال المعادلة التالية:

$$DY/Y = (1-a)\ (DL/L) + (a)(Dk/k) + (DA/A) \quad \text{.....(1)}$$

حيث أن:

DY/Y: نمو الإجمالي للمخرجات (الناتج المحلي).

Dk/k: معدل نمو رأس المال.

DL/L: معدل نمو العمل.

a: حصة رأس المال من الناتج.

1-a: حصة العمل من الناتج.

DA/A: معدل التغير التكنولوجي، ويعرف باسم التغير في الإنتاجية الكلية.

وهذه المعادلة توضح مساهمة كل من المدخلات (العمل و رأس المال) ومساهمة التحسينات التكنولوجية في نمو المخرجات.

وتحسب مساهمة كل عنصر كما يلي:

- مساهمة عنصر العمل = معدل نمو العمل * حصة العمل من الناتج.
- مساهمة عنصر رأس المال = معدل نمو رأس المال * حصة رأس المال من الناتج.
- مساهمة التقدم التقني هي عبارة مقدار الزيادة في المخرجات التي تعود إلى التحسينات في التكنولوجيا وذلك مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، بمعنى أخر يكون هناك تقدم تقني عندما يكون بالإمكان إنتاج المزيد من المخرجات بنفس المقدار من المدخلات (كالعمل ورأس المال).

ويمكن الاستدلال على مساهمة التقدم التكنولوجي في النمو من خلال النمو المتبقي في الناتج بعد استبعاد مساهمة كل من العمل ورأس المال في النمو الناتج، نظرا لصعوبة قياس التقدم التكنولوجي مباشرة ويطلق على التغيرات في التكنولوجيا التغير في معامل الإنتاجية الكلية (TFP).

و لعدم وجود طريقة مباشرة لقياس معامل الإنتاجية الكلية (TFP) يمكن الاستدلال عليها من خلال إعادة ترتيب المعادلة كما يلي:

$$DA/A = DY/Y - ((1-a)\ (DL/L)) - (a)(Dk/k) \quad \text{.....(2)}$$

ومن المعادلة يتضح أنه يمكن الوصول للمساهمة النسبية للتقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي من خلال طرح معدل نمو المخرجات من معدل نمو جميع المدخلات، كما يتضح من المعادلة (2) أن معدل

التغير التكنولوجي متغير خارجي تحدده متغيرات أخرى تسهم في رفع الإنتاجية مثل البحث والتطوير والتقدم العلمي والتعليم والتدريب، وطريقة قياس التغير التكنولوجي في المعادلة السابقة تنسب كل ما تبقى من المخرجات بعد طرح مساهمات عنصري العمل ورأس المال في النمو، ولذلك تسمى بواقي "سولو"، وشرح "سولو" نظريته وبين أهمية التقدم التكنولوجي في زيادة معدل النمو من خلال عدة مراحل كما يلي:

- شرح نموذج النمو النيوكلاسيكي بدون تغير تكنولوجي.
- بيان أثر التغير في معدل الادخار ومعدل النمو السكاني في حالة عدم وجود تغير تكنولوجي.
- شرح نموذج النمو النيوكلاسيكي في حالة وجود تغير تكنولوجي.

الفرع الثاني: نظرية مراحل النمو لروستو:

حاول (روستو) أن يطرح آرائه في النمو الاقتصادي والمتمثلة في وجود خمس مراحل يمر بها المجتمع عند نموه، وهي:

1. **مرحلة المجتمع التقليدي**

تتميز هذه المرحلة أساسا بما يلي:

- مساهمة كبيرة لقطاع الزراعة في الدخل الوطني، ويتميز هذا القطاع بانخفاض الإنتاجية واستخدام الطرق البدائية في الإنتاج، ويكون الهدف الرئيسي من الإنتاج هو الاستهلاك العائلي وليس السوق.
- اقتصاد ذو بنية ضعيفة لا يضمن نمو فعال وحقيقي ومستدام.
- غياب سلطة الدولة على الأعوان الاقتصاديين، وترتكز ملكية وسائل الإنتاج لدى كبار الملاك.
- وجود نقص في استخدام العلم والتكنولوجيا الحديثة.
- الصراعات والحروب والنزاعات القبلية.

2. **مرحلة التهيؤ للإقلاع**

وتتميز هذه المرحلة بما يلي:

- ظهور السلطة الفعالة للدولة.
- الحركية الاقتصادية المتمثلة في توسيع الأسواق الوطنية والعالمية.
- ظهور مستثمرين جدد يعتمد نشاطهم على الادخار والمخاطرة.
- القيام بالاستثمار بشكل متزايد ومستمر.
- استخدام وسائل وتقنيات حديثة في الزراعة والصناعة.

3. **مرحلة الإقلاع**

تتميز هذه المرحلة بما يلي: [1]

- ارتفاع الإنتاج الحقيقي للفرد.

[1]– عبد الوهاب أمين، 2000، "التنمية الاقتصادية"، دار حافظ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ص 50.

- حدوث تغيرات كبيرة في التقنيات المستخدمة والتي تعتبر من أهم خصائص هذه المرحلة.
- تقتصر في هذه المرحلة الطبقة المستخدمة للثقافة الجديدة والصناعة المتطورة على حساب الطبقة التقليدية المحافظة على أنظمة إنتاجية قديمة.

4.مرحلة الاندفاع نحو النموذج

وتتميز هذه المرحلة بالخصائص التالية:

- استثمار ما بين 10% – 20% من الدخل القومي بشكل ثابت، وارتفاع الدخل بمعدل يفوق معدل النمو السكاني.
- نمو قطاعات مختلفة داخل الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى القطاع الرائد الذي ساد مرحلة الإقلاع.
- زيادة الصادرات وخاصة صادرات السلع الصناعية وانخفاض الواردات.
- إنتاج مختلف السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، نظرا لتوفر المقدرة والمعرفة التقنية والمهارة الإدارية.

5.مرحلة الاستهلاك الوفير

وتتلخص ميزات هذه المرحلة فيما يلي:

- إنتاج البضائع الاستهلاكية المعمرة والكمالية، نظرا لارتفاع دخل الفرد.
- تغير تركيب القوى العاملة بارتفاع نسبة سكان المدن، وارتفاع نسبة الموظفين الإداريين والوظائف الصناعية التي تتطلب المهارة.[1]

الفرع الثالث: نظرية جوزيف شومبيتر

تتميز نظرية شومبيتر عن غيرها باهتمامها الخاص بالمنظم والدور الذي يقوم به من خلال الابتكارا حيث تنطلق هذه النظرية من فرض وجود اقتصاد تميزه المنافسة التامة في حالة توازن ثابت.

وتتمثل أهم أفكاره في التالي: [2]

- أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في فترات متقطعة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل ومتعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون والتي من شأنها زيادة الإنتاج وتحقيق النمو.
- يتوقف النمو على عاملين أساسيين الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانية التجديد والابتكار.
- إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية الاقتصادية، وبهذا قد حدد شومبيتر لرأس المال البشري دورا مهما في النمو، من خلال دور المنظم أو المبتكر، الذين يعدان من مكونات رأس المال البشري.

[1]– عبد الوهاب أمين، 2000، ص 51.

[2]– شادي جمال الغرباوي، 2015، ص ص27–28.

- التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، حيث أن مصدر الاستثمار والادخار ليست طبقة الرأسماليين فقط، حيث عرف الادخار بأنه الاستهلاك في المستقبل أو الاستثمار وبالتالي ليست من الضروري أن يكون المدخر هو نفسه المستثمر.
- الادخار يرتبط بعلاقة طردية مع سعر الفائدة، ووجود علاقة طردية بين الدخل والادخار.

المطلب الثالث: النظرية الكينزية

بعد أزمت الكساد العالمي سنة 1929 ظهرت أفكار كينز، واهتم بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، حيث تناول كينز النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل الكلي وركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية: سعر الفائدة، عرض النقود والاستثمار، وافترض كينز دائما في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير، وقد اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، وقد وضع كينز عددا من الأسس الجديدة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها، وتتمثل هذه الأسس والقواعد فيما يلي: [1]

- الاهتمام بتكاليف وأرباح الوحدة المنتجة، معتبرين في ذلك أن الأرباح هي مصدر لتراكم الرأسمالية لأن هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.
- أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من العمل (الاستخدام) والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية وقانون ساي.
- أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليست بسبب العرض من السلع والخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال، والذي عرفه على أنه جزء من الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك، حيث أن انخفاضه أدى إلى هذه المشكلة.
- أن الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس سابقيه الذين يعتبرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة، أما المستوى التوازني للدخل حسب كينز فإنه يتحدد وفق العرض والطلب على الاستثمار والذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق.
- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل توجيهه، لأنه يؤدي إلى الاقتراب من التشغيل التام عكس الكلاسيك الذين اعتقدوا أن التشغيل التام يحدث تلقائيا.

وقد صاحب هذه الأفكار العامة لكينز نماذج كمية خاصة بالنمو الاقتصادي ومن أهم هذه النماذج نجد نموذج "هارود–دومار "، وهو من أبرز النماذج التي فسرت النمو الاقتصادي ومتطلبات حدوثه، وكان من أكثر النماذج شيوعا واستخداما، ويعتبر الادخار ورأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي، ووفقه يجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنويا لغرض استبدال رأس المال الثابت؛ أي الإهتلاك السنوي لقيمة الموجودات (المعدات، الأبنية، الطرق والجسور وغيرها)، وذلك من أجل المحافظة على مستوى الناتج الوطني، ولأجل تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي(من خلال زيادة معدل

[1]– النحفي سالم توفيق والقريشي محمد صالح تركي، 1989، مقدمة في اقتصاديات التنمية، العراق، ص 70.

النمو الاقتصادي) لابد من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الإهلاك وتتمثل هذه الاستثمارات الإضافية زيادة فيما يسمى رأس المال، ويعتبر الادخار أهم مصدر للاستثمارات وبالتالي فهو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي، ويعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الاقتصادي وأسهلها تطبيقا.[1]

ويقوم نموذج "هارود –دومار" على الفرضيات التالية:

- أن الاقتصاد مغلق.
- وجود مستوى معين من الناتج في ظل العمالة كاملة.
- ثبات مفاهيم الدخل والادخار والاستثمار.
- يفترض أن متوسط الادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
- ثبات العلاقة بين الادخار والميل الحدي لرأس المال ثابت.
- ثبات المستوى العام للأسعار.

وقد وجهت لهذا النموذج جملة من الانتقادات نذكر منها:

- أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.
- أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة، وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.
- النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى أو سعر الفائدة.
- فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج والمعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.
- إن النموذج غير واقعي بالنسبة للدول النامية بسبب اعتماده على مبادئ غير متوفرة بالقدر المطلوب كالادخار، عدم تدخل الدولة في الاقتصاد وحالة التشغيل الكامل.

المطلب الرابع : النظرية الحديثة

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو الاقتصادي في المدى الطويل قاد لعدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد على إن هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة، وفي الصدمات الخارجية أو التقدم التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصاديات ستصل إلى توقف النمو، أي أن زيادة في الدخل القومي الإجمالي لا يمكن إرجاعها إلى تكييفات قصيرة الأمد في مخزون رأس المال والعمل وإنما تعود لمجموعة ثالثة من العوامل تعرف ببواقي "سولو"، وترجع النظرية النيوكلاسيكية معظم النمو الاقتصادي لعمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي مما أدى لمعارضة

[1]– شحدة بدر وحمدان سعيد 2012، ص ص 25–27.

هذه النماذج خاصة في الثمانينات وبداية السبعينات، ولم تنجح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي أدى لظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي، وأرجعت هذه النظرية عدم قدرة نموذج "سولو" على توضيح التفاوت الحاصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة لسببين هما:[1]

- افتراض ثبات معدل نمو التقدم التكنولوجي.
- افتراض دالة الإنتاج فردية متزايدة بمعدل متناقص.

ولقد تضمنت فكرة النمو الاقتصادي الداخلي النقاط التالية:

- اعتبار التقدم التكنولوجي محددا داخل نموذج النمو، وأن التقدم التكنولوجي في أي بلد يعتمد على حجم الإنفاق على نشاطات الاختراع والابتكار، وعلى عدد المختصين في مراكز البحث والتطوير.
- وجود سياسات حكومية تقود لرفع الكفاءة التنافسية في الأسواق المختلفة وإلى زيادة عدد المخترعين و الابتكارات التي تؤدي لزيادة معدل النمو الاقتصادي باستمرار.
- إن تحقيق معدلات أعلى للاستثمار البشري (في التعليم والتدريب) توافقه بالضرورة معدلات متزايدة للعوائد.
- إن حماية حقوق الملكية للفكر تعتبر حافزا لنشاطات البحث والتطوير.

وأدخلت نظرية النمو الداخلي مصادر جديدة تؤدي لتحفيز النمو، بالإضافة للمصادر السابقة المشار إليها في النظرية النيوكلاسيكية، فنجد مثلا Romer يركز أبحاثه في هذا المجال على البحث والتطوير بالإضافة إلى التمرين عن طريق التطبيق، اما Lucas فقد ركز على رأس المال البشري، وركز Barro على البني التحتية والنفقات العمومية، وركز آخرون على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي ومازلت نظريات النمو الداخلي قديد التطوير.[2]

<u>الفرع الأول</u>: <u>نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد</u>:

من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي عدم تناقص مردودية رأس المال (K) ويعود غياب تناقص هذا إلى الرأس المال البشري، وتعطى صيغة النموذج العام كما يلي: $Y = AK$.

A : تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجية.

كما يعبر عن الإنتاج الفردي بـ $Y = AK$، والإنتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية لـ A وبتعويض $\int K/K = A$ في المعادلة $(2-2)$ في نموذج سولو نحصل على $gk = SA - (n\delta)$

[1]– قريشي محمد، 2010، ص99.

[2]– القريشي مدحت، 2008، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 13.

ومادام $C = (1-S)Y$ و $Y = AK$ فإن معدل نمو الناتج والاستهلاك الفردي هي مساويات لـ gk وعليه فإن الاقتصاد ذو نموذج بتكنولوجيا AK يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل النمو السكاني، وعلى عكس النموذج النيوكلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتنبؤ شرطي قارب مطلق أو شرطي حيث: $agy/y = 0$ وهذا من أجل مستويات Y.[1]

الفرع الثاني: نموذج بول رومر (نموذج أثر الخبرة وانتشار المعرفة):

تمكن رومر من إعطاء إضافة للنظرية النيوكلاسيكية وذلك بإدخال عامل التعلم عن طريق التمرنبحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة إلى تبيان أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة

في المؤسسة I بالمؤشر AI هذا يعني أن التغير Ai/dtd يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في Ki لمخزون لرأس المال ومنه دالة الإنتاج هي:

$$Yi = F(Ki, KLi).$$

بحيث: F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية المتمثلة في تناقص الإنتاج الحدي لكل عامل، ثبات وفرات الحجم، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية.

$$\lim_{K \to \infty} Inf(Ki) = \lim_{L \to \infty} Inf(Li) = 0$$

$$\lim_{K \to \infty} Inf(Ki) = \lim_{L \to \infty} Inf(Li) = 0$$

إذا كانت كل من K و Li ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة لـ Ki كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـ Li، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى في Ki و K، وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثابت المردودية الاجتماعية لرأس المال، وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوقلاص:

$$Yi = A.(Ki)^{x}.(KLi)^{1-x}$$

حيث $0 < x < 1$

وبوضع $Ki = Ki/Li$ و $K = K\,L$ ثم بوضع فيما بعد $Yi = y$ / Ki/k النتاج المتوسط هو: $Y \neq K =$

$$f(l = A.L^{1-x}$$

ويمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال وذلك بالاشتقاق بالنسبة لـ Ki وتثبيت K و L لنحصل على $K = Ki$ نحصل على:

[1] -Robert J- Barro, Xavier Sala Martin,1996 , la croissance économique, traduit par Fabrice Magroll, édition Ediscience international, France, pp 47-48.

$$\frac{dyc}{dki} = A \,.\, x\, L^{1-x}$$

ومنه فإنه الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع التعلم عن طريق التمرن انتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية، وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون: $0 < x < 1$

ويأخذ قيد الميزانية العلاقة التالية: $\frac{da}{dt} = x = w + ar - c - am$

حيث: t تمثل مردودية الأصل

X تمثل الأصل للفرد

W تمثل الأجر.

وعليه فإن مشكل تقطيع دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التقطيع الديناميكي يعطى باستخدام دالة المنفعة المسماة بمردودية الإحلال غير زمنية وتعطى بالعلاقة التالية:

$$t = p = \left[\frac{U(c)c}{U\,(c)}\right]\left({}^{C}/_{C}\right)$$

$$U\,(c) = \frac{c(1-\emptyset)}{1-\emptyset}$$

حيث عندما ترتفع $\emptyset$ فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، ومرونة الاخلال لدالة المنفعة معطاة بـ $\frac{1}{\emptyset}$ وبالاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي:

$$c/c = (1/\emptyset)\,(t - p)$$

وبتعويض قيمة t المتمثلة في: $A\ x\ L^{\,x-1} - S$ نتحصل على معدل النمو الاقتصادي غير الممركزة

$$Cg = \left(\frac{1}{\emptyset}\right)\ [\,Ax\,L^{1-x} - S - P]$$

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي) مع العلم أن: $Cg < cgp$

$$Cgp = (1\ (\emptyset)\ [\,A\,L^{1-x} - S - P]$$

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $1-x$ عن طريق ضريبة جزافية إذا دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته x من تكلفته، فإن المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

<u>الفرع الثالث: نموذج النمو الداخلي لقطاعين: (نموذج وزاري –لوكاس 1988):</u>

عندما لا يحتاج إنتاج لرأس المال، *Rebelo*، يتوافق نموذج هذا الأخير مع نموذج، وعليه فإن دوال الإنتاجي تعطى بالعلاقة التالية:

$1h$ – البشري لرأس المال المادي أي أن o

$$gc = (1/\emptyset)\ .[\,AX\,(VK\,/\,uH) - (1-x) - S - P]$$

وبالاستعانة بالتعظيم الديناميكي يمكن الحصول على معدل $x = c/k$ و $W + k/h$ بوضع u:ل gu الاستهلاك ومعدل نمو gc النمو لهما قيم ثابتة، ومعدل نمو مشترك لكل U, W, Xوفي الحالة النظامية فإن كل من المتغيرات هو $c, k : H$ منها التالية U: والرأس المال البشري موزع ما بين القطاعين بقيمة.[1]

[1]– بن قدور أشواق، 2012، ص ص99–100.

المبحث الثالث: مقاييس ومحددات النمو الاقتصادي

في هذا المبحث سنتطرق لمقاييس النمو الاقتصادي التي تتكون من معيار الدخل، معيار الدخل القومي الكلي، معيار الدخل القومي الكلي المتوقع، المعدلات النقدية لنمو، المعدلات العينة لنمو و مقارنة القوة الشرائية، وأيضا نتطرق إلى محددات النمو الاقتصادي التي تضم رأس المال المادي، رأس المال البشري، مدى توفر الموارد الاقتصادية، التقدم التكنولوجي، التخصيص وتقسيم العمل والحجم الكبير الإنتاج.

المطلب الأول: مقاييس النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي عدة مقاييس نذكر منها:

الفرع الأول: معيار متوسط الدخل

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل من أكثر المعايير استخداما عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلى أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة من بينها أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، كذلك فإن المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته نظير الاختلاف الأسس والطرق.[1]

الفرع الثاني: معيار الدخل القومي الكلي

اقترح الأستاذ "ميد" قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأواسط الاقتصادية بالقبول، وذلك لأن زيادة الدخل أو انخفاضه يؤديان إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا يعني التخلف الاقتصادي عندما ينخفض عدد السكان، كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.[2]

الفرع الثالث: معيار الدخل القومي الكلي المتوقع

اقترح بعض المفكرين قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوفر لديها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثروتها الكامنة، إضافة إلى ما تلحظه من تقدم تقني، وفي هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين الأخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل، غير أن هذا العيار وجه إليه نفس المأخذ الذي وجه للمعيار السابق، فضلا عن صعوبات تقدير وقياس الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.[3]

---

[1]– قانوس صبحي محمد، 2009، أزمة التنمية: دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث ،مصر، 106.

[2]– عجمية محمد عبد العزيز وعبد الرحمان سير أحمد، 1999، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، دار الجامعية، مصر، ص 57.

[3]– محمد ناجي و حسن خليفة، 2001، النمو الاقتصادي،النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، ص 22.

الفرع الرابع : المعدلات النقدية لنمو

وهي معدلات النمو التي يتم حسابها بناء على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الكلي، أي بعد تحويل المنتجات العينية و الخدماتية لما يعادلها من العملات النقدية، ويعتبر هذا الأسلوب الأسهل والأفضل رغم التحفظات عليه، كسوء التقدير وإغفال أثر التضخم وهنا نميز بين معدلات النمو بالأسعار الجارية، ومعدلات النمو بالأسعار الثابتة، ومعدلات النمو بالأسعار الدولية، والتي نوضحها فيما يلي:[1]

1. معدلات النمو بالأسعار الجارية

وهو قياس النمو باستخدام العملة المحلية للبلد، وتنشر بيانته سنويا، وهكذا يمكن قياس معدلات النمو السنوي استنادا لهذه البيانات وهذا الأسلوب يناسب دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة.

2. معدلات النمو بالأسعار الثابتة

نظرا لأن الأسعار الجارية لا تعبر بشكل دقيق عن الزيادة الحقيقية في الدخل أو الإنتاج نتيجة لظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار أصبح من الضروري تعديل البيانات استنادا للأرقام القياسية لأسعار أي تقدير الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

3. معدلات النمو بالأسعار الدولية

يجب تحويل العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، لأنه لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد إلى أخر، ويستخدم هذا الأسلوب خاصة في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية.

الفرع الخامس : المعدلات العينية للنمو

نظرا لازدياد السكان في الدول النامية بدرجة متقاربة مع معدلات نمو الدخل والناتج أصبح من الضروري استخدام مؤشرات متوسط نمو نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقته مع معدلات نمو السكان، ولعدم دقة المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية كعدد الأطباء لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع الغذائية.[2]

الفرع السادس: مقارنة القوة الشرائية

تعتمد المنظمات والمؤسسات الدولية عند نشرها تقارير خاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالمين على مقاييس قيمة الناتج القومي مقوما بسعر الدولار الأمريكي، حيث أن القيمة الخارجية لسعر الصرف لدولة ما يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية في الأسواق الخارجية أي أن العلاقة هي علاقة الأسعار المحلية السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى المشاركة معها في التبادل التجاري، وبعدها تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التخلف والتقدم.[3]

---

[1]– الماحي محمد، 2010، تخطيط وتمويل التنمية، دار بستان المعرفة، مصر، ص 171.

[2]– شحدة بدر و حمدان سعيد، 2012، ص 10.

[3]– ألماحي محمد، 2010، ص 171.

المطلب الثاني : محددات النمو الاقتصادي

لإحداث النمو الاقتصادي في بلد ما لابد من توفر مجموعة من المحددات تتمثل فيما يلي: [1]

الفرع الأول: رأس المال المادي

وهو عبارة عن كمية رأس المال في الدولة أو الاقتصاد ، ويعبر عن ما تملكه الدولة من معدات ومباني بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمتيه.

و يشار إليه أيضا بالتكوين الرأسمالي، وهو عملية تراكمية تضاف من سنة إلى أخرى تكشف عن معنى الاستثمار ولكي يتحقق لابد من توفر شروط معينة هي:

- القيام بالادخار فلا استثمار بدون ادخار.
- أن يتم استثمار ما تم ادخاره.
- أن لا يكون هناك اكتناز.

الفرع الثاني: رأس المال البشري

يعتبر رأس المال البشري أو الاستثمار البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي أو المجتمع، ولا يعتمد رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط، بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري.

وتجدر الإشارة إلى أنه من أهم عناصر في تكوين رأس المال البشري المكان، فزيادة السكان تعني زيادة عرض العمل مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي حين يشكل مصدرا رئيسيا للطلب الفعال، ومن ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن القول أن زيادة الاستثمار في رأس البشري لا بد أن تتوازن مع الزيادة في رأس المال المادي، حيث يمكن زيادة إنتاجية العمل، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي ومن تم الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية.

الفرع الثالث: مدى توفر الموارد الاقتصادية

وهي هبة من الله سبحانه وتعالى، وتتكون من الأرض وما عليها وما باطنها، فكلما توفرت هذه الموارد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي.

الفرع الرابع: التقدم التكنولوجي

إن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى استخدام بدائل جديدة في عملية الإنتاج مثل استخدام موارد أولية مكان موارد أولية أخرى، وصنع منتجات لم تكن معروفة من قبل، بالإضافة إلى أن هذا العامل يقوم بدور هام

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، 2006، النظرية الاقتصادية، التحليل الجزئي والكلي، الدار الجامعية، مصر، ص ص 481–487.

في استحداث وسائل جديدة لتحسين أداء المعدات والآلات، فهذا العامل أصبح معيارا لتصنيف الدول إلى مستويات.

الفرع الخامس: التخصيص وتقسيم العمل والحجم الكبير الإنتاج

يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتحسين الأداء وتوليد تكنولوجيا جديدة، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل تبين أن مفاهيم النمو عرفت تطورا كبيرا ومستمرا متماشيا مع التطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي و الظروف المحيطة، فالنظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي خضعت هي أيضا لظروف الزمان والمكان ومتطلبات تحقيق التنمية، ومن النظريات التي تناولت موضوع تحقيق النمو الاقتصادي نظرية النمو عند المفكرين الكلاسيك تحديدا "ادم سميت" و"دافيد ريكاردو" و "روبرت مالتوس"، والذين يشتركون في فكرة التحليل الجزئي المرتبط بالقطاعات الإنتاجية وخاصة الزراعية وربطها بالزيادة السكانية، بالإضافة إلى النظرية النيوكلاسيكية التي تربط النمو الاقتصادي أساسا بالادخار والتقدم التكنولوجي وعملية تكوين رأس المال، ثم ظهرت النظرية الكنزية للنمو المتميزة بالتحليل الكلي وفكرة الطلب الفعال الذي يخلق العرض وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال القوانين والتشريعات وتحقيق التوازنات في الأسواق، وأخيرا ظهرت نظرية النمو الجديدة التي اهتمت بالعوامل غير التقليدية المحركة للنمو الاقتصادي مثل رأس المال البشري والإنفاق الحكومي والنظم السياسية.

وعليه يمكن القول أن كل لبنة جديدة في الفكر التنموي ما هي في الواقع إلا استجابة أو رد فعل لقصور التنمية التي تسمح بأن يتم النمو بصفة آلية، وهو ما يسمح بالقول أن مصادر النمو سوف تزداد تعددا مع الزمن، مما يصعب من تقديره لأن دالته تصبح مع الزمن تعتمد على عدد أكبر من المتغيرات.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

سعت الجزائر منذ استقلالها إلى تحقيق النمو الاقتصادي فقامت بوضع العديد من الخطط التنموية الطويلة المدى، والتي يتطلب تنفيذها موارد مختلفة من بينها الموارد المالية التي اعتمدت الحكومة لتوفيرها على القروض المصرفية عن طريق الإصدار النقدي، مما أدى إلى رفع معدل التضخم، عدم التوازن في الحساب الخارجي مع وجود إختلالات تتعلق بتدفقات لائتمان، وعجز القطاعات الاقتصادية وضعف إنتاجيتها.

من هذا المنطلق، سعت الحكومة الجزائرية إلى إصلاح السياسة النقدية لجعلها أكثر فعالية باعتبارها إحدى أهم السياسات الاقتصادية، فكانت بداية الإصلاح مع صدور قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990، والذي أدخلت عليه عدة تعديلات بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تقليص استقلالية بنك الجزائر، ضمان استقرار الأسعار وكذا تغطية عجز الميزانية العامة لدولة.

و نظرا لأهمية السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي يتم من خلال الفصل التطرق إلى واقعها وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة العناصر التالية:

- المبحث الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر.
- المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.
- المبحث الثالث: الدراسة القياسية.

المبحث الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر

عرفت السياسة النقدية في الجزائر العديد من التطورات المرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي المنتهج، والذي ينعكس أسلوب إدارته على السياسات الاقتصادية المطبقة عموما وعلى السياسة النقدية بصفة عامة، ومن أجل مسايرة هذه التطورات الحاصلة وتحقيق الأهداف المنشودة، قامت الجزائر بعدة إصلاحات حاولنا إبرازها في معالم السياسة النقدية من خلال تحليل تطورها، وتحليل الوضعية النقدية في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار القانوني للسياسة النقدية وأدواتها في الجزائر

شكل إصدار قانون النقد والقرض أحد أهم الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الوضع الجديد أي الانتقال إلى اقتصاد السوق، وقد تبعته عدة تعديلات وإصلاحات في المنظومة المصرفية بالإضافة إلى استخدام مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة لسياسة النقدية في الجزائر (معدل الخصم، سياسة السوق المفتوحة والاحتياطي النقدي الإجباري).

الفرع الأول: الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر

عرفت السياسة النقدية في الجزائر تغيرا جذريا بداية من سنة 1990، وذلك بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10)، والذي بموجبه تمت إعادة الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد بعدما كانت مهمتها غير واضحة في المرحلة السابقة.

1. مبادئ قانون النقد والقرض

تتمثل أهم مبادئ قانون النقد والقرض فيما يلي:

أ. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية بناءا على الوضع النقدي السائد، بعدما كانت القرارات تتخذ من طرف هيئة التخطيط على أساس كمي حقيقي، بهدف تعبئة الموارد المالية اللازمة. [1]

ب. الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة

لم تعد الخزينة بعد هذا القانون حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى بنك الجزائر، ويسمح هذا المبدأ بتحقيق ما يلي:

- استقلال بنك الجزائر عن الدور المتعاظم للخزينة.
- تقليص ديون الخزينة اتجاه بنك الجزائر، والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- تهيئة الظروف الملائمة لتقوم السياسة النقدية بدورها بشكل فعال.

[1]- طاهر لطرش، 2007، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 196.

- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية، وإلغاء الاكتتاب الإجباري لسندات الخزينة من قبل البنوك التجارية، وتحديد قيمة السندات العمومية التي يمكن أن يقبلها بنك الجزائر في محفظته، والتي لا تتعدى نسبة 20% من قيمة الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة.

ج.الفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القرض

أبعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها مقتصرا على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية من طرف الدولة، وأصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه ويتمثل الهدف من فصل هاتين الدائرتين فيما يلي: [1]

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.
- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية، وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض.
- عدم إخضاع توزيع القروض للقواعد الإدارية، وارتكازه أساسا على مفهوم التنمية الاقتصادية للمشاريع.

د. إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

قبل صدور قانون النقد والقرض كانت السلطة النقدية موزعة على عدة مستويات، فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس أنها هي السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي في تمويل عجزها، وكانت تتصرف كما لو أنها السلطة النقدية، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض ألغي هذا التعداد في مراكز السلطة النقدية، وكان ذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة تتميز بما يلي: [2]

- **وحيدة:** لضمان انسجام السياسة النقدية.
- **مستقلة:** لضمان تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية.
- موجودة في الدائرة النقدية لضمان التحكم في تسيير النقد، وتفادي التعارض بين الأهداف النقدية.

هـ. وضع نظام بنكي على مستويين

ويقصد بذلك التمييز بين نشاط بنك الجزائر كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، وبموجب هذا الفصل أصبح بنك الجزائر يراقب نشاطها ويتابع عملياتها ويوظف مركزه كملجأ أخير للاقتراض في التأثير على السياسات الاقتراضية للبنوك، ويحدد القواعد للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط بالكيفية التي تجعله يحقق أهداف السياسة النقدية. [3]

---

[1]– طاهر لطرش، 2007، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 197

[2]– بلوفي محمد، 2005–2006، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك جامعة أبو بكر بلقا يد تلمسان الجزائر. ص ص21–22.

[3]– بلوفي محمد، 2005–2006، ص ص21–22.

2. أهداف قانون النقد والقرض 90-10

هدف قانون النقد والقرض إلى إدخال قواعد جديدة في المجال النقدي و المصرفي تتناسب وآليات السوق، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

- إعادة تأهيل دور بنك الجزائر في تسيير النقد والقرض.
- تولي مجلس القرض والنقد إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل.
- منح مجلس القرض والنقد سلطة نقدية.
- إدخال منتجات مالية جديدة.
- عدم التفرقة بين متعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميدان القرض والنقد.
- ترقية الاستثمار الأجنبي وتخفيض المديونية.
- ضمان تشجيع عوامل الإنتاج ذات القيمة، والابتعاد عن المضاربة.

3. الوظائف والمهام الأساسية لبنك الجزائر:

تم بموجب هذا القانون تحديد وظائف ومهام بنك الجزائر المتمثلة فيما يلي:

- إصدار الأوراق النقدية والقطع المعدنية.
- تحديد شروط وكيفية صنع وإتلاف الأوراق النقدية والقطع المعدنية.
- منح رخص تأسيس البنوك والمؤسسات المالية والأجنبية.
- الترخيص بفتح واعتماد مكاتب ووكالات الأجنبية.
- السهر على السير الحسن للسوق النقدية من خلال تدخله بالأدوات المباشرة وغير المباشرة (معدل الخصم، سياسة السوق المفتوحة، الاحتياطي النقدي الإجباري).

4. أهم التعديلات التي مست قانون القرض والنقد 90-10

أ. تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2001:

إن أول تعديل خضع له قانون النقد والقرض هو ذلك الذي تم بموجب الأمر 01-01، المعدل والمتمم لأحكام القانون 90-10، وذلك بتاريخ 27 فيفري 2001، وانصب هذا التعديل حول تقسيم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين هما: [2]

- الهيئة الأولى: وتتمثل في مجلس الإدارة والمكلف بإدارة وتوجيه بنك الجزائر.

---

[1]- بورمة هشام، 2008-2009،النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستار تخصص إدارة مالية، جامعة 20/أوت /1995، سكيكدة، ص 31.

[2]- الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد14، الصادرة بتاريخ2001/02/28، ص 4.

- الهيئة الثانية: وتتمثل في مجلس القرض والنقد، والذي يختلف عن المجلس السابق، حيث أصبح مكلفا بدور السلطة النقدية.

ب. تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2003:

جاء الأمر 03-11 المؤرخ في 20 أوت 2003 ليعدل ويتمم القانون المتعلق بالنقد والقرض الصادر سنة 1990، ففي مجال السياسة النقدية حاول هذا النص التشريعي ضبط مهمة بنك الجزائر كسلطة نقدية بما يتماشى والظرف الاقتصادي السائد آنذاك، والمتمثل في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي بدءا من سنة 2001 ، وفي هذا الإطار صيغت المادة 35 منه على النحو التالي: تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

ويتضح من خلال ما سبق أنه من الأهداف الأساسية لهذا التعديل تحقيق حالة الاستقرار النقدي والاقتصادي، وتقليص الصلاحيات التي كان يتمتع بها محافظ بنك الجزائر، والتي تعد محل نزاع بينه وبين وزير المالية، وبالتالي تقليص استقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها وفقا للقانون 90-10 ومن جهة ثانية تدعيم الإشراف والرقابة وتطبيق قواعد الحذر في البنوك الخاصة بعد حدوث الأزمة المتعلقة بها.[1]

ج. تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010:

إن أهم ما جاء به هذا الأمر في المجال النقدي هو تعديله أيضا للمادة 35 من الأمر 03-11 السابق ذكر، حيث تمت صياغة المادة الثانية كما يلي: تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها مدعما للاقتصاد مع تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، ويتضح من نص المادة السابقة أن استقرار المستوى العام للأسعار هو الهدف النهائي للسياسة النقدية؛ أي أن المشرع فضل هدف نهائي وحيد بدل تعديل الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

و. تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017:

لقد أطلقت الجزائر عملية القرض السندي في أفريل 2016 لينتهي في أكتوبر 2016، والذي كان الهدف منه تغطية عجز الميزانية العامة للدولة، غير أن هذه العملية لم تبلغ المستوى المطلوب لذلك انتقلت السلطات العمومية في الجزائر إلى اعتماد عملية التمويل غير التقليدي، وذلك بتعديل قانون القرض والنقد بموجب القانون 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017.

[1]-المادة 14، لأمر 03-11، المؤرخ 26/أوت/ 2003، المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 27/أوت/2003، ص 4.

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

بعد صدور قانون النقد والقرض صار بنك الجزائر يستخدم مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة لتعديل النظام المصرفي ومراقبة نمو الاقتصاد، ومن بين هذه الأدوات نذكر ما يلي:

1. معدل إعادة الخصم

إعادة الخصم هي وسيلة يلجأ إليها بنك الجزائر للحصول عل السيولة مقابل التنازل له عن السندات قام هذا البنك ذاته بخصمها للغير في المرحلة سابقة، ويمكن أن تكون هذه السندات تجارية أو عمومية لكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقهما مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها، ولقد كان معدل الخصم ثابتا خلال الفترة 1961-1985 مقدرا بـ 2.75 %، وكان أصغر من معدل الفائدة للدائن.

ولقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى بنك الجزائر، والمتمثلة فيما يلي:

- إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج.
- إعادة خصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك 6 أشهر مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهرا.
- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن لا تتجاوز المدة الكلية للتحديدات ثلاث سنوات، ولكن هذه العملية لا يقوم بها بنك الجزائر إلا إذا كان هدف القروض المتوسطة تمويل إحدى العمليات التالية:

- تطوير وسائل الإنتاج أو تمويل الصادرات أو الانجاز السكني، وقد قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم من 7.5 % سنة 1989 إلى 10.5% سنة 1990 ، وبالتالي التقليص من الإقراض.

ويمكن توضيح تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 1990-2018 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): تطور معدل إعادة الخصم لدى البنك الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990-2018.

ابتداء من	إلى غاية	المعدل
1990/05/22	1991/09/30	%10.50
1991/10/1	1994/04/09	%11.5
1994/04/10	1995/08/01	% 15
1995 /08/02	1996/08/27	% 14

%13	1997/04/20	1996/08/28
%12.5	1997/06/28	1997/04/24
%12	1997/11/17	1997/06/29
% 11	1998/02/08	1997/11/19
%9.5	1999/09/08	1998/02/09
%8.5	2000/01/26	1999/09/09
%7.5	2000/01/21	2000/01/27
%6	2002/01/19	2000/10 /22
%5.5	2003/05/31	2002/01/20
%4.5	2004/03/06	2003/06/01
%3.5	2016/09/30	2004/03/07
%3.5	2016/09/30	2016/09/30
%3.75	2018	2017/10/1

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، ديسمبر،http://www.ba nk -of- algeria. Dz 2018

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدل الخصم شهد ارتفاعا من سنة 1990 إلى 1995 حيث قدر بـ 10.5 % ليصبح 15 % ، وذلك راجع إلى إتباع الجزائر سياسة انكماشية هدفها الحد من مستويات التضخم المرتفعة آنذاك، لينخفض معدل الخصم بعدها حيث قدر بـ 14 % سنة 1996 ليصل إلى 7.5% سنة 2000 لحصول فائض في سيولة السوق النقدية منذ سنة 2001، الأمر الذي جعل أداة إعادة التمويل المتمثلة في معدل إعادة الخصم غير نشطة، وتجدر إشارة إلى أن إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر أصبح معدوما منذ سنة 2001 حيث تعتبر سنة 2000 أخر سنة تمت فيها إعادة التمويل بـ 170.5 مليار دينار.

2. معدل الاحتياطي الإجباري

تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري أداة فعالة لامتصاص السيولة الفائضة لدى البنوك ومعالجة نمو الكتلة النقدية في الجزائر، وهي الآليات الرقابية التي تضمنها القانون 10-9، وحدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في الحالات المنصوص عليها قانونا في الأمر 11-03 المعدل والمتمم للقانون السابق، والتي لم يحددها بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر التعليمة الصادرة عنه سنة 2004، والذي حدد من خلالها خضوع

مختلف الودائع لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل إلى 15 %، بالإضافة إلى ذلك يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر منح عائد على الاحتياطات الإجبارية في شكل فائدة يتم احتسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات ومدة تكوينها لدى البنك.

ويمكن توضيح تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة 2001-2018

الجدول رقم (2): تطور معدل الاحتياطي الاجباري خلال الفترة 2001-2018

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المعدل	3%	4.5%	6.25%	6.5%	6.5%	6.5%	6.5%	8%	8%
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المعدل	9%	9%	11%	12%	12%	12%	8%	4%	10%

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2018. http://www.ba nk -of- algeria. Dz

إن رفع معدل الاحتياطي الإجباري مند سنة 2002 وخاصة خلال سنتي 2008 و 2009 وتواصله في الارتفاع خلال سنوات 2010، 2012 و 2013 يبين أهمية هذه الأداة في التأثير على سيولة البنوك التجارية وفي الحد من التضخم، حين أدى تطور معدل الاحتياطي الإجباري بعد سنة 2001 إلى تأثير ملحوظ على حجم حسابات البنوك التجارية لدى بنك الجزائر تحت بند الاحتياطي الإجباري بمعدل 151.72%، وقد استمر بالارتفاع إلى غاية سنة 2015 ليصل إلى 12 % لينخفض بعدها سنة 2015 إلى 8 % و 4% سنة 2017 ثم ارتفع مرة أخرى إلى 10% سنة 2018 بناء على البيانات المنشورة خلال السداسي الأول.

3. عمليات السوق المفتوحة

تتمثل عمليات السوق المفتوحة في إمكانية تدخل بنك الجزائر لشراء وبيع سندات عمومية تستحق في مدة تقل عن 6 أشهر، وسندات خاصة قابلة للخصم أو بمنح قروض، على أن يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه العمليات 20 % من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة، إلا أن هذا السقف تم التخلي عنه مند صدور الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد والقرض في المادة 540 منه، وتجدر الإشارة إلى أن العملية الأولى في السوق المفتوحة هي التي أجريت في نهاية سنة 1996، وشملت مبلغا قدره 4 مليار دينار بمعدل فائدة متوسطة 14.94% بغرض التخفيض من معدلات التضخم.

4. مزادات القروض

لقد تم استخدام هذا النوع من أدوات الرقابة غير المباشرة بهدف توفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية، وكانت هذه المزادات تهدف إلى تقوية دور أسعار الفائدة، من خلال السماح بتطبيق ممارسات أكثر تنافسا في الأسواق، وطبقا لنظام المزادات يعلن بنك الجزائر سعر فائدة أدنى قبل

المزاد، وبعد ذلك تتقدم البنوك أو المؤسسات المالية بعطاءاتها في شكل أسعار فائدة وأحجام ائتمان وتتم هذه المناقصات عن طريق الفاكس.

المطلب الثاني: تحليل الوضعية النقدية في الجزائر

خصصنا هذا المطلب لمعرفة تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها، ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر.

الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر

عرفت الجزائر خلال السنوات الأخيرة توسعا نقديا، كما شهدت أيضا تطورا في الكتلة النقدية ومن أجل دراسة السياسة النقدية في الجزائر وجب تتبع تطور الكتلة النقدية وتتبع أهم مقابلاتها وتتكون الكتلة النقدية في الجزائر من العناصر التالية: [1]

1. **النقود الورقية والقطع النقدية**

تتمثل في تداول النقود الورقية وقطع النقدية، وتعتبر من مكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

2. **النقود الكتابية:** تمثل النقود الكتابية أعلى مرحلة من مراحل تطور استخدام النقود، وهي عبارة عن قيود دفترية في البنوك التجارية تعطي لصاحبها الحق في السحب نقدا عند الطلب بواسطة الشيكات.

3. **أشباه النقود**

وتتكون من الودائع المودعة بغرض الحصول على الفوائد وودائع لأجل والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، وهي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين، وهي تشكل ما يسمى بالسيولة المحلية M_2 ، فالعنصران الأول والثاني يشكلان معا الكتلة النقدية بالمعنى الضيق M_1 وبإضافة العنصر الثلث لها يتم الحصول على الكتلة النقدية M_2، وللوقوف على تطور الكتلة النقدية للجزائر خلال فترة 1990-2018 سيتم عرض تطور مكوناتها في الجدول الموالي:

[1]- سمير أية يحى، 2013-2014، تحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر، باتنة ، ص 230.

الجدول رقم (3): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

السنة	النقود M_1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M_2	معدل النمو	نسبة السيولة M_2/PIB
1990	271.04	72.92	343.96	-	61.6
1991	325.93	90.27	416.2	21.02	47
1992	370.37	14618	14988.37	24.1	49
1993	448.58	180.52	629.1	21.78	54
1994	477.14	247.68	724.82	15.22	49.1
1995	521.6	280.5	802.1	10.51	40.7
1996	591.7	326	919.7	14.44	36.6
1997	675.6	409.9	1085.5	18.18	39.9
1998	813.7	474.2	1287.9	19.10	46.3
1999	885.5	577.9	1463.4	12.4	46
2000	1048.5	974.3	2022.8	13	49.3
2001	1238.5	1235	2473.5	22.3	58.3
2002	1416.3	1485.2	2901.5	17.3	65.1
2003	1631	1723.9	3354.9	15.6	65.5
2004	2165.5	1478.7	3644.3	10.5	59.3
2005	2437.5	1632.9	4070.4	11.7	53.8
2006	3177.8	1649.8	4827.6	18.6	65.7
2007	4233.6	1761	5994.6	21.5	63.7
2008	4964.9	1791	6955.9	16	63
2009	4944.2	2228.9	7173.1	3.1	71.5
2010	3756.4	2524.3	6280.7	15.5	68.7
2011	7171.7	2787.3	9929	19.9	69
2012	7681.5	3333.6	11015.1	10.9	68
2013	8249.8	3691.7	11941.5	8.4	71.7

2014	9603	4083.7	13686.7	14.6	79.4
2015	9261.6	4443.4	13704.4	0.1	82.1
2016	9407	4409.9	13816.3	0.8	79.4
2017	10266.1	4708.5	14947.5	8.4	79.2
2018	10690	5791.455	16159.2	4	98.56

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر http://www.ba nk -of- algeria. Dz

من خلال الجدول السابق يتضح أن الكتلة النقدية M_2 عرفت ارتفاعا من سنة 1990 إلى غاية 1992 حيث بلغت نسبة الزيادة بـ 24.1% وبعدها انخفضت إلى أن بلغت 10.5 % كأدنى نسبة وصلت إليها سنة 1995، وهذا الارتفاع سبب ذلك التوسع في الإصدار النقدي لتمويل عجز الميزانية بالإضافة إلى صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ بغرض تمويل عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، أما الانخفاض الذي شهدته خلال الفترة 1995-1998 فسببه الشروع في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، والذي هدف بشكل أساسي إلى الحد من التوسع النقدي وهو ما يدل على أن السياسة المطبقة خلال تلك الفترة كانت صارمة، وهو ما عكسته الإجراءات المتعاقبة التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي رغم تحرير الأسعار ومعدل الصرف، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإفراط في الإصدار النقدي.

كما يلاحظ من خلال الجدول أن نمو الكتلة النقدية سجل ارتفاعا مند سنة 2000، حيث قدرت الكتلة النقدية بـ 2022.8 مليار دينار، والتي عرفت انخفاضا ابتداءا من سنة 2002 إلى غاية سنة 2005 وسبب ذلك الاستقرار النقدي المحقق، والذي أقره الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض لتستمر في الارتفاع بعد سنة 2005 إلى غاية 2007 بنسبة 21.5 % نتيجة مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق العام، حيث عرفت سنتي 2011-2012 نموا في حجم العرض النقدي نتيجة تحسن وارتفاع حجم الودائع لدى البنوك، الأمر الذي ساهم في تراجع الكتلة النقدية، إذ بلغ 10.9 % في سنة 2012 بعد التأثر بالأزمة الأوروبية وانخفاض حجم الأصول الخارجية التي تعتبر مصدرا أساسا في الإصدار النقدي، وخلال الفترة 2012-2013 ارتفعت الكتلة النقدية إلى 11941.5 مليار دينار في حين انخفض معدل نمو M_2 بـ 8.4 % ليرتفع بعدها إلى 14.5% مقابل ارتفاع الكتلة النقدية M_2 أيضا إلى 13686.7 مليار دينار سنة 2014 وشهدت الفترة 2015-2016 استقرار الكتلة النقدية التي بلغت 13686.7 مليار دينار و1381.3 مليار دينار على التوالي، إلا أن معدل نموها كان ضعيفا، حيث قدر بـ 0.1% سنة 2015 بسبب الانخفاض الحاد في مداخيل قطاع المحروقات، كما قدر بـ 0.8% سنة 2016 نتيجة الانخفاض في مداخيل القطاعات خارج قطاع

المحروقات بنسبة 3.2 % لتعود أدراجها سنة 2017 إلى 8.4 % مقابل كتلة نقدية قدرت بـ 14947.5 مليار دينار، حيث قدر بـ 4 % سنة 2018 مقابل كتلة نقدية قدرة ب 16159.2 مليار دينار.

الفرع الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر

تتكون مقابلات الكتلة النقدية من الأصول الخارجية الصافية لبنك الجزائر، وهي ما يحوزه من ذهب وعملات أجنبية نتيجة المبادلات التجارية أو التحويلات والهبات، والمكون الثاني هي العروض المقدمة للاقتصاد، التي تقدمها البنوك للأعوان الاقتصاديين، وأخيرا القروض المقدمة للحكومة، وتشمل ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والاكتتاب في سندات الخزينة التي يمنحها بنك الجزائر للخزينة، وفيما يلي شرح لهذه المقابلات:[1]

1. صافي الأصول الخارجية

تشمل الأصول الخارجية مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من ذهب وعملات أجنبية، أما تطورها في الاقتصاد الوطني فكان مرتبطا أساسا بالصادرات من النفط.

2. القروض المقدمة للاقتصاد

وهي عبارة عن القروض الممنوحة من طرف الجهاز البنكي إلى الأعوان الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم وتنقسم القروض إلى:

- قروض مقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتهم من السيولة النقدية حيث تقدم هذه القروض على أساس القيام بإعادة خصم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لقاء تعاملها مع الأعوان الاقتصاديين غير ماليين لبنك الجزائر بصفته الملجأ الأخير للإقراض.
- القروض الصادرة عن البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين بمقدار معين باستعمال الشيكات أو التحويلات.

3. القروض الموجهة للحكومة

تتمثل القروض الممنوحة للدولة الممثلة في الخزينة العمومية في العناصر التالية:

- الاكتتاب في سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية.
- ودائع المؤسسات والأشخاص في حساب الخزينة، ومنها الحسابات البريدية (قروض أخرى).

ففي حال حدوث الاختلال في توازن الميزانية الدولية تلجأ إلى بنك الجزائر لمنحها قروض لتسديد عجزها وتعالج بها الاختلال وتقدم له الخزينة قبل ذلك سندات تعترف فيها بمديونيتها، وقد سجلت الديون الموجهة لدولة انخفاض نتيجة تسديد ديون الخزينة اتجاه البنوك. والجدول الموالي يتضمن مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

[1]- علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 07، 2014، ص 31.

الجدول رقم (4): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	صافي الأصول الخارجية	قروض مقدمة للاقتصاد	قروض مقدمة للحكومة
1990	6.5	247	167
1991	24.3	325.8	159
1992	22.6	412.3	227
1993	19.6	220.2	527.8
1994	60.4	305.8	468.5
1995	26.4	565.7	401.5
1996	134	776.8	280.6
1997	335.4	741.3	423.7
1998	280.7	906.2	723.2
1999	169.6	1150.7	847.9
2000	775.9	993.7	677.5
2001	1310.8	1078.4	569.7
2002	1755.7	1266.8	578.6
2003	2342.6	1378.9	423.4
2004	3119.2	153.5	-20.6
2005	4179.7	1779.8	- 933.2
2006	5515	1905.4	-1304.1
2007	7415.5	2205.2	-2193.1
2008	10246.9	2615.5	-3627.3
2009	10885.7	3086.5	-3488.9
2010	11996.5	3268.1	-3392.9
2011	13922.4	3726.5	-3406.6
2012	15940	4287.6	-3334
2013	15225.2	5156.3	-3235.4
2014	15734.5	6504.6	-19992.3
2015	1537.5	7277.2	567.5
2016	12596	7909.9	2682.2
2017	11227.4	8880.8	4691.9
2018	11184.28	9792.6	5335.2

المصدر: تقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 1993-1998-2008-2013-2015-2018

http://www.ba nk -of- algeria. Dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ استقرار الكتلة النقدية خلال فترة 1990-1993، والتي عرفت بعدها ارتفاع وصل إلى 60.4 مليار دينار سنة 1994 بعدما كانت 19.6 مليار دينار سنة 1993 حيث تزامن ذلك مع شروع الجزائر في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي بعدها انخفضت إلى 26.4 مليار دينار سنة 1995 لتشهد ارتفاعا ملحوظا قدر بـ 134 مليار دينار سنة 1996، حيث أنه تضاعف بأكثر من 5 مرات وصل بعدها إلى 350.4 مليار دينار سنة 1997 ليتراجع بعدها خلال الفترة 1998 ليصل إلى 280.7 مليار دينار ثم 169.6 في 1999، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، وابتداء من سنة 2000 عرفت الأرصدة النقدية زيادة معتبرة في قيمتها إذ انتقلت من 775.9 مليار دينار سنة 2000 إلى 2342.7 سنة 2003 ، والتحسن في احتياطي الصرف بعد التحسن المستمر في أسعار النفط الذي أدى إلى زيادة صافي الأصول الخارجية التي عرفت تصاعدا مستمرا، وبقيت في ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 2014، حيث بلغت 15734.5 مليار دينار، نتيجة ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة، لتعرف بعدها خلال فترة 2015-2017 تراجعا تدريجيا يمكن تبريره بالانخفاض الكبير في أسعار النفط وتراجع المداخيل الريعية.

أما فيما يتعلق بالقروض المقدمة للاقتصاد نلاحظ من خلال الجدول أن القروض المقدمة للاقتصاد عرفت تذبذبا من سنة 1990 إلى غاية سنة 1995 ، حيث سجلت خلال السنة الأخيرة 565.7 مليار دينار نتيجة تطبيق سياسة مالية صارمة، لتشهد بعدها ارتفاعا إلى غاية سنة 1999 و قدرت بـ 906.2 مليار دينار، واستمر الارتفاع خلال الفترة اللاحقة لتزامن ذلك مع البرامج التنموية التي انطلقت بعد ارتفاع أسعار النفط سنة 2000، وبالتالي كان إلزاما على البنوك تقديم قروض أكبر للاقتصاد، وبرجوع إلى هيكل القروض حسب القطاع نجد أن الجزء الأكبر منها تم تخصيصه للقطاع الخاص، وواصل هذا الارتفاع استمراره حيث وصلت هذه القروض إلى 6504.6 مليار دينار سنة 2014 بمعدل نمو قدره 11.2% مما جعل هذه القروض تساهم بصورة كبيرة في التوسع النقدي ويرجع سبب نمو هذه القروض إلى التسهيلات التي منحتها السلطات لتحفيز الوساطة المالية من زاوية تخصيص القروض، وفي سنة 2017 أدى اللجوء إلى التمويل غير تقليدي من خلال الشراء المباشر لسندات الخزينة من طرف بنك الجزائر لتغطية حاجاتها من التمويل ضمن أحكام المادة 45 مكرر من الأمر المتعلق بالنقد والقرض المعدل إلى ارتفاع مستوى السيولة المصرفية بقيمة 1380.6 مليار دينار، وفي نهاية شهر سبتمبر سنة 2017 بلغت قيمة القروض 4691.9 مليار دينار، واستمرت في الارتفاع لتصل في سبتمبر 2018 إلى 53352.2 مليار دينار، وذلك سبب مواصلة الحكومة طبع النقود عن طريق التمويل غير التقليدي.

الفرع الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

شهدت الفترة 1990-2018 تغيرات مؤسساتية وهيكلية عل مستويات عدة، وذلك بغية العودة إلى التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال التحكم في الكتلة النقدية، استقرار الأسعار، محاربة التضخم والتحكم في أسعار الصرف.

1. استقرار الأسعار ومحاربة التضخم

سعت السلطات النقدية الجزائرية إلى القضاء على الإختلالات الاقتصادية، وإعادة الاستقرار للاقتصاد والرفع من معدلات النمو من خلال السعي لاستقرار الأسعار ومحاربة التضخم، والجدول الموالي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر.

الجدول رقم (5): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم	17.8	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5
السنوات السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	2.8	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	4.5
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم	4.86	5.73	3.91	4.25	8.98	3.3	2.9	4.8	5.2
السنة	2017	2018							
معدل التضخم	5.8	4.27							

المصدر: إحصاءات بنك الجزائر 1990-2018. http://www.ba nk -of- algeria. Dz

من خلال الجدول يتضح أن معدل التضخم عرف ارتفاعا خلال الفترة 1990- 1992، حيث بلغ أقصى حد له سنة 1992 بنسبة قدرت بـ 7.31%، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها ما هو متعلق بالإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني بالإضافة إلى إقدام السلطات في بداية هذه المرحلة على تخفيض العملة الوطنية الذي أدى إلى تزايد معدلات التضخم، بالإضافة على اتخاذ العديد من الإجراءات التي طبقت الحد من التضخم وبالأخص الرفع من معدل إعادة الخصم، وذلك بغية التقليل من القروض المقدمة من البنوك التجارية بسبب ارتفاع تكلفة التمويل، إلا أن هذه السياسة لم تكن ذات فعالية كبيرة، حيث لم تخفض من معدلات التضخم بشكل كبير، كما أن معدل التضخم عاود الارتفاع خلال سنتي 1994 و 1995، حيث بلغ 29 % و 29.8 % على التوالي ويرجع ذلك بالخصوص إلى الإجراءات التي طبقتها السلطات النقدية وعلى رأسها تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.71 % وخلال الفترة 2002-2006 عرف معدل

التضخم انخفاضا نسبيا مقارنة بالسنوات الأخرى، وذلك راجع أساسا إلى الصرامة في تطبيق السياسة النقدية بخفض معدل نمو الكتلة النقدية، والرفع من الاحتياطي الإجباري من 1.4 % سنة 2002 إلى 2.5% سنة 2006 ثم ارتفع معدل التضخم بعد ذلك حيث تراوح ما بين 91.3 % إلى أن بلغ 8.98 % سنة 2012، يرجع ذلك إلى ارتفاع التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع أسعار المواد الأولية وخاصة منها المواد الغذائية، وكذلك انخفاض قيمة الدينار، وفي سنتي 2013 و2014 انخفض معدل التضخم إلى 3.3% و 2.9% على التوالي نتيجة السياسة النقدية التي طبقتها الحكومة وانخفاض الإنفاق الحكومي، وجذب الأموال الخارجة عن الجهاز المصرفي.

2. تطور سعر الصرف

عرف سعر الصرف تدهورا مستمرا خاصة بعد التخفيض الكبير للدينار الجزائري في سنة 1994، والذي قدر بـ 50 %، حيث وصل إلى ما يقارب 35 دينار للدولار الأمريكي بعد الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي والتحول من سعر الصرف الثابت إلى نظام التقويم الموجه، والجدول أدناه يوضح تطور معدلات سعر الصرف خلال الفترة 1990-2018.

الجدول رقم (6): تطور معدلات سعر الصرف خلال الفترة 1990-2018

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل الصرف	8.95	18.74	21.83	23.34	35.05	47.66	54.74	57.70	57.73
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل الصرف	66.75	75.25	77.22	79.68	77.39	72.06	73.27	72.64	69.29
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل الصرف	64.58	72.64	74.40	72.85	77.55	79.38	80.56	82.27	76.89
السنة	2017	2018							
معدل الصرف	74.54	78.1							

المصدر: إحصاءات بنك الجزائر 1990-2018 http://www.ba nk -of- algeria. Dz

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة الدينار كانت في انخفاض مستمر خلال الفترة 1994 – 1996 نتيجة تغير سياسة الصرف الثابت إلى صرف الموجه، ثم انخفضت قيمة الدينار بشكل كبير خلال الفترة 2001-2003 ثم عاد إلى المستوى التوازني ابتداء من سنة 2004 التي عرفت تحسنا للوضعية المالية، والذي استمر إلى غاية حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2009، والتي أثرت على سعر الصرف بداية من سنة 2012 ، حيث أدت إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية بشكل كبير، حيث بلغت سنة 2014 قيمة صرف الدينار 56.80 مقابل الدولار الأمريكي.

المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل خلال الفترة 1990-2018، والتي عرفت تذبذبا في أسعار النفط التي أثرت إلى حد كبير على الاقتصاد الجزائري، ولهذا حولنا في هذا المبحث عرض التجربة التنموية في الجزائر خلال هذه الفترة، وأهم مؤشرات النمو الاقتصادي ومدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيقه.

المطلب الأول: التجربة التنموية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

لقد عرفت الجزائر تغيرات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزيا إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، وقد ميزت هذه العملية جملة من الإصلاحات الاقتصادية في إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي ترتبت عنه العديد من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية حاولت الحكومة معالجتها منذ مطلع الألفية من خلال تنفيذ العديد من البرامج البرامج التنموية التي يتم التطرق إليها من خلال هذا المبحث، بالإضافة إلى خصائص ومؤشرات قياس النمو الاقتصادي في الجزائر، وأهم القطاعات الاقتصادية المساهمة في النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990- 1999

حاولت السلطات في بادئ الأمر خلال هذه الفترة تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989- 1991 تعتمد من خلالها الجزائر على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة، وتطبيق إجراءات تحرير التجارة وتعديلات على تسعير الصرف الاسمي، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد ككل، أما المرحلة الثانية فعرفت بمرحلة التردد والتراجع في الإصلاح وهي تمتد من سنة 1992 إلى سنة 1993، حيث طبع مسار الإصلاح التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية، وتباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات رغم إستراتيجية البلاد التي كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل إلى 30 % من حصيلة الصادرات زيادة على زيادة مستوى الاستهلاك الحكومي وارتفاع حجم الاستثمار الحكومي أيضا ناهيك عن هبوط نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10 % من الناتج المحلي، وقد عرفت الميزانية العامة عجز موازني قدر بـ 10 % سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف، وكذا اتساع حجم الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5 % من الناتج خلال الفترة 1992 - 1993.

أما مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة خلال الفترة **1994- 1998** فتميزت بحدوث تدهور جديد في الاختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل

الخارجي مما نتج عنه أزمة في ميزان المدفوعات فرضت على السلطات العامة صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتي ماي **1994** وماي **1995** مع صندوق النقد الدولي بهدف الاستجابة إلى التحول نحو اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد الوطني، وقد انتهت الدولة على العموم خلال هذه الفترة على سياسة اقتصادية ظرفية تتسم بتطبيق مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص مستوى العجز الموازني وزيادة الموارد عن طريق توسع الضريبة بالقيم المضافة، مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتقليص النفقات، إزالة وإلغاء دعم الأسعار وعقلنة نفقات التجهيز وغيرها من الخطوات التي قامت بها الدولة بهدف دعم وتيرة ومستوى النمو الاقتصادي في الجزائر.[1]

الفرع الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل سنة 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري؛ أي ما يقارب 7 مليارات دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسيا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11,9 مليار دولار، وقد تمحور هذا البرنامج حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات، وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية.

كما يوضحه الجدول التالي:[1]

الجدول رقم(7): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

(الوحدة، مليار دج)

القطاعات	المجموع	النسبة (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210,5	40,1
كمية محلية وبشرية	204,2	38,9
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65,3	12,4
دعم الإصلاحات	45,0	8,6
المجموع	525,0	100

المصدر: زكرياء مسعودي، جوان 2017، "تقييم أداء البرامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري -دراسة للفترة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 2011-2016-"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص219.

1-حاكمي بوحفص وعبد القادر دربال- "أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي-حالة الجزائر"- ملخص من ص334 إلى 338.

[1] كريم بودخدخ، 2015، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض – دراسة حالة الجزائر 2001-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 201.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن البرنامج ارتكز بشكل كبير على الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40,1% ، وذلك نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبل سنة 2000 من تدهور في البنى القاعدية التحتية، إضافة إلى هدف إنعاش المؤسسات الوطنية الإنتاجية العامة والخاصة منها، من خلال زيادة طاقاتها الإنتاجية بما يساهم في تحسين النشاط الاقتصادي وفتح مناصب شغل جديدة وبالتالي تخفيض نسبة البطالة، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق توفير جو ملائم للاستثمار[1]، ليليه محور التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38,9 % من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج، نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

وكحصيلة لهذا المخطط عرفت سنة 2003 حصيلة ايجابية على المستوى الكلي حيث سجل الناتج الخام المحلي ارتفاعا محسوسا بنسبة 6,8%، ونسبة تضخم قاربت 2,8% واحتياط الصرف سنة 2002 قارب 32,9 مليار دولار مقابل 4,4 مليار دولار سنة 1999، كما عرفت المديونية تراجعا من 28,3 مليار دينار إلى 22 مليار دينار، أما المديونية المحلية للدولة فقد انتقلت من 1059 مليار دينار سنة 1999 إلى 911 مليار دينار سنة 2003، كما سجل معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملموسا وصل إلى 5% سنة 2004.

الفرع الثالث: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009):

أقر هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، وذلك بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري، وتزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية للدولة، وقد بلغ قيمته في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين أحدهما يخص مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، وآخر يخص مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج

زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج.[2] والجدول الموالي يبين مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي:

[1] أسماء عدة، 2015، "اثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران 02، الجزائر، ص161.

[2] كريم بودخدخ، 2015، ص ص 208،209.

الجدول رقم (8): مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج (مليار دج)	النسبة المخصصة للبرنامج (%)
تحسين ظروف معيشة السكان (السكن، التربية، التعليم العالي، التكوين المهني، برامج البلدية للتنمية، تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية، تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز، باقي القطاعات).	1980,5	45,5%
تطوير الهياكل القاعدية (قطاع الأشغال العمومية والنقل، قطاع المياه، قطاع التنمية العمرانية).	1703,1	40,5%
دعم التنمية الاقتصادية (الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الصناعة وترقية الاستثمار، السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف).	337,2	8%
تطوير الخدمات العمومية (العدالة والداخلية، المالية والتجارية وباقي الإدارات العمومية، البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال).	203,9	4,8%
التطوير التكنولوجي الحديث للإعلام والاتصال.	50	1,2%
المجموع	4203	%100

المصدر: جميلة معلم، 2017، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة – دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة 01، الجزائر، ص 152.

من خلال الجدول السابق يتضح ارتفاع المبلغ الإجمالي للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) الذي قدر بحوالي 4203 مليار دج مقابل 525 مليار دج التي خصصت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) أي حوالي 8 مرات[1]، حيث زاد اهتمام الدولة بتحسين ظروف معيشة السكان من تربية وتعليم عالي، تكوين مهني وتنمية مناطق الهضاب

[1] خاطر طارق وآخرون، "دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري- دراسة تحليلية وتقييميه- "، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص5.

العليا والمناطق الجنوبية لرغبة الدولة في تحقيق الهدف النهائي وهو القضاء على الفقر[1]، ليليه باب تطوير المنشات القاعدية الذي استحوذ على نسبة تقدر بـ 40,5% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، أما فيما يخص اهتمام الدولة بدعم برامج التنمية الاقتصادية فاستحوذ على نسبة تقدر ب 8% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، أما عن قطاع الخدمة العمومية فتم تخصيص له 203,9 مليار دج، وهدف إلى تطوير قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتطوير جهاز العدالة إضافة إلى قطاع التجارة والمالية وباقي الإدارات.

الفرع الرابع: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، وقد قدرت قيمته الإجمالية بـ 21214 مليار دينار، أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما:[2]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بما يعادل 156 مليار دولار.

والجدول الموالي يبين مضمون برنامج التنمية الخماسي:

الجدول رقم (9): مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

القطاعات	المبلغ مليار دج	النسبة (%)
التنمية البشرية (التربية الوطنية، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة السكن الطاقة، قطاع المياه التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة والاتصال).	10122	49,59%
المنشات الأساسية (الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة).	6448	31,59%
تحسين الخدمة العمومية (الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة العمل).	1666	8,16%
التنمية الاقتصادية (الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية	1566	7,67%

[1] فطيمة حاجي، 2014، "إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، ص160.

[2] برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، 24 مايو 2010، بيان اجتماع مجلس الوزراء، ص 2.

العمومية، تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط وكذا تعزيز قدرات التقييش الصناعي).		
مكافحة البطالة (دعم إدماج حاملي شهادة التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة).	360	1,76%
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال (تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية الوطنية والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الالكتروني).	250	1,22%
مجموع البرنامج الخماسي 2010-2014	20412	100%

المصدر: خاطر طارق وآخرون، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق وإقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص7.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بان الدولة أولت اهتماما بالتنمية البشرية حيث خصص لها مبلغ 10122 مليار دج، وذلك نتيجة الأهمية التي أولتها الدولة لرفاهية السكان في ظل احترام قواعد الحالة الاجتماعية، تعزيز التماسك الوطني وتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة، [1] كما خصصت مبلغ 6448 مليار دج لتطوير المنشاة الأساسية، وهو ما يؤكد إرادة الدولة في فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلاد وتعزيز المنشات الأساسية، بينما خصصت 1666 مليار دج لتحسين الخدمة العمومية بالمقابل خصصت 1566 مليار دج لدعم هندسة التنمية الاقتصادية من خلال الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية خلال تلك الفترة لتسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية، أما القضاء على البطالة فخصص له 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب التشغيل، إضافة إلى فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي، كما خصص 250 مليار دج لمجال البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال عزما من الدولة على مواصلة الإصلاحات التي تمت مباشرتها في القطاع من أجل ضمان تكوين وتأطير نوعيين، بهدف توفير جو من الثقة بين الباحثين وبيئتهم الاجتماعية والصناعية من أجل استغلال أحسن لنتائج البحث لصالح الاقتصاد الوطني.

أما عن نتائج برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 فتمثلت بعضها فيما يلي:

[1] خاطر طارق وآخرون، ص7.

– قدر متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال الأربع سنوات (2010–2013) بـ 3% إلا أن هذا التحسن يبقى ضعيفا وغير مستدام نتيجة ارتباطه بقطاع المحروقات بالنظر إلى المساهمة الكبيرة وهيمنة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى[1].

– تسجيل معدل البطالة لمستويات ثابتة تقريبا نتيجة وجود تقارب مابين الزيادة في العمالة النشطة مقارنة بالعمالة المشغلة، فعلى الرغم من خلق حوالي 1052000 منصب عمل بين سنتين 2010–2013 إلا أن حجم العمالة النشطة ارتفع بما يشير إلى زيادة صافي الداخلين الجدد لسوق العمل بحوالي 1152000 وبالتالي فان هذا البرنامج لم يؤثر بشكل كافي على معدل البطالة مقارنة ببرامج توطيد النمو الاقتصادي السابقة.[2]

– تمكن الاقتصاد الجزائري ضمن هذا البرنامج من تحسين جملة من الأوضاع كالتقليل من حجم البطالة كما حقق الميزان التجاري فائض بلغ 0,59 مليار سنة 2014 وفائض في ميزان المدفوعات بلغ 0,13 مليار دولار سنة 2013، وتحسن في حجم المديونية الخارجية بـ 3,39 مليار دولار مع احتياطات من العملات الأجنبية بلغت 190,66 سنة 2012.

الفرع الخامس: برنامج النمو الجديد (2016–2019):

في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة إلى تنفيذها مطلع 2001 بنت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لا زالت في قيد الانجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني وقرر تجسيد هذا البرنامج العمومي للاستثمار للفترة الممتدة بين 2015–2019 بالاعتماد على احتياطي صرف ناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة بـ 5.600 مليار دج وديون خارجية منعدمة تقريبا. [3] ومن أجل تجسيد الأهداف المقررة في هذا البرنامج تطلب تحقيق ما يلي:

- عصرنة المنظومة المصرفية والمالية.
- توسيع و عصرنة القطاع الصناعي.
- تطوير النشاطات الفلاحية.
- تسير المنشآت القاعدية وتوسيعها.

[1] حميدة أوكيل، 2016،دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بومرداس، الجزائر، ص239.

[2] كريم بودخدخ، 2015، ص ص 229،230.

[3] جريدة الشروق، 22 مايو 2014، الحكومة تحضر مشروع الاستثمارات العمومية للفترة 2015–2019، على الموقع: com. 25-02-2018 13 :44.www.echoroukonline

الفرع السادس: نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2019):

اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي صادق عليه مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016، ويبرز نموذج النمو الجديد في عنصر موازنته 3 أهداف رئيسية لسنة 2019، وهي:[1]

- تحسين في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن تغطية معظم نفقات التسيير؛
- خفض محسوس في عجز الخزينة خلال نفس الفترة؛
- تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية.

وعلى صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد هدف النموذج الجديد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

-تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات قدره 6,5%، وارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف ب 2,5مرة.

- رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام من 5,3% عام 2015 إلى 10% بحلول عام 2030.

- تحديث القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات؛

- التحويل الطاقوي الذي يسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة (من 6% سنويا في 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030) وذلك بإعطاء سعر عادل لاستهلاك الطاقة واقتصاد عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا لتنمية دون غيره؛

- تنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع.

المطلب الثاني: خصائص ومؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر

في هذا المطلب نبين أهم خصائص وتطور مؤشرات قياس النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفرع الأول: خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر

يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر بالخصائص التالية:[2]

1. مستوى النمو غير كاف

أثبتت الدراسات أنه للحفاظ على مستوى معيشة السكان يجب أن لا تقل نسبة نمو الناتج المحلي الخام عن 6% عندما يزداد عدد السكان بنسبة 1% غير أنه على الرغم من التقدم المحقق خلال السنوات الثلاث الأخيرة فإن معدل النمو الاقتصادي يبقى دون المستوى في الجزائر من أجل:

[1] : Ministère des finances, juillet 2016, le nouveau modèle de croissance (synthèse), p 2.

[2] – طاوش قندوسي، 2014-2015، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص ص 85-86.

- تلبية الحاجات الناجمة عن تزايد السكان.
- تغطية الطموحات الجديدة المترتبة عن الانفتاح على أنماط استهلاك البلدان المتطورة.

وتعطي البيئة الديموغرافية في الوقت الراهن صورة عن حاجات السكان وطموحاتهم غير المحددة وقدرتهم على تنفيذ السياسة العمومية، وإن تأثير النمو الديمغرافي على التنمية يمكن اعتباره إيجابيا لأن هذا النمو يسمح بزيادة اليد العاملة بكثرة وحركتها المتزايدة وكلفتها الزهيدة، ولكن الاختلال الذي قد يحدث بين زيادة السكان القادرين على العمل وبين النمو الاقتصادي يفرض وتيرة جديدة للنمو في مواجهة التهديدات المختلفة ومنها تفاقم البطالة أمام نقص الاستثمارات المحدثة لمناصب الشغل.

2. ضعف نمو الإنتاجية

إن مستو النمو ونوعيته تحددها إنتاجية العمل ورأس المال، لكن العلاقة بين الإنتاج و الوسائل المسخرة لتحقيقه بمعنى الإنتاجية بقيت ضعيفة مند الاستقلال، فحصيلة العشرية الممتدة بين 1967-1987 أبرزت هذه الظاهرة التي تواصلت حتى سنة 1994، وحسب البنك العالمي فإن تطور الإنتاجية الإجمالية لعوامل كان سلبيا(- 3.4 % لكل العوامل) خلال الفترة الممتدة 1995-1999 ، ولا يزال تحسين الإنتاجية الوقت الراهن يواجه العديد من العراقيل التي تعود أساسا إلى ضعف تأهيل الموارد البشرية والتسيير والثقافة الاقتصادية وعبئ القطاع الموازي.

<u>الفرع الثاني: تطور مؤشرات قياس النمو الاقتصادي في الجزائر</u>

1. معدل النمو الاقتصادي

عرف تطور النمو الاقتصادي في الجزائر تغيرا مستمرا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و 2017 وهو ما يتضح من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو الاقتصادي	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.9	5.1	3.2
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي	2.2	2.1	4.1	6.9	5.9	5.1	2	3	2.4	2.4
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معدل النمو الاقتصادي	3.6	2.9	3.3	2.8	3.3	3.8	3.3	2.6	4	

المصدر: إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة ماجستير تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 2012، ص 182.

- **تقرير بنك الجزائر 2015-2018.**

من خلال الجدول يتضح أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تراوحت بين الزيادة والنقصان فخلال سنوات التسعينات شهدت بعض السنوات معدلات نمو سالبة نتيجة الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد أزمة النفط سنة 1986، والتي دفعتها إلى القيام ببرامج استهدفت معالجة الاختلالات الاقتصادية دون الاهتمام بتحقيق معدلات نمو كبيرة من جهة، وضعف سياسات الاقتصاد الكلي من جهة أخرى، لتعرف معدلات النمو الاقتصادي تحسنا ابتداءا من سنة 1995، حيث تم تحقيق معدلات نمو موجبة دلت على تحسن الأداء الاقتصادي، فقد بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995 -2000 نسبة 3.2 % نتيجة لعدة عوامل خارجية لا تتعلق بهيكل الاقتصاد العام كعملية إعادة الجدولة.

كما يتضح من خلال الجدول تذبذب معدلات النمو الاقتصادي ابتداءا من النصف الثاني من سنة 1999 إلى غاية سنة 2014 نتيجة إتباع الجزائر لسياسة إنفاقية توسعية بعد ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، بهدف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنفيذ عدة برامج تنموية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، مع تسجيل تراجع في معدلات النمو الاقتصادي سنة 2006 و2008 نتيجة تراجع أسعار المحروقات وتراجع الطلب عليها، وبعد انخفاض أسعار النفط منذ أواخر سنة 2014 عرفت معدلات النمو تراجعا مستمرا إلى غاية سنة 2017 نتيجة انخفاض الإنفاق الحكومي الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى إعانات الدعم التي لا

تزال كبيرة في ظل ضعف الاستثمارات الخاصة بسبب غموض التوقعات على الصعيد المحلي واستمرار المخاطر الأمنية الإقليمية.

2. تطور الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات:

عرف الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات تطورا متذبذبا خلال الفترة 1995 -2018، وهو ما يتضح من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (11) : تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 1995-2018

مائة مليار دينار جزائري

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
ن. م. خ المحروقات	14.85	18.19	19.41	21.92	23.47	29.61	27.83	30.45
نسبة ن. م. خ المحروقات إلى الناتج الإجمالي	0.74	0.70	0.69	0.77	0.72	0.71	0.65	0.67
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ن. م. خ المحروقات	33.83	38.29	42.09	46.19	52.63	60.73	66.98	77.71
نسبة ن. م. خ المحروقات إلى الناتج الإجمالي	0.64	0.62	0.55	0.54	0.56	0.54	0.67	0.64
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ن. م. خ المحروقات	93.64	106.82	115.9	125.18	133.73	144.34	148.61	158.4

نسبة ن. م. خ المحروقات إلى الناتج الإجمالي	0.64	0.65	0.69	0.72	0.80	0.82	0.80	0.78

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء وتقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول يتضح أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ساهم بنسب ضعيفة في إجمالي الناتج المحلي في الجزائر لم تتجاوز نسبة 1 % ، كما يتبين أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات عرف تزايدا مستمرا، فخلال الفترة 1995-1999 كان تزايد معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بوتيرة شبه ثابتة قاربت في المتوسط النسبة 0.68%، ومرد ذلك إلى الظروف الأمنية غير المستقرة التي مرت بها الجزائر، وبالتالي قلة الإنتاج إلى حد الكفاف، وبعد ذلك بسنة واحدة شهد النمو الاقتصادي خارج المحروقات طفرة ليصل إلى نسبة 4% تقريبا سنة 2000، وفي هاته الفترة بدأت ملامح الانتعاش الاقتصادي تظهر نتيجة الاستقرار الأمني، وبعد هذه المرحلة عاد النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ليتغير بوتيرة شبه ثابتة من جديد قاربت نسبة 0.68% خلال الفترة 2001-2013، وهي نفس نسبة النمو خلال فترة 1995-2000، مما يعني أن المخططات الخماسية لإنعاش الاقتصاد الوطني قد فشلت في تحقيق أهدافها، كما يعزى ذلك أيضا إلى ارتفاع أسعار المحروقات الذي ترتب عليه زيادة الإنفاق الحكومي والاستيراد، مما قلل الاعتماد على الإنتاج الوطني الذي انعكس بدوره على وتيرة نمو القطاعات الإنتاجية، وخلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2018 لم تتغير الأوضاع كثيرا، فقد ارتفع النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ارتفاع طفيفا في حدود 0.9% كمتوسط، وذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول وانهيار احتياطي الصرف، الأمر الذي يستوجب التوجه نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى.

المطلب الثالث: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

في هذا المطلب سنتطرق إلى مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة 1997-2015، حيث يبرز لنا التوزيع القطاعي لمعدل النمو الناتج المحلي كما يلي:

الجدول رقم(12): مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2017 الوحدة: مليار دولار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	قطاع الفلاحة	قطاع المحروقات	قطاع الصناعة	قطاع الأشغال العمومية	قطاع الخدمات
2001	4227.10	412.1	1443.9	315.2	357.9	921.8
2002	4522.85	417.2	1477.00	337.6	409.9	1004.2
2003	5252.3	515.3	1868.9	355.4	445.2	1112.2
2004	6149.1	580.5	2319.8	388.2	508	1303.2
2005	7562.00	581.6	3352.9	418.3	564.4	1518.9
2006	8541.8	641.3	3882.2	449.5	674.3	1698.1
2007	9366.6	708.1	4089.3	479.5	825.1	1933.2
2008	11043.7	727.4	4997.6	519.6	956.7	2113.7
2009	9968.01	931.3	3109.1	570.7	1094.88	2349.1
2010	11991.6	1015.3	4180.4	617.4	1257.4	2586.3
2011	14588.5	1183.2	5242.5	663.8	1333.30	2933.2
2012	16208.7	1421.7	5536.4	728.6	1491.2	3305.2
2013	16650.2	1640	4968	771.8	1627.4	3849.6
2014	17242.5	1771.5	4657.8	838.5	1794	4195.2
2015	16591.9	1936.4	3134.3	900.9	1908.1	4549.9
2016	13069.8	2140.3	3025.6	989.7	2072.9	4841.3
2017	14073.8	2281.9	3660.0	1062.0	2202.8	4867.1

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2017

من خلال الجدول السابق يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات الذي يساهم فيه بنسبة كبيرة، ويليه في المرتبة الثانية قطاع التجارة والخدمات وبعدها قطاع النقل والاتصالات ثم قطاع البناء والأشغال العمومية واللذان يبلغان نفس النسبة تقريبا لنجد في الأخير قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 26721.49 مليار دولار كمتوسط لفترة الدراسة، خاصة وأن القطاع الصناعي يعد السبب الرئيسي في ضعف أداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، فمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا في وقت يعد فيه هذا القطاع المحفز للقطاعات الأخرى ومصدر الرقي التقني والتكنولوجي، ويرجع ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر إلى فشل إستراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف الستينيات إلى نهاية السبعينيات من القرن الماضي، والمرتكزة أساسا على الصناعات الثقيلة على حساب الصناعات الخفيفة وقطاعات النشاط الأخرى، وكذا تهميش القطاع الخاص؛ ثم التراجع عن الاستثمارات المنتجة الذي ميز فترة الثمانينيات وانتهاء بالأزمة المالية التي عاشتها البلاد حتى نهاية التسعينيات من نفس القرن، وما صاحبها من ركود اقتصادي وكذا التأخر الملحوظ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية

لتوضيح أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي يتم القيام بالدراسة القياسية التي تتمثل خطواتها فيما يلي:

المطلب الأول: الطريقة والأدوات

يمكن توضيح الطريقة والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة من خلال ما يلي:

الفرع الأول: منهج الدراسة

استخدمت هذه الدراسة المنهج القياسي لاختبار العلاقة التوازنية باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) المتميز بإمكانية تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية في الدراسة متكاملة من الدرجة I(0) أو من الدرجة I(1)، أو أنها كانت مزيجا بينهما، بشرط عدم وجود سلاسل زمنية متكاملة من درجة أعلى من I(1) ، و يتم تطبيق هذه الطريقة في هذه الدراسة بالاستعانة ببرنامج Eviews 9.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة ومصادرها

لقياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي تم استخدام عدد من المتغيرات بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، وتتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPG): كالمتغير التابع ومؤشر عن النمو الاقتصادي باعتباره من أهم مقاييسه.
- الكتلة النقدية (M2): ويقصد بها عرض النقود بمفهومها الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ويقيس هذا المتغير المطلوبات السائلة للنظام البنكي، ويستخدم هذا المتغير كمؤشر لمدى سلامة السياسة النقدية الداخلية.
- سعر الصرف (ER): يشير سعر الصرف الرسمي إلي سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانونا، ويتم حسابه كمتوسط سنوي استنادا للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي).
- معدل إعادة الخصم (DR): هو السعر الذي يتحصل عليه بنك الجزائر من سعر الخصم الذي يقوم به البنك التجاري.
- معدل التضخم (INF): يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على مجموعة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة.
- معدل الفائدة (R): وهو سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي.

وقد تم تجميع البيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة القياسية من إحصائيات بنك الجزائر وقاعدة البنك الدولي، وتمت الدراسة خلال الفترة 1990 – 2018.

المطلب الثاني: النتائج ومناقشتها

الفرع الأول: اختبار استقرار السلاسل الزمنية

يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية المعتمد عليها في تقدير النموذج القياسي باستخدام اختباري ديكي فولر المطور(ADF) ، وبالاستعانة ببرنامج Eviews 9 تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (13)، والتي يتضح من خلالها أن جميع السلاسل من نوع I(1) أو I(0).

الجدول رقم (13): نتائج اختبار جذر الوحدة للاستقرارية ADF

	المستوى			الفرق الأول		
	بثابت	بثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	بثابت	بثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
GDPG	5.27- (0.0002)	5.54- (0.0006)	3.08- (0.0033)			
ER	1.26- (0.63)	1.69- (0.72)	2.69 (0.99)	3.74- (0.0099)	3.64- (0.049)	3.03- (0.0038)
DR	4.81- (0.0006)	5.18- (0.0013)	2.88- (0.0056)			
M2	0.54- (0.86)	3.49- (0.05)	0.47 (0.81)	5.21- (0.0002)	5.15- (0.0015)	5.12- (0)
R	3.54- (0.01)	4.02- (0.01)	3.62- (0.008)			
INF	1.26- (0.63)	1.35- (0.85)	1.36- (0.15)	4.33- (0.002)	4.42- (0.0082)	4.26- (0.0001)

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews 9 .

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية تستكمل باقي خطوات المنهجية ARDL بداية بتحديد درجة التأخير المثلى ثم تقدير النموذج وأخيرا تقييمه إحصائيا وقياسيا.

- **تحديد درجة التأخير المثلى:** لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) يستخدم عادة معيارين هما (AIC) أو (SC)، حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من(AIC) أو (SC)، والنتائج موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى

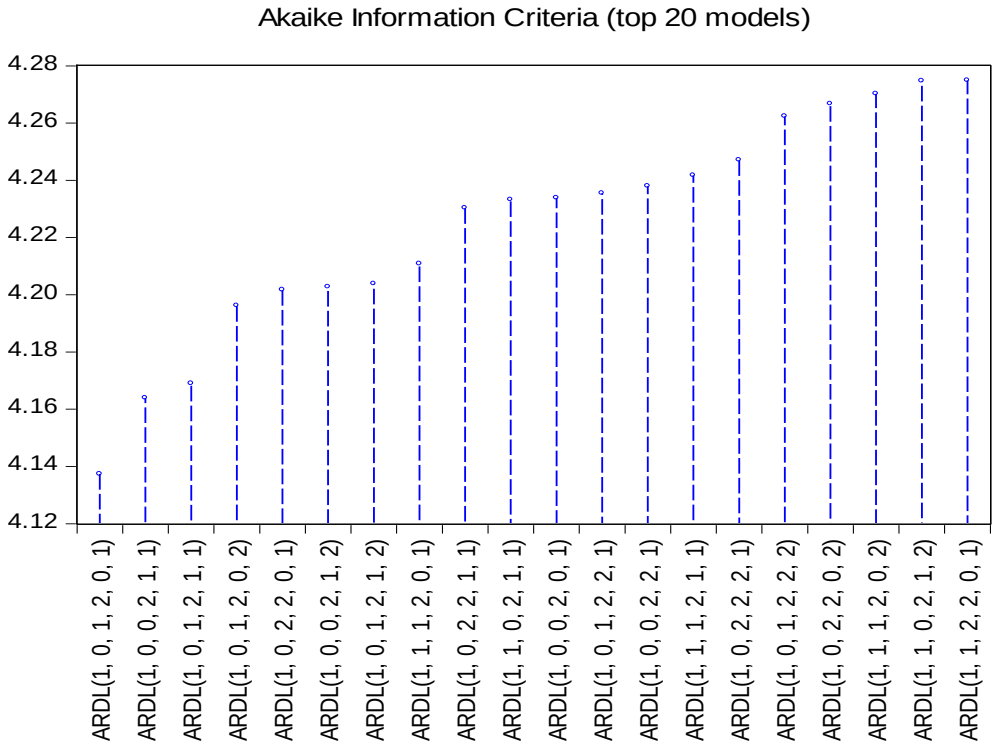

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

من خلال الشكل يتضح أن أفضل نموذج هو ARDL(1,0,1,2) حسب معيار (AIC)، وعليه يكتب النموذج وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\Delta GDPG = c + \alpha_1 GDPG_{t-1} + \alpha_2 ER_{t-1} + \alpha_3 DR_{t-1} + \alpha_4 M2_{t-1} + \alpha_5 R_{t-1} + \alpha_6 INF_{t-1} + \beta_{1i}\Delta GDPG_{t-1} + \beta_{2i}\Delta DR + \sum_{i=1}^{2} \beta_{3i}\Delta M2_{t-1} + \beta_{4i}\Delta INF_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

ε_t: حد الخطأ العشوائي.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

- **تقدير النموذج:**

باستعمال طريقة ARDL لتقدير النموذج تم الحصول على النتائج التي يتضمنها الجدول الموالي:

الجدول رقم (14): نتائج التقدير وفق طريقة ARDL

Dynamic regressors (2 lags, automatic): ER DR M2 R INF				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 243				
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 2, 0, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDPG(-1)	-0.435912	0.151562	-2.876136	0.0110
ER	-0.030983	0.031644	-0.979115	0.3421
DR	-0.107764	0.054796	-1.966630	0.0668
DR(-1)	0.082536	0.047851	1.724864	0.1038
M2	-0.405629	0.099630	-4.071363	0.0009
M2(-1)	0.013183	0.097547	0.135140	0.8942
M2(-2)	0.360585	0.070061	5.146715	0.0001
R	0.247851	0.076471	3.241121	0.0051
INF	0.018442	0.118592	0.155512	0.8784
INF(-1)	-0.300594	0.109645	-2.741531	0.0145
C	11.05286	2.616065	4.224994	0.0006
R-squared	0.726814	Mean dependent var		2.603704
Adjusted R-squared	0.556073	S.D. dependent var		2.484299
S.E. of regression	1.655235	Akaike info criterion		4.137329
Sum squared resid	43.83683	Schwarz criterion		4.665263
Log likelihood	-44.85395	Hannan-Quinn criter.		4.294312
F-statistic	4.256819	Durbin-Watson stat		2.305100
Prob(F-statistic)	0.005087			

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

من خلال الجدول يتضح أن بعض المتغيرات المفسرة تؤثر المتغير التابع في فترات إبطاء مختلفة، والمتمثلة في M2(-1), R, M2, GDP(-1), INF(-1) إضافة إلى الثابت، كما تظهر النتائج المتحصل عليها أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها على المتغير التابع وفقا لاختبار فيشر، وهي

نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية، وهو ما جعل معامل التحديد كافيا لتفسير النموذج بنسبة 72.68٪.

أما نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد فيتضمنها الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ER)	-0.030983	0.031644	-0.979115	0.3421
D(DR)	-0.107764	0.054796	-1.966630	0.0668
D(M2)	-0.405629	0.099630	-4.071363	0.0009
D(M2(-1))	-0.360585	0.070061	-5.146715	0.0001
D(R)	0.247851	0.076471	3.241121	0.0051
D(INF)	0.018442	0.118592	0.155512	0.8784
CointEq(-1)	-1.435912	0.151562	-9.474104	0.0000
Cointeq = GDPG - (-0.0216*ER -0.0176*DR -0.0222*M2 + 0.1726*R -0.1965*INF + 7.6974)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER	-0.021577	0.022036	-0.979171	0.3421
DR	-0.017569	0.048191	-0.364565	0.7202
M2	-0.022189	0.025924	-0.855915	0.4047
R	0.172609	0.053867	3.204374	0.0055
INF	-0.196497	0.043529	-4.514140	0.0004
C	7.697447	1.743666	4.414520	0.0004

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

من خلال الجدول السابق معنوية حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) مع الإشارة السالبة المتوقعة وهو ما يعتبر دليلا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، أما قيمة حد تصحيح الخطأ فتشير إلى أن حوالي 143٪ من الاختلالات التي تحدث على المستوى التوازني يتم تصحيحها خلال الفترة السابقة بالنسبة لكل المتغيرات، كما يتضح وجود علاقة طردية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الفائدة، فكلما ارتفعت قيمة هذا المتغير بوحدة واحدة ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ0.17 وحدة فرغم أن سعر الفائدة يعد أحد أهم أدوات السياسة النقدية لارتباطه بالنشاط المصرفي من خلال تأثيره على حركتي الإيداع و الإقراض بإيجاد حالة من التوافق بين هيكل الودائع المصرفية و نمط القروض المقدمة لقطاعات الاقتصاد الوطني إلا أن تأثيره يبقى ضعيفا بحكم طبيعة القطاع المصرفي والمالي من جهة، واقتصار دور سعر الفائدة على ضبط الكتلة النقدية فقط، أما معدل التضخم فتربطه علاقة عكسية مع المتغير التابع كون ارتفاع معدل التضخم

يسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم التكاليف الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار، مما يؤثر سلبا على نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين لا يؤثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي بسبب التدهور المستمر لقيمة الدينار الجزائري، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات وانخفاض قيمة الصادرات، وهو ما من شأنه التأثير سلبا على معدل النمو الاقتصادي، أما فيما يخص عدم تأثير عرض النقود ومعدل إعادة الخصم على الناتج المحلي الإجمالي فيرجع إلى عدم تماشي الزيادة في معدلات الفائدة مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تركيز السياسة النقدية على هدف مكافحة التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار، الذي يمثل الهدف المعلن عنه من طرف السلطات النقدية ممثلة في بنك الجزائر، وعليه فإن طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية وتخلف القطاع الحقيقي المستوعب لانتقالات أثر السياسة النقدية، فضلا عن تخلف القطاع البنكي وغياب الاستقلالية التامة لبنك الجزائر حال دون أن تمارس السياسة النقدية لدورها كما يجب.

الفرع الثالث: تقييم النموذج إحصائيا وقياسيا

يتم تقييم النموذج من خلال القيام بتشخيص المعالم والبواقي والتأكد من استقرارية النموذج المقدر كما هو موضح من خلال ما يلي:

- **تشخيص المعالم:** بالاعتماد على اختبار الحدود للتكامل المشترك الذي تظهر نتائجه في الجدول رقم (3) يتضح أن القيمة المحسوبة للإحصاءة F= 10.84 تقع خارج الحدود العليا والدنيا، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى.

الجدول (16): اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك (Bounds test)

ARDL Bounds Test				
Date: 09/06/20 Time: 05:54				
Sample: 1992 2018				
Included observations: 27				
Null Hypothesis: No long-run relationships exist				
Test Statistic	Value	k		
F-statistic	10.84491	5		
Critical Value Bounds				
Significance	I0 Bound	I1 Bound		
10%	2.26	3.35		
5%	2.62	3.79		
2.5%	2.96	4.18		
1%	3.41	4.68		

- **المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9**

- **تشخيص البواقي:** لتشخيص بواقي النموذج يمكن استخدام الاختبارات التالية:

- **اختبار الارتباط الذاتي:** باستعمال اختبار مضاعف لاغرنج LM Test (2) يمكن معرفة وجود ارتباط ما بين الأخطاء من عدمه، حيث يتم قبول الفرض البديل بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء إذا كانت قيمة اختبار فيشر التابع لتوزيع كاي تربيع، أو قيمة معامل التحديد التابعة لنفس التوزيع أصغر من القيمة الجدولية، أو احتمالهما أكبر من مستوى المعنوية 0.10، ومن خلال نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول رقم (17) يتضح عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للبواقي.

الجدول (17): اختبار الارتباط الذاتي LM Test (2)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.676703	Prob. F(1,15)	0.4236
Obs*R-squared	1.165486	Prob. Chi-Square(1)	0.2803

المصدر :مخرجات برمجية Eviews 9 .

- **اختبار عدم ثبات التباين:** يمكن التأكد من عدم وجود مشكلة اختلاف التباين باستعمال اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار ARCH2، واعتمادا على نتائج الجدول رقم (*18*) نقبل الفرض البديل بعدم وجود اختلاف تباين في النموذج، لأن القيم الاحتمالية الخاصة باختبار فيشر تتعدى مستوى المعنوية 5 ٪ وعليه نستنتج أن المعلمات المقدرة تتميز بالكفاءة مما يعطي نتائج موثوقة فيما تعلق باختبار الفرضيات.

الجدول (18): اختبار عدم ثبات التباين ARCH (2)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.474969	Prob. F(10,16)	0.2355
Obs*R-squared	12.95108	Prob. Chi-Square(10)	0.2264
Scaled explained SS	3.337782	Prob. Chi-Square(10)	0.9723

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

اختبار توزيع البواقي: باستعمال اختبار Jaque – Bera يتضح أن البواقي تتوزع طبيعيا لأن احتمال Jaque - Bera الذي يساوي 0.82 أكبر من مستوى المعنوية 5٪ كما هو موضح في الشكل رقم (3).

الشكل (3): نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي

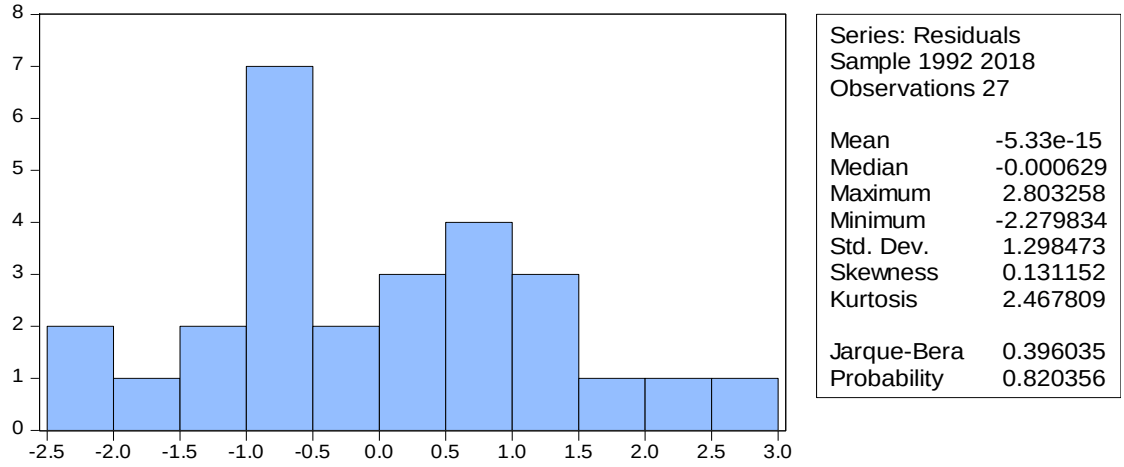

- **المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9**

- **اختبار استقرارية النموذج (Stability Test):** للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك من أهمها المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، و من خلال الشكلين (4) و (5) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة هو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5 ٪ ،كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة هو خط يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وعليه يمكن القول أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

الشكل (4): نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي (CUSUM)

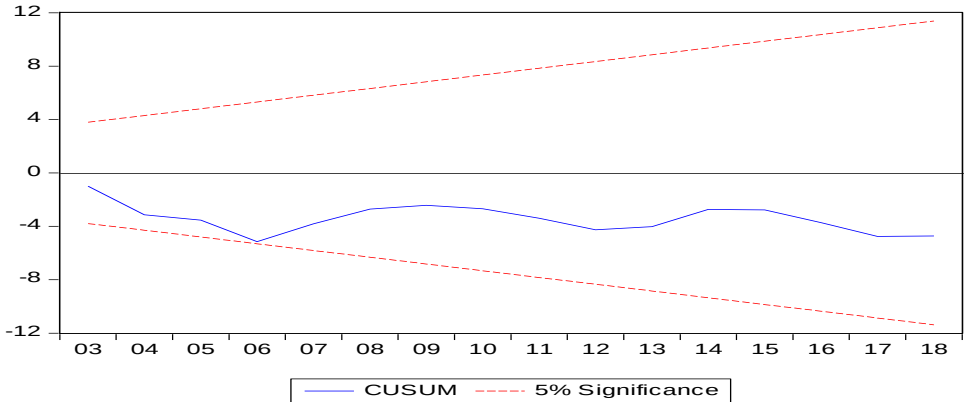

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

الشكل (5): نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)

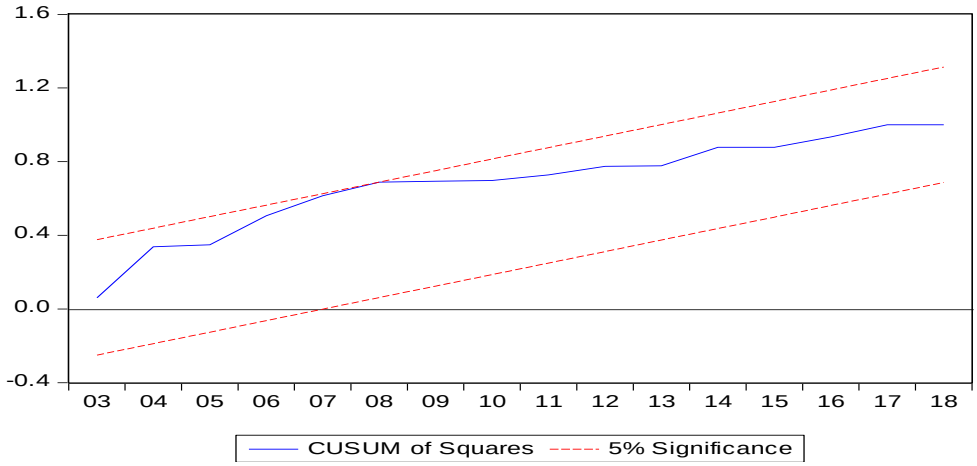

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

خلاصة الفصل الثالث:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن السياسة النقدية في الجزائر تطورت أكثر بعد إصلاحات بصدور الأمر 01/01 المعدل والمتمم لقانون 10/90، ثم الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض وكذا الأمر 04/10 المعدل والمتمم لقانون 11/03، فأصبح بنك الجزائر بموجب هذه الإصلاحات يستعمل خليطا متجانسا من الأدوات لعل أهمها: الاحتياطي الإجباري، سياسة السوق المفتوحة، معدل إعادة الخصم وغيرها....، وبفضل هذه الإصلاحات أصبح للسياسة النقدية دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك نظرا لفعاليتها في تحقيق هدف استقرار الأسعار عن طريق السياسة النقدية الحذرة التي كانت دائما تهدف إلى امتصاص السيولة الزائدة عن طريق الزيادة في حجم النفقات، وذلك بفضل السياسة التوسعية التي انتهجتها الجزائر وإطلاق برامج ضخمة ألا وهي برنامج الإنعاش الاقتصادي بعد الاستقلال سعت الجزائر بوضع خطة تنموية طويلة المدى، من أجل توفير الرفاهية للأفراد والمجتمع وأن هدف النمو الاقتصادي في الجزائر يمثل المحور الأساسي في الخطط التنموية والسياسات الاقتصادية لاسيما في ضل وضعها الاقتصادي المتخلف لهذا اعتمدت الجزائر على برامج تنموية من 1990إلى وقتنا الحاضر.

خاتمة عامة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا البحث تبين لنا أن السياسة النقدية هي الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطة النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، ويمكن لهذه السياسة أن تكون انكماشية، كما يمكن أن تكون توسعية وذلك حسب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وكذا الأوضاع الاقتصادية السائدة مستخدمة في ذلك أدوات مباشرة متمثلة في سياسة تأثير الائتمان وسعر الفائدة والإقناع الأدبي، أو أدوات غير مباشرة منها سعر إعادة الخصم الاحتياطي الإجباري وسياسة السوق المفتوحة، ونظرا لأهمية السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي حاولت الجزائر تأسيس سلطة نقدية مستقلة بداية من صدور قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، وقد سمح أداء السياسة النقدية في الجزائر باستخدام أدواتها غير مباشرة سمح للبنك المركزي بتنظيم سيولة المصرفية للحد من التضخم، وكذا العمل على استقرار سعر الصرف من خلال تشديد الرقابة على الصرف والعمل على تخفيض قيمة العملة الوطنية، وهو الأمر الذي أثر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

نتائج الدراسة:

من خلال الإجابة على الفرضيات وما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة النظرية:

من خلال الدراسة النظرية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تتكون أدوات السياسة النقدية من أدوات كمية وأخرى نوعية.
- رغم اختلاف وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين حول إذا ما كان لنقود تأثير على النشاط الاقتصادي إلا أنهم يجتمعون على رأي واحد ألا وهو لابد من وجود سياسة نقدية رشيدة تعمل على تحقيق أهداف معينة في ظل ظروف اقتصادية معينة.
- يتحقق النمو الاقتصادي بالأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة فيه، لذلك يجب دراسة نظريات ونماذج النمو الاقتصادي قبل وضع أي سياسة لتحقيق هذا الهدف خاصة فيما يتعلق بنماذج النمو الداخلي.

نتائج الدراسة التطبيقية:

لقد اتضح من خلال الدراسة التطبيقية ما يلي:

- تعمل السياسة النقدية على التحكم في المعروض النقدي، وتتكون الكتلة النقدية في الجزائر من النقود الورقية والكتابية وأشباه النقود التي عرفت تطورا خلال فترة الدراسة، أما فيما يخص مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر فهي تتكون من الأصول الخارجية والقروض المقدمة للاقتصاد والقروض المقدمة للحكومة.

- تعتمد السياسة النقدية في الجزائر على الأدوات غير المباشرة لتأثير على المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالاستقرار الاقتصادي، وذلك راجع إلى عدم فعالية الأدوات المباشرة نتيجة حدوث العديد من الأزمات في النظام المصرفي.

- اختلاف السياسة النقدية المتبعة من قبل السلطات النقدية حسب الظروف الاقتصادية، فلقد تم إتباع سياسة انكماشية للتقليل من المعروض النقدي لمعالجة التضخم أو سياسة نقدية لزيادة حجم المعروض النقدي بهدف علاج الركود الاقتصادي.

كما تم التوصل من خلال الدراسة القياسية للنتائج التالية:

- تؤثر متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في فترات إبطاء مختلفة، والمتمثلة في M2(-1), R, M2, GDP(-1), INF(-1), إضافة إلى الثابت، كما تظهر النتائج المتحصل عليها أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها على المتغير التابع وفقا لاختبار فيشر، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية.

- بلغت قيمة معامل التحديد التي تعكس القدرة التفسيرية للنموذج القيمة 0.726، وهو ما يعني أن 72.6 ٪ من التغيرات التي تحدث في نمو الناتج المحلي الإجمالي سببها التغيرات الحاصلة في متغيرات السياسة النقدية، في حين ترجع باقي التغيرات العوامل العشوائية.

- بين اختبار الحدود (Bounds test) للتكامل المشترك وجود تكامل مشترك بين نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن النمو الاقتصادي ومتغيرات السياسة النقدية، وهو ما يعني وجود علاقة توازنية بينهما على الأمد البعيد، وفي حالة حدوث صدمة على المدى القصير وانزياح النموذج عن وضع التوازن يمكن للنموذج العودة إلى نقطة التوازن على الأمد البعيد.

- بينت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح حد الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى المعنوية 5٪ وقد بلغت قيمة هذا المعامل القيمة –1.43، مما يعني أن 143٪ من أخطاء الأجل القصير تصحح تلقائيا لبلوغ التوازن في الأجل الطويل خلال مدة تقارب السنة، فالانحرافات الاختلالات في نمو الناتج المحلي الإجمالي التي تحدث في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية وتتم العودة إلى وضع التوازن من جديد.

- استقرار نموذج الدراسة على المديين القصير والطويل بناءا على اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة وكذا المجموع التراكمي مربعات البواقي المعاودة، مما يعني أن متغيرات السياسة النقدية تفسر التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في الأمدين الطويل والقصير، ووجود استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل والأمد القصير، وعدم وجود تغير هيكلي في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة.

- وجود علاقة طردية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الفائدة، فكلما ارتفعت قيمة هذا المتغير بوحدة واحدة ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ0.17 وحدة، فرغم أن سعر الفائدة يعد أحد أهم أدوات السياسة النقدية لارتباطه بالنشاط المصرفي من خلال تأثيره على حركتي الإيداع والإقراض بإيجاد

حالة من التوافق بين هيكل الودائع المصرفية ونمط القروض المقدمة لقطاعات الاقتصاد الوطني إلا أن تأثيره يبقى ضعيفا بحكم طبيعة القطاع المصرفي والمالي من جهة، واقتصار دور سعر الفائدة على ضبط الكتلة النقدية فقط، أما معدل التضخم فتربطه علاقة عكسية مع المتغير التابع كون ارتفاع معدل التضخم يسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم التكاليف، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار، مما يؤثر سلبا على نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين لا يؤثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي بسبب التدهور المستمر لقيمة الدينار الجزائري، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات وانخفاض قيمة الصادرات، وهو ما من شأنه التأثير سلبا على معدل النمو الاقتصادي، أما فيما يخص عدم تأثير عرض النقود ومعدل إعادة الخصم على الناتج المحلي الإجمالي فيرجع إلى عدم تماشي الزيادة في معدلات الفائدة مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تركيز السياسة النقدية على هدف مكافحة التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار، الذي يمثل الهدف المعلن عنه من طرف السلطات النقدية ممثلة في بنك الجزائر، وعليه فإن طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية وتخلف القطاع الحقيقي المستوعب لانتقالات أثر السياسة النقدية، فضلا عن تخلف القطاع البنكي وغياب الاستقلالية التامة لبنك الجزائر حال دون أن تمارس السياسة النقدية لدورها كما يجب.

بعد التطرق لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية يمكن معرفة مدى تحقق الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة:

- الفرضية الأولى: **للسياسة النقدية تأثير ضعيف على النمو الاقتصادي** توصلت الدراسة إلى أن بعض متغيرات السياسة النقدية له تأثير على النمو الاقتصادي في حين لم يكن لمتغيرات أخرى تأثير عليها.

- الفرضية الثانية: **اعتمد بنك الجزائر على الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية في إدارتها بعد إصلاح قانون النقد والقرض** هي فرضية صحيحة.

- الفرضية الثالثة: **لم تتمكن السياسة النقدية المطبقة في الجزائر من تحقيق الاستقرار النقدي لعدم تمكنها من التحكم في العرض النقدي** لقد سعت السلطات العامة إلى رسم سياسة اقتصادية تمكن من تحقيق الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ومنه الوصول إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادية موجبة نوعا ما، ولكن التحدي الذي وقف لا يزال يمثل هاجسا أمام السلطات النقدية هو إستراتيجية نقدية تضمن تقليص الفجوة والفارق بين حجم وكمية النقود المصدرة والمتداولة ومستوى النمو الاقتصادي الحقيقي، وهذه الإشكالية تسعى دوما إلى إيجاد حلول لها، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: **تواجه الجزائر مشاكل تنموية كبيرة حالت دون مساهمة القطاعات الإنتاجية المختلفة في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود** هي فرضية صحيحة، فالاعتماد على القطاع النفطي

على حساب باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى، بالإضافة إلى عدم تكامل السياسات الاقتصادية وعدم تنفيذ جل السياسات الموضوعة والبرامج المسطرة جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا.

الاقتراحات:

بعد عرض مجمل النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتحقق من مدى مطابقتها للفرضيات المقدمة لمعالجة موضوع البحث، ندرج الاقتراحات التالية:

- يجب على الدول منح استقلالية لبنوكها المركزية وعدم الضغط عليها عند قيامها بوظيفتها في إدارة السياسة النقدية حتى تكون فعالة.
- العمل على توسيع السوق النقدية وتطويرها والتنويع في استخدام أدوات السياسة النقدية.
- ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي النقدي والمالي على المدى القصير والمدى الطويل.
- إن تحقيق مستويات مرتفعة لنمو الاقتصادي في الجزائر يتطلب ضرورة تبني إستراتيجيات فعالة تساهم في التحول من الاقتصاد القائم على الإيرادات النفطية إلى الاقتصاد المعتمد أساسا على تنوع مصادر الدخل المختلفة، ولا يتحقق ذلك إلا بالاهتمام بالقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، من خلال زيادة الاستثمارات فيها.

أفاق الدراسة:

من خلال دراسة موضوع أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي نعتقد أن دراستنا لا تزال مجال خصب للبحث من طرف الباحثين، وعليه يمكن اقتراح الإشكاليات التالية:

- العوامل المؤثرة على فعالية السياسية النقدية في الجزائر.
- أثر السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.
- تقييم أداء بنك الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- أبو شرارة وعلي عبد الفاتح، 2010، الاقتصاد الدولي، نظريات و السياسات، دار المسيرة، الأردن.
- أحمد شعبان ومحمد علي، 2007، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك، الدار الجامعية، مصر.
- أكرم حداد ومشهور هدلول، 2008، النقود ومصارف مدخل تحليلي ونضري، دار وائل للنشر وتوزيع، الأردن.
- إياد عبد الفاتح النسور، 2015،المفاهيم النظم الاقتصادية الحديثة،دار صفاء للنشر والتوزيع،الأردن.
- باري سجيل، 1998، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة النظر النقديين، دار المريخ،الرياض.
- بردش سعيد، 2007، الاقتصاد الكلي، دار العلوم لنشر، عمان.
- بلعزوز بن علي، 2004، محضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. صالح مفتاح، 2005، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف والأدوات)، دار الفجر لنشر والتوزيع، مصر.
- جمال بن دعاس، 2007، السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي والوضعين، دار الخلدونية الجزائر.
- خلف فليح، 2006، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجدار للكتاب العالمي، الأردن.
- رشادة العصار ورياضي الحلبي، 2010، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- زينب حسين عوض الله، 1994، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعية، لبنان.
- سالم توفيق النحفي ومحمد صالح تركي القريشي، 1989، مقدمة في اقتصاديات التنمية ، بغداد.
- سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العلجوني، 2010، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- صبحي محمد قانوس، 1999، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث ،مصر.
- ضياء معيد موسوي، 1993، الإصلاح النقدي، دار الفكر، الجزائر.
- طاهر لطرش، 2007، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عباس كاضم الدعمي، 2010، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق أوراق المالية، دار صفاء للنشر وتوزيع، الأردن.
- عبد الرحمان يسرى أحمد، 2003، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الجامعية، مصر.

- عبد الله حبابة، 2008، الاقتصاد المصرفي، النقود والإلكترونية، البنوك التجارية والسياسة النقدية دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- عبد المجيد قدي، 2006، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.
- عبد الوهاب أمين، 2000، "التنمية الاقتصادية"، دار حافظ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
- عريقات حربي محمد موسى، 2006، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل لنشر، الأردن.
- قريشي محمد، 2010، علم الاقتصاد والتنمية، دار الإثراء لنشر والتوزيع، الأردن.
- القريشي مدحت، 2008، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن.
- الماحي محمد، 2010، تخطيط وتمويل التنمية، دار بستان المعرفة، مصر.
- محمد العربي ساكر، 2005، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، جامعة خضرة بسكرة.
- محمد عبد العزيز عجمية ومدحث محمد العقات2005، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهظة العربية، لبنان.
- محمد ناجي و حسن خليفة، 2001، النمو الاقتصادي،النظرية والمفهوم، دار القاهرة.
- ناظم محمد النوري الشهري، 2013، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار نرهان.
- نيزار كاضم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، 2015 ، السياسات الاقتصادية، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان.
- هوشيار معروف، 1999، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع عمان.
- وسام ملاك، 2000، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار النهل، لبنان.

ثانيا: أطروحات الدكتوراه و الماجستير:

- بدر شحدة و سعيد حمدان، 2012، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر – فلسطين.
- بلوفي محمد، 2005–2006، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك جامعة أبو بكر بلقا يد تلمسان الجزائر.
- بلوفي محمد، 2012–2013، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970–2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر تلمسان.

- الحبيب فايز، 1985 ، نظرية التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود، الأردن.
- حمدي باشا رابح، 2006- 2007، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- حميدة أوكيل، 2016،دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بومرداس، الجزائر .
- بورمة هشام، 2008-2009،النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص إدارة مالية، جامعة 20/أوت /1995 سكيكدة.
- سمير أية يحى، 2013-2014، تحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر، باتنة .
- طاوش قندوسي، 2014-2015، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- فطيمة حاجي، 2014، "إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر.
- كريم بودخدخ، 2015، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض – دراسة حالة الجزائر 2001-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- محي الدين حمدان، 2009، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، الجزائر.
- يقيق ليلى اسمهان، 2014-2015، آلية تأثير السياسية النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان الجزائر.

ثالثا: المجلات والدوريات

- خاطر طارق وآخرون، "دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري- دراسة تحليلية وتقييميه-، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، 24 مايو 2010، بيان اجتماع مجلس الوزراء.

- علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رِؤى اقتصادية، العدد 07، 2014.

رابعا: القوانين والمراسيم التشريعية

1. الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد14، الصادرة بتاريخ2001/02/28.
2. المادة 14، لأمر 03-11، المؤرخ 26/أوت/ 2003، المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 27/أوت/2003.

خامسا: المراجع باللغة الفرنسية

Les ouvrages :

- le nouveau modèle de croissance (synthèse).
- Sala –I- Martin, la croissance économique, traduit par Fabrice Magroll édition Ediscience international, 1996,

: ساد سا مواقع الانترنت

جريدة الشروق، 22 مايو 2014، الحكومة تحضر مشروع الاستثمارات العمومية للفترة 2015-2019 على الموقع:

- www.echoroukonline.com. 25-02-2018 13 :44 Robert J- Barro, Xavier
- http://www.ba nk -of- algeria. Dz